الفهرس

قانون رقم 21-16 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021، يتضمّن قانون المالية لسنة 2022.

قوانين

قانون رقم 21-16 مؤرّخ في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 139 و141 و143 (الفقرة 2) و145 و146 و148 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

وبعد رأي مجلس الدولة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

أحكام تمهيدية

المادة الأولى : مع مراعاة أحكام هذا القانون، يواصل في سنة 2022 تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والضرائب غير المباشرة والضرائب المختلفة وكذا كل المداخيل والحواصل الأخرى لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التطبيقية الجاري بها العمل عند تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

كما يواصل خلال سنة 2022، طبقا للقوانين والأوامر والمراسيم التشريعية والنصوص التطبيقية الجاري بها العمل عند تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تحصيل مختلف الحقوق والحواصل والمداخيل المخصصة للحسابات الخاصة للخزينة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهيئات المؤهلة قانونا.

الجزء الأول
طرق التوازن المالي ووسائله

الفصل الأول
أحكام تتعلق بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية للخزينة

(للبيان)

الفصل الثاني
أحكام جبائية

القسم الأول
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

المادة 2 : تعدل أحكام المادة 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي:

" *المادة 2 :* يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف الآتية :

– أرباح صناعية وتجارية،

– أرباح المهن غير التجارية،

– أرباح فلاحية،

– الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية،

– عائدات ..... (بدون تغيير) .....،

– المرتبات والأجور ..... (بدون تغيير) .....،

– فوائض القيمة ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 3 : تعدل أحكام المادة 8 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 8 :* إذا كان للمكلف بالضريبة محل إقامة وحيد ..... (بدون تغيير حتى) في المكان الذي توجد فيه مؤسسته الرئيسية.

كما يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي ..... (بدون تغيير حتى) يوجد بها موطن تكليفهم".

المادة 4 : يعدل العنوانان "أولا" و "أ" من القسم الفرعي الثاني من القسم الثاني من الباب الأول من الجزء الأول من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وكذا أحكام المادتين 11 و12 منه، وتحرر كما يأتي :

أولاً - أرباح صناعية وتجارية :

أ- تعريف الأرباح الصناعية والتجارية :

" *المادة 11 :* تعتبر أرباحا صناعية وتجارية، لتطبيق الضريبة على الدخل، الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون والناجمة عن ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي، وكذلك الأرباح المحققة من الأنشطة المنجمية أو الناتجة عنها".

" *المادة 12 :* كما تكتسي طابع الأرباح الصناعية والتجارية، لتطبيق الضريبة على الدخل، الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون الذين :

1) إلى 4) ..... (بدون تغيير) .....،

5) ملغى،

6) إلى 9) ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 5 : تعدل أحكام المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 13 :* تستفيد من إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي :

1) المداخيل المحققة من طرف المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة وكذا الهياكل التابعة لها،

2) مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية،

3) المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته،

4) المداخيل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات.

يحدد الدخل المعفى على أساس رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.

تتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة، على تقديم المكلف بالضريبة إلى المصالح الجبائية المختصة، وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك موطن بالجزائر وفقا للشروط والآجال المحددة في التنظيم الساري المفعول.

5) المداخيل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها، في المساهمة في رأسمال شركات إنتاج السلع والأشغال أو الخدمات.

يرتبط منح هذا الإعفاء بالتحرير الكلي للمبلغ الموافق للدخل الذي تم استخدامه في هذه المساهمة.

يجب الاحتفاظ بالسندات المكتسبة لفترة لا تقل عن خمس (5) سنوات، تحتسب ابتداء من السنة المالية التي تلي سنة الاكتساب. ويترتب على عدم الامتثال لهذا الشرط المطالبة بإعادة الامتياز الجبائي الممنوح، مع تطبيق زيادة بنسبة 25 %".

المادة 6 : تحدث مادة 13 مكرر ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي:

" *المادة 13* مكرر : تستفيد من إعفاء مؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي :

1) الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الاستثمارات أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل، التي تسيّرها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو"الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو"الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر" وذلك لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، ترفع فترة الإعفاء إلى ست (6) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

وتمدد هذه الفترة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال، على الأقل، لمدة غير محددة.

ويترتب على عدم احترام التعهد المرتبط بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.

عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة بالجنوب وتستفيد من مساعدة "صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي، المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا"، تمدد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

2) المداخيل الناجمة عن ممارسة نشاط حرفي تقليدي أو نشاط حرفي فني، لمدة عشر (10) سنوات".

المادة 7 : تعدل أحكام المادتين 18 و20 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 18 :* يتعيّن على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحًا صناعية وتجارية، أن يكتتبوا ..... (بدون تغيير حتى) التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم. ويتعيّن على المكلفين بالضريبة التابعين للهياكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبايتيك"، اكتتاب كشف سنوي تلخيصي يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة.

عندما ينتهي أجل إيداع ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

" *المادة 20 :* يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 18 من هذا القانون، أن يمسكوا ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 8 : تعدل أحكام المادة 21 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 21 :* 1) ..... (بدون تغيير) .....،

2) ملغى،

3) ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 9 : تحدث أحكام المواد من 22 إلى 25 ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 22 :* 1) تعتبر كمداخيل متأتية من ممارسة مهنة غير تجارية، أرباح المهن الحرة، والوظائف والمهام التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر، وكذا كل المهن والمستثمرات المدرة للأرباح، والتي هي مصادر كسب لا تنتمي إلى صنف آخر من الأرباح والمداخيل.

2) وتتضمن هذه الأرباح أيضا :

– ريوع عائدات حقوق المؤلف التي يتقاضاها الكتّاب أو المؤلفون الموسيقيون، وورثتهم والموصى لهم بحقوقهم،

– الريوع المحققة من قبل المخترعين، سواء من منح رخصة استغلال شهاداتهم أو بيع علامات الصنع أو طرق أو صيغ الإنتاج أو التنازل عنها".

" *المادة 23 :* 1) يتكوّن الربح الواجب أخذه بعين الاعتبار في أساس الضريبة على الدخل، من فائض الإيرادات الكلية على النفقات اللازمة لممارسة المهنة.

غير أنه، في حالة عدم وجود مبررات لجميع النفقات الضرورية لممارسة المهنة، يُسمح بخصم مبلغ جزافي قدره 10% من إجمالي الإيرادات المصرح بها.

مع مراعاة أحكام المادة 173 من هذا القانون، يأخذ هذا الربح في الحسبان الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التنازل عن عناصر الأصول المخصصة لممارسة المهنة وكل التعويضات المقبوضة مقابل التوقف عن ممارسة المهنة أو تحويل الزبائن.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار صافي أرباح الرأسمال المحققة بمناسبة التنازل بمقابل عن القيم المنقولة والحقوق الاجتماعية.

تتضمن النفقات القابلة للخصم على وجه الخصوص :

– إيجار المحلات المهنية،

– الضرائب والرسوم المهنية التي يتحملها المكلف بالضريبة بصفة نهائية،

– الاهتلاكات المنجزة وفقا للقواعد المطبقة على نظام الأرباح الصناعية والتجارية.

2) في حال التنازل عن رخصة استغلال براءة اختراع أو التنازل عن طريقة أو صيغة الصنع من طرف المخترع نفسه، فإنه يطبق على ريوع الاستغلال أو على سعر البيع، تخفيض قدره 30 %، قصد مراعاة المصاريف المنفقة لإنجاز الاختراع، إذا لم يتم خصم المصاريف الحقيقية من أجل تأسيس الضريبة".

" *المادة 24 :* تخضع فوائض القيمة المحققة من الأصول الثابتة، للنظام المنصوص عليه في المادتين 172 و173 من هذا القانون".

" *المادة 25 :* تتكون الأرباح الصافية المشار إليها في المادة 23 من هذا القانون، من الفرق بين السعر الفعلي للتنازل عن السندات أو الحقوق الصافية للمصاريف والرسوم المدفوعة من طرف المتنازل والسعر الفعلي للاقتناء".

المادة 10 : يحدث ضمن القسم الفرعي الثاني من القسم الثاني من الباب الأول من الجزء الأول من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، العنوان "ب مكرر - الاستثناءات والإعفاءات" والذي يتضمن المواد من 25 مكرر إلى 25 مكرر 3، وتحرر أحكامها كما يأتي :

"ب مكرر- الاستثناءات والإعفاءات" :

" *المادة 25* مكرر *:* تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، المبالغ المحصلة في شكل أتعاب وحقوق المؤلفين والمخترعين المتعلقة بالأعمال الأدبية والعلمية والفنية والسينمائية، من قبل الفنانين والمؤلفين والملحنين والمخترعين الذين يوجد موطن تكليفهم بالجزائر".

" *المادة 25 مكرر 1 :* تطبق أيضا الإعفاءات المنصوص عليها في المادة 13 مكرر-1 من هذا القانون، على أرباح المهن غير التجارية".

" *المادة 25 مكرر 2 :* تستفيد من الإعفاء، المداخيل المحققة من عمليات التصدير.

يمنح هذا الإعفاء تناسبيا مع المداخيل المحققة بالعملة الصعبة.

يشترط للاستفادة من هذه الأحكام، تقديم المكلف بالضريبة إلى المصالح الجبائية المختصة، وثيقة تثبت دفع هذه المداخيل لدى بنك موطّن بالجزائر، وفقا للشروط والآجال المحددة في التنظيم المعمول به".

" *المادة 25 مكرر 3 :* تستفيد من الإعفاء المداخيل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها، في المساهمة في رأسمال شركات إنتاج السلع أو الأشغال أو الخدمات.

يرتبط منح هذا الإعفاء بالتحرير الكلي للمبلغ الموافق للدخل الذي تم استخدامه في هذه المساهمة.

يجب الاحتفاظ بالسندات المقتناة لفترة لا تقل عن خمس (5) سنوات تحتسب ابتداء من السنة المالية التي تلي سنة الاكتساب. وتترتب على عدم الامتثال لهذا الشرط، المطالبة بإعادة الامتياز الجبائي الممنوح، مع تطبيق زيادة بنسبة 25 %".

المادة 11 : تحدث أحكام المادة 26 ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 26 :* يحدد الأساس الخاضع لتأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يحققون الأرباح المذكورة في المادة 22 من هذا القانون، حسب النظام المبسط للمهن غير التجارية".

المادة 12 : يحدث على مستوى العنوان "ج" من العنوان "ثانيا" من القسم الفرعي الثاني من القسم الثاني من الباب الأول من الجزء الأول من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، العنوان "3 النظام المبسط للمهن غير التجارية"، يتضمن المادتين 31 مكرر و31 مكرر 1، وتحرر أحكامهما كما يأتي :

"3- النظام المبسط للمهن غير التجارية" :

" *المادة 31 مكرر :* يخضع المكلفون بالضريبة الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة أرباح المهن غير التجارية المذكورة في المادة 22 أعلاه، للنظام المبسط للمهن غير التجارية.

ويجب على هؤلاء المكلفين أن يدوّنوا على تصريح خاص مبلغ الإيرادات المقبوضة والنفقات المدفوعة والنتيجة المحققة بعنوان السنة المعنية.

كما يجب عليهم اكتتاب وتقديم هذا التصريح لمصلحة الضرائب لمكان تواجد النشاط، في أجل أقصاه 30 أبريل من كل سنة.

عندما ينقضي أجل إيداع التصريح في يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى أول يوم عمل مُوالٍ".

" *المادة 31 مكرر 1 :* يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط للمهن غير التجارية، مسك دفتر يومي، مؤشر وممضى من طرف المصلحة المسيّرة، ومتابع يوما بيوم بدون فراغ أو شطب، يظهر بالتفصيل مداخيلهم ونفقاتهم المهنية.

ويجب عليهم كذلك مسك سجل مؤشر وممضى من طرف المصلحة المسيّرة، مدعما بسندات الإثبات الموافقة، يتضمن :

– تاريخ الاقتناء أو الإنشاء وسعر تكلفة المعدات المخصصة لممارسة مهنتهم،

– مبلغ الاهتلاك المطبق على هذه المعدات،

– سعر وتاريخ التنازل عنها.

ويجب عليهم الاحتفاظ بالسجلات إضافة إلى كل سندات الإثبات، إلى غاية انتهاء السنة العاشرة الموالية لتلك التي تم فيها تسجيل الإيرادات والنفقات.

يجب تقديم هذه السجلات عند كل طلب من إدارة الضرائب.

يترتب على عدم مسك هذه السجلات، تطبيق غرامة قدرها خمسون ألف دينار (50.000 دج)".

المادة 13 : يعدل ترقيم العنوانين "3" و "4" من العنوان "ج" من القسم الفرعي الثاني من القسم الثاني من الباب الأول من الجزء الأول من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وكذا أحكام المادتين 32 و33، وتحرر كما يأتي :

4- أحكام مشتركة :

" المادة 32 : يحدد الربح الخاضع للضريبة للشركاء في شركات الأشخاص وشركات المساهمة، بمفهوم القانون التجاري، ولأعضاء الشركات المدنية، حسب الحالة، ضمن الشروط المنصوص عليها في المواد من 12 إلى 21 ومن 22 إلى 33 من هذا القانون".

5- اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي من المصدر :

" المادة 33 : تخضع للاقتطاع ..... (بدون تغيير حتى) يقيمون جبائيا خارج الجزائر :

1) المبالغ المدفوعة كمكافآت عن نشاط منجز في الجزائر عند ممارسة إحدى المهن المذكورة في المادة 22-1 من هذا القانون،

2) ريوع العائدات المحددة في المادة 22-2 من هذا القانون، التي يتقاضاها المخترعون أو في مجال حقوق المؤلف، وكذا كل العائدات الناتجة عن الملكية الصناعية أو التجارية والحقوق المماثلة،

3) المبالغ المدفوعة .....(بدون تغيير حتى) المنصوص عليها في المادة 108 من هذا القانون".

المادة 14 : يعدل ويتمم العنوان الفرعي "ثالثا- المداخيل الفلاحية"، وكذا أحكام المواد من 35 إلى 40 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

ثالثا- المداخيل الفلاحية

أ - تعريف المداخيل الفلاحية :

" المادة 35 : تعتبر مداخيل فلاحية، المداخيل المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، مهما كان طابعها، عصريا أو تقليديا.

كما تعتبر مداخيل فلاحية، المداخيل الناتجة عن :

– أنشطة تربية الدواجن والنحل والأرانب والحلزون،

– استغلال الفطريات في السراديب داخل باطن الأرض،

– المنتوجات الغابية المتعلقة بالفلين ولحاء الشجر واستخراج المادة الصمغية،

– استغلال المشاتل التي تمارس حصريا نشاط إنتاج النباتات الشجرية وزراعة الكروم،

– استغلال الحلفاء".

ب- الإعفاءات :

" المادة 36 : تستفيد من الإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الإجمالي :

– المداخيل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور،

– المداخيل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته،

– مداخيل المستثمرات التي تقل أو تساوي مساحتها :

* ستة (6) هكتارات، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب،

* ستة (6) هكتارات، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الهضاب العليا،

* هكتاران (2)، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.

تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، لمدة عشر (10) سنوات، المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في :

– الأراضي المستصلحة حديثًا، وذلك ابتداء من تاريخ منحها،

– المناطق الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ بداية النشاط.

تحدد الأراضي والمناطق المذكورة أعلاه، عن طريق التنظيم".

ج- تحديد الدخل الفلاحي :

" المادة 37 : تؤخذ بعين الاعتبار التكاليف المرتبطة بالاستغلال، في تحديد الدخل الفلاحي الموافق للدخل الصافي.

معايير تحديد الدخل الفلاحي، هي تلك المبينة في المادتين 7 مكرر 1 و7 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجبائية".

" المادة 38 : بالنسبة للنشاط الفلاحي، يكمن الدخل الصافي الخاضع للضريبة في الفرق بين المردود المتوسط بالهكتار المعبر عنه بالقيمة والتكاليف المقبولة مضروبا في المساحة المزروعة".

" المادة 39 : بالنسبة لنشاط تربية المواشي، فإن الدخل الصافي الخاضع للضريبة هو حاصل جداء متوسط قيمة السوق في عدد رؤوس المواشي لكل صنف الموافق للتزايد، مع تطبيق تخفيض بنسبة 60 %".

" المادة 40 : بالنسبة لنشاط تربية الدواجن والنحل والأرانب والحلزون ومنتوجات استغلال الفطريات، يحدد الدخل الصافي الخاضع للضريبة بتطبيق تعريفة متوسطة، حسب الحالة، على عدد الوحدات أو الكميات المحققة".

المادة 15 : تعدل أحكام المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" المادة 42 : 1) تدرج المداخيل الناتجة عن الإيجار ..... (بدون تغيير حتى) وكذا تلك الناتجة عن عقد العارية المبرم بين أطراف من غير الفروع من الدرجة الأولى، في تحديد ..... (بدون تغيير حتى) المقررة عن طريق التنظيم،

2) ..... (بدون تغيير) .....،

3) يدفع مبلغ الضريبة المستحقة لدى قباضة الضرائب لمكان وجود العقار المبني أو غير المبني المؤجر، في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الموالي لتحصيل الإيجار.

في حالة عدم ذكر ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 16 : تحدث أحكام المادة 43 ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" المادة 43 : الدخل الخاضع للضريبة يساوي المبلغ الإجمالي للإيجار".

المادة 17 : تعدل أحكام المادة 44 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 44 :* يتعيّن على المكلفين بالضريبة الذين يتحصلون على مداخيل عقارية بمفهوم المادة 42، اكتتاب وإرسال إلى مصلحة الضرائب لمكان تواجد العقار ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 18 : تتمم أحكام المادة 55 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 55 :* تعد مداخيل من الديون والودائع والكفالات والفوائد والمبالغ المستحقة من الدخل والأرباح وكافة الحواصل الأخرى :

1) إلى 5) ..... (بدون تغيير) .....،

6) الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية".

المادة 19 : تحدث مادة 56 مكرر ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 56 مكرر :* تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، أرباح الودائع في حسابات الاستثمار، المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية".

المادة 20 : تعدل أحكام المادة 59 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 59 :* 1) يتعيّن على المستفيدين من الفوائد، المقيمين في الجزائر ..... (بدون تغيير حتى) تصريحا خاصا يرسل إلى مصلحة الضرائب لمكان موطن تكليفهم.

عندما ينتهي الأجل ..... (الباقي دون تغيير) .....،

2) .....(بدون تغيير) .....".

المادة 21 : تعدل أحكام المادة 71 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يأتي :

" *المادة 71 :* يقصد بالامتيازات العينية، ..... (بدون تغيير حتى) حسب الحالة.

تحدد قيمة الامتياز العيني المتعلق بالتغذية بأربعمائة دينار (400 دج) عن كل وجبة في حالة عدم وجود الإثباتات".

المادة 22 : تعدل أحكام المادة 75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 75 :* 1) ..... (بدون تغيير) .....،

2) ..... (بدون تغيير).....،

3) يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يدفع مرتبات أو أجورًا أو تعويضات أو أتعاباً أو معاشات أو ريوعاً عمرية، أن يقدم لمصلحة الضرائب التابع لها مكان النشاط أو مقر مؤسسته الرئيسي أو المكتب الذي أجرى الدفع ..... (بدون تغيير حتى) البيانات الآتية :

– الاسم واللقب والعمل والعنوان.

..... (بدون تغيير) .....،

4) ..... (بدون تغيير).....،

5) في حالة وفاة المستخدِم أو المدين بالرواتب، فإن التصريح بالمرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية التي دفعها المتوفي خلال السنة التي توفي فيها، يجب أن يكتتبه الورثة خلال الستة (6) أشهر الموالية لتاريخ الوفاة".

المادة 23 : تعدل أحكام المادة 77 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 77 :* بالنسبة لوعاء الضريبة على الدخل الإجمالي ..... (بدون تغيير حتى) الحقوق العقارية المتعلقة بهذه الأملاك.

لتطبيق هذه المادة، تعتبر تنازلات بمقابل، الهبات المقدمة للأقارب ما بعد الدرجة الثانية وكذا إلى غير الأقارب".

المادة 24 : تعدل أحكام المادة 78 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 78 :* يتكون فائض القيمة الخاضع للضريبة ..... (بدون تغيير حتى) من طرف المتنازل.

يخفّض سعر التنازل من مبلغ الحقوق والرسوم المدفوعة والمصاريف المثبتة قانونا، التي يتحملها البائع أثناء هذه العملية.

تضاف إلى سعر الاقتناء أو قيمة الإنشاء، مصاريف الاقتناء والصيانة والتحسين، المثبتة قانونا، وذلك في حدود 30 % من سعر الاقتناء أو قيمة الإنشاء.

عندما يكون العقار المتنازل عنه ..... (بدون تغيير حتى) أحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية".

المادة 25 : تتمم أحكام المادة 79 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 79 مكرر :* يتكون فائض القيمة الخاضع للضريبة، بعنوان التنازل بمقابل عن الأسهم والحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة ..... (بدون تغيير حتى) الأوراق المالية المتنازل عنها.

يخفّض سعر التنازل من مبلغ الحقوق والرسوم المدفوعة والمصاريف المثبتة قانونا، التي يتحملها البائع أثناء هذه العملية.

بالنسبة للأسهم والحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة المتنازل عنها الناتجة عن هبة أو ميراث، تعوّض القيمة السوقية الحقيقية لهذه الأوراق عند تاريخ الهبة أو الميراث بقيمة الاقتناء، من أجل حساب فائض قيمة التنازل الخاضعة للضريبة".

المادة 26 : تحدث ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نقطة "د- الإعفاءات" تتضمن مادة 80 مكرر 1 ، وتحرر كما يأتي :

"د- الإعفاءات" :

" *المادة 80 مكرر 1 :* تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، فوائض القيمة على التنازل عن :

– ملك عقاري مرتبط بتركة، من أجل تصفية ميراث شائع موجود،

– ملك عقاري في إطار عقود تمويل المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك".

المادة 27 : تعدل أحكام المادة 82 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 82 :* لتحديد الإيرادات الصافية المنصوص عليها في المواد من 11 إلى 77 مكرر من هذا القانون، فإنّ الضريبة على الدخل الإجمالي غير قابلة للخصم".

المادة 28 : تعدل وتتمم أحكام المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 85 :* يقرر أساس الضريبة على الدخل الإجمالي حسب المبلغ الإجمالي للدخل الصافي السنوي المتوفر لدى كل مكلف بالضريبة، حيث يتعلق هذا الدخل الصافي بمجموع المداخيل التي يمتلكها المكلف بالضريبة، باستثناء تلك التي كانت موضوع فرض محرر، مع خصم التكاليف المذكورة أدناه :

1) ..... (بدون تغيير) .....،

2) فوائد القروض والديون المبرمة لاقتناء أو بناء السكنات، على عاتق المكلف بالضريبة،

3) ..... (بدون تغيير) .....،

4) ..... (بدون تغيير) .....،

5) ..... (بدون تغيير) .....،

6) مبلغ هامش الربح المتفق عليه مسبقا في إطار عقد بصيغة "المرابحة"، المبرم من أجل اقتناء مسكن على عاتق المكلف بالضريبة.

تستفيد المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار السكنات من تخفيض بنسبة 25%، عند حساب أساس الضريبة على الدخل الإجمالي".

المادة 29 : تعدل أحكام المادة 87 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" المادة 87 : 1) ..... (بدون تغيير) .....

2) تحدد الأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير التجارية وكذا أرباح النشاط الفلاحي، طبقا لأحكام المواد من 11 إلى 21 ومن 22 إلى 33 وكذا المواد من 35 إلى 40 من هذا القانون.

بالنسبة ..... (بدون تغيير حتى) مع المبيعات المنجزة في الجزائر.

3) يحدد الدخل الصافي العقاري، طبقا لأحكام المواد من 42 إلى 44 من هذا القانون.

أما فيما يخص ..... (بدون تغيير حتى) القيمة التجارية للملك والممارسة في السوق.

4) تشتمل ريوع رؤوس الأموال المنقولة على كافة المداخيل المشار إليها في المواد من 45 إلى60، باستثناء المداخيل المعفاة من الضريبة طبقا للمادة 56 مكرر من هذا القانون.

وعندما يستحق ..... (بدون تغيير) .....

5) إلى 7) ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 30 : تلغى أحكام المادة 87 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 31 : تعدل وتتمم أحكام المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" المادة 104 :

أولا- الإخضاع الضريبي للدخل الإجمالي :

يخضع الدخل الصافي السنوي، كما هو محدد بموجب أحكام المادة 85 من هذا القانون، إلى الضريبة على الدخل الإجمالي، على مستوى موطن التكليف، تبعا للجدول التصاعدي أدناه :

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	معدل الضريبة
لا يتجاوز 240.000 دج	0 %
من 240.001 إلى 480.000 دج	23 %
من 480.001 إلى 960.000 دج	27 %
من 960.001 إلى 1.920.000 دج	30 %
من 1.920.001 إلى 3.840.000 دج	33%
أكثر من 3.840.000 دج	35 %

ثانيا- الإخضاع الضريبي للمداخيل الصافية، حسب أصنافها :

1. الأرباح الصناعية والتجارية وأرباح المهن غير التجارية والمداخيل الفلاحية :

تخضع المداخيل المشار إليها في المواد 11 و22 و35 من هذا القانون، تبعا للجدول المبيّن أعلاه، في مكان ممارسة النشاط.

يشكل هذا الإخضاع الضريبي دينا ضريبيا يخصم من ضريبة الدخل الإجمالي، الذي تعده المصالح الجبائية التابع لها موطن تكليف الخاضع للضريبة.

2. المداخيل الناتجة عن إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية :

تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، المداخيل المتأتية من الإيجار، بصفة مدنية، للأملاك العقارية ذات الطابع السكني أو المهني المشار إليها في المادة 42، وذلك في مكان وجود العقار المبني وغير المبني المؤجر.

* يخضع مبلغ الإيجار السنوي الإجمالي الذي يساوي أو يقل عن 600.000 دج، لمعدل محرر من الضريبة يقدر بـ :

- 7 %، يحسب على مبلغ الإيجارات الإجمالية، بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار ذي طابع سكني،
- 15 %، يحسب على مبلغ الإيجارات الإجمالي، بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار ذي طابع تجاري أو مهني غير مزود بأثاث أو معدات ضرورية لاستغلاله. كما يطبق هذا المعدل على العقود المبرمة مع الشركات،
- 15 %، تحسب على مبلغ الإيجارات الإجمالية، بالنسبة للأملاك غير المبنيّة. يخفّض هذا المعدل إلى 10% بالنسبة للإيجارات الفلاحية.

* إخضاع مؤقت للضريبة بمعدل 7%، لمبلغ الإيجارات السنوية الإجمالية الذي يتجاوز 600.000 دج. والذي يتم خصمه من الإخضاع الضريبي النهائي للدخل الإجمالي، الذي تعده المصالح الجبائية التابع لها موطن تكليف الخاضع للضريبة.

3. بالنسبة للمرتبات والتعويضات والأتعاب والأجور والمنح والريوع العمرية :

أ. المداخيل الشهرية :

يحسب الاقتطاع من المصدر للضريبة على الدخل الإجمالي، بعنوان المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية حسب مفهوم المادة 66، على أساس الدخل الشهري، بناء على الجدول المذكور أعلاه.

تستفيد هذه المداخيل من تخفيض نسبي من الضريبة الإجمالية يقدر بـ 40 %.

لا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 12.000 دينار / سنويا أو يزيد عن 18.000 دينار / سنويا (أي بين 1.000 دج و1.500 دج / شهريا).

تستفيد من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، المداخيل التي لا تتعدى 30.000 دج.

تستفيد من تخفيض ثانٍ إضافي، المداخيل التي تفوق مبلغ 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج. تحدد الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة بالنسبة لهذه الفئة من الدخل، حسب الصيغة الآتية :

الضريبة على الدخل الإجمالي = الضريبة على الدخل الإجمالي (حسب التخفيض الأول) x (51/137) - (8/27925)

بالنسبة للمداخيل التي تفوق 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج، بالنسبة للعمال ذوي الإعاقة الحركية أو العقلية أو المكفوفين أو الصم البكم، وكذا العمال المتقاعدين الخاضعين للنظام العام، فإنها تستفيد من تخفيض إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، على ألاّ يتراكم مع التخفيض الثاني المذكور أعلاه.

وتحدد الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة بالنسبة لهذه الفئة من الدخل، وفقًا للصيغة الآتية :

الضريبة على الدخل الإجمالي = الضريبة على الدخل الإجمالي (حسب التخفيض الأول) x (61/93) - (41/81.213)

تطبق نفس طريقة الاقتطاع على المعاشات والريوع العمرية المدفوعة للأشخاص الذين يقع موطن تكليفهم خارج الجزائر.

ب. المداخيل غير الشهرية :

تعتبر الرواتب والمنح والعلاوات والتعويضات المشار إليها في الفقرة 4 من المادة 67 من هذا القانون، وكذا الاستدراكات المرتبطة بها، كدخل شهري منفصل خاضع للاقتطاع من مصدر الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 10 %.

ج. المداخيل المتأتية من الأنشطة الظرفية ذات الطابع الفكري :

تخضع أنشطة البحث والتدريس والمراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة، المنصوص عليها في المادة 67-5 من هذا القانون، إلى اقتطاع من المصدر بنسبة 10% محررة من الضريبة.

بالنسبة للرواتب المتأتية من جميع الأنشطة الظرفية ذات الطابع الفكري، يحدد معدل الاقتطاع بـ 15% محررة من الضريبة.

4. مداخيل رؤوس الأموال المنقولة :

أ. عائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية والمداخيل المماثلة :

تحدد نسبة الاقتطاع من المصدر المطبق على عائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية والمداخيل المماثلة المذكورة في المواد من 45 إلى 48 من هذا القانون، بـ 15 % محررة من الضريبة.

ب. إيرادات الديون والودائع والكفالات :

تحدد نسبة الاقتطاع من المصدر المطبق على عائدات الديون والودائع والكفالات بـ 10 %. ويمثل هذا الاقتطاع دينا ضريبيا يتم خصمه من الإخضاع النهائي.

تحدد نسبة 50 % محررة من الضريبة، بالنسبة لعائدات الأوراق غير الاسمية أو لحاملها.

بالنسبة للفوائد الناتجة عن المبالغ المدوّنة في دفاتر أو حسابات الادخار للأفراد، تحدد نسبة الاقتطاع من المصدر كما يأتي :

- 1 %، محررة من الضريبة، بالنسبة لقسط الفوائد الذي يقل أو يساوي خمسين ألف دينار (50.000 دج)،
- 10 %، فيما يخص قسط الفوائد الذي يزيد عن خمسين ألف دينار (50.000 دج) ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذا القسط من الدخل دينا ضريبيا يخصم من الإخضاع النهائي.

5. فوائض القيم الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية العينية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة :

أ. تخضع فوائض القيم الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية وكذا الحقوق العقارية الحقيقية، المشار إليها في المادة 77 من هذا القانون، للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 15 % محررة من الضريبة.

تستفيد من تخفيض ضريبي قدره 50 %، التنازلات عن السكنات الجماعية التي تشكل الملكية الوحيدة والسكن الرئيسي.

ب. تخضع فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة، المشار إليها في المادة 77 مكرر من هذا القانون، لنسبة 15% محررة من الضريبة على الدخل الإجمالي.

تطبق نسبة مخفضة تقدر بـ 5% في حالة إعادة استثمار مبلغ فائض القيمة.

يقصد بإعادة الاستثمار، اكتتاب المبالغ المعادلة لفوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية والأوراق المماثلة، في رأسمال مؤسسة أو عدة مؤسسات، ويتحقق عن طريق شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

ثالثا- بالنسبة للمداخيل التي يحققها الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد موطن تكليفهم الجبائي خارج الجزائر :

تخضع للاقتطاع من المصدر في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، المداخيل التي يحققها الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد موطن تكليفهم الجبائي خارج الجزائر، حسب النسب المحددة على النحو الآتي :

• 24 %، بالنسبة للمداخيل المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون، المدفوعة من طرف المدينين المقيمين في الجزائر،

• 15 %، بالنسبة لعائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية و كذا المداخيل المماثلة، المشار إليها في المواد من 45 إلى 48 من هذا القانون،

• 20 %، بالنسبة لفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل على الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة،

• 15 %، بالنسبة للمبالغ المدفوعة في شكل أتعاب أو حقوق التأليف للفنانين، الذين لديهم موطن تكليفهم الجبائي خارج الجزائر.

غير أنه، بالنسبة للمبالغ المحصلة من طرف هؤلاء الفنانين، عند مشاركتهم في إطار اتفاقات التبادل الثقافي والأعياد الوطنية والمهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية، التي تنظم تحت وصاية وزارة الثقافة والديوان الوطني للثقافة والإعلام، لا تندرج ضمن أساس فرض الضريبة على الدخل الإجمالي".

المادة 32 : تلغى أحكام المادة 130 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 33 : تحدث ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مادة 136 مكرر، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 136* مكرر : لا تندرج ضمن مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات، التجمعات التي ينص القانون التجاري على إنشائها وتنظيمها وعملها.

تدرج الأرباح والخسائر المحققة في إطار تنفيذ عقد التجمع، ضمن النتيجة الجبائية لكل شركة من الشركات الأعضاء بعنوان سنة تحقيقها، في حدود حقوقها المحددة في عقد التجمع، أو إذا تعذر ذلك، بحصص متساوية".

المادة 34 : تعدل وتتمم أحكام المادة 137 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 137* : تستحق الضريبة عن الأرباح المحققة بالجزائر.

تعتبر أرباحا محققة بالجزائر على الخصوص :

– الأرباح ..... (بدون تغيير حتى) عند عدم وجود منشأة دائمة حسب ما تنص عليه أحكام الاتفاقيات الجبائية،

– أرباح المؤسسات التي تستعين ..... (بدون تغيير حتى) عن هذه المؤسسات،

– أرباح المؤسسات، وإن كانت لا تملك منشأة أو ممثلين ..... (بدون تغيير حتى) من العمليات التجارية،

إذا كانت مؤسسة ما تمارس، ..... (بدون تغيير حتى) محاسبتين متباينتين،

– الأرباح والنواتج والمداخيل المحققة في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية والمترتبة على عمليات تتعلق بالممتلكات التي تحوزها في الجزائر،

– الأرباح التي يعود حق الإخضاع الضريبي بشأنها إلى الجزائر بموجب معاهدة جبائية".

المادة 35 : يعدل عنوان القسم الرابع من الباب الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، كما يأتي: "الإعفاءات".

المادة 36 : تعدل أحكام المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 138 :* تعفى من الضريبة على أرباح الشركات :

أولا- بصفة دائمة :

1- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية،

2- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المعتمدة وكذا الهياكل التي تتبعها،

3- صناديق التعاون الفلاحي بعنوان العمليات البنكية والتأمين والمحققة مع شركائها فقط،

4- التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا اتحاداتها المستفيدة من اعتماد تسلّمه المصالح المؤهلة التابعة للوزارة المكلفة بالفلاحة والمسيّرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء،

5- الشركات التعاونية لإنتاج وتحويل وحفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه، والمسيّرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيّرها، باستثناء العمليات الآتية :

أ) المبيعات المحققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسستها الرئيسية،

ب) عمليات التحويل التي تخص المنتوجات أو المنتوجات الفرعية، باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان والحيوان أو التي يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة والصناعة،

ج) العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء والتي رخصت بها التعاونيات أو أُلزمت بقبولها.

ويطبق هذا الإعفاء على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب واتحاداتها مع الديوان الجزائري المهني للحبوب والمتعلقة بشراء أو بيع أو تحويل أو نقل الحبوب. ويطبق نفس الشيء بالنسبة للعمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب مع تعاونيات أخرى للحبوب في إطار برامج يعدها الديوان أو بترخيص منه.

6- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته،

7- عمليات تصدير السلع والخدمات، باستثناء تلك المنجزة من طرف مؤسسات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك وكذا بالنسبة لمتعاملي الهاتف النقال وحاملي تراخيص إقامة واستغلال خدمات تحويل الصوت عبر بروتوكول الإنترنيت والمؤسسات الناشطة في المجال القبلي أو البعدي للإنتاج في القطاع المنجمي مقارنة مع عمليات تصدير المنتجات المنجمية على حالها الخام أو بعد تحويلها.

يحدد الربح المعفى على أساس رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.

ترتبط الاستفادة من أحكام هذه الفقرة، بتقديم الشركة إلى المصالح الجبائية المختصة، وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك موطّن بالجزائر، وفقا للشروط والآجال المحددة في التنظيم الساري المفعول.

ثانيا- بصفة مؤقتة :

1- الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغّر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، لمدة (3) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في استغلالها.

ترفع مدة الإعفاء إلى ست (6) سنوات، إذا كانت الأنشطة ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

وتمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين (2)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

ويترتب على عدم احترام التعهد المتعلق بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.

عندما يمارس هؤلاء الشباب المستثمر النشاط في مؤسسة، بصفة متزامنة، داخل وخارج منطقة من المناطق التي يجب ترقيتها والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، فإن الربح المعفى من الضريبة ينتج من النسبة بين رقم الأعمال المحقق في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي.

إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغّر"، في منطقة بالجنوب، وتستفيد من مساعدة "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة في ميزانية التجهيز للدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا"، تمدد مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

2- المؤسسات السياحية المنشأة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، لمدة عشر (10) سنوات،

3- وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية، لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ بداية النشاط.

يحدد الربح المعفى على أساس رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.

ترتبط الاستفادة من أحكام هذه الفقرة بتقديم الشركة إلى المصالح الجبائية المختصة، وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك موطّن بالجزائر وفقا للشروط والآجال المحددة في التنظيم الساري المفعول".

المادة 37 : يعدل عنوان القسم الخامس من الباب الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الذي يتضمن مادة 138 مكرر، ويحرر كما يأتي :

" النظام الخاص بمجمعات الشركات"

المادة 38 : تعدل أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" المادة 138 مكرر : 1- يقصد بمجمع الشركات، كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونا، تدعى إحداها "الشركة الأم" والتي تحكم الشركات الأخرى المسمّاة " الشركات الأعضاء" تحت تبعيتها لامتلاكها المباشر لنسبة 90% أو أكثر من رأسمال الشركة، والتي لا يكون رأسمالها ممتلكا كليا أو جزئيا من طرف هذه الشركات أو بنسبة 90 % أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم.

يجب أن تكون العلاقات بين الشركات الأعضاء في المجمع، في المفهوم الجبائي، مسيّرة أساسا وفق أحكام القانون التجاري.

يتم الإقصاء التلقائي من محيط مجمع الشركات، في المفهوم الجبائي، لكل شركة تتوقف عن استيفاء الشروط المبيّنة أعلاه.

2- يمكن مجمعات الشركات، مثلما هي معرفة في هذه المادة، أن تختار الخضوع لنظام الميزانية الموحدة باستثناء الشركات البترولية.

يقصد بالميزانية الموحدة، جمع مجموع حسابات الميزانية، ويتم الاختيار من طرف الشركة الأم ويتم قبوله من طرف مجموع الشركات الأعضاء، وهو غير قابل للتراجع عنه لمدة أربع (4) سنوات.

في حالة الممارسة المتزامنة لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات مختلفة من طرف شركات أعضاء في المجمع، يخضع الربح المتأتي من هذا التوحيد بعنوان كل معدل، تبعا لحصة رقم الأعمال المصرح به لكل صنف من النشاط".

المادة 39 : تلغى أحكام المادة 138 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 40 : يعدل عنوان القسم السادس من الباب الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الذي يتضمن المواد من 139 إلى 147 مكرر1، ويحرر كما يأتي :

"القسم السادس
تحديد النتيجة الجبائية"

المادة 41 : تعدل وتتمم أحكام المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" المادة 140 : 1) تحدد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية لمختلف العمليات أيّاً كانت طبيعتها، أخذا بعين الاعتبار التشريع والتنظيم الجبائيين الساريي المفعول، المحققة من طرف كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لنفس المؤسسة، بما في ذلك على وجه الخصوص التنازل عن عناصر الأصول سواء خلال فترة الاستغلال أو في نهايتها.

2) يتشكل الربح الصافي ..... (بدون تغيير حتى) الاهتلاكات والمؤونات المبررة.

3) إن الربح الخاضع ..... (بدون تغيير حتى) لطريقة المحاسبة، حسب التقدم، المستقلة عن ..... (بدون تغيير حتى) الأعباء والحواصل والنتائج حسب وتيرة تقدم العملية.

4) يتم تقييم النواتج والأعباء المحررة بالعملات الأجنبية على أساس سعر الصرف الساري عند تاريخ تحقيقها.

يتم تقييم الحقوق والديون المحررة بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية، على أساس سعر الصرف الأخير. لا تدرج أرباح وخسائر الصرف المنجرة عنها، في تحديد النتيجة الجبائية لسنة معاينتها. تربط هذه الأخيرة بالنتيجة الجبائية المتعلقة بسنة تحقيقها".

المادة 42 : تحدث مادة 140 مكرر ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" المادة 140 مكرر *:* لتحديد النتيجة الجبائية، ومع مراعاة الشروط الخاصة الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون، يخضع خصم الأعباء بمختلف أنواعها لاستيفاء الشروط الآتية :

– يجب أن يصرف العبء في المصلحة المباشرة للاستغلال ويكون مرتبطاً بالتسيير العادي للمؤسسة،

– يجب أن يكون العبء فعلياً ومبرراً بالمستندات الثبوتية المحررة قانونيا،

– يجب أن يؤدي العبء إلى انخفاض صافي الأصول،

– يجب أن يقيد العبء محاسبيا ويدرج في نتيجة السنة المالية المطابقة لالتزامه".

المادة 43 : تعدل وتتمم أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 141 :* تحدد النتيجة الجبائية بعد خصم كل التكاليف، وتتضمن هذه التكاليف خصوصاً :

1) المصاريف العامة من أية طبيعة كانت، ..... (بدون تغيير حتى) بدفعها فعليا أثناء السنة المالية،

2) يمكن أن يقيّد في المحاسبة ..... (بدون تغيير حتى) لأحكام القانون التجاري،

3) الاهتلاكات ..... (بدون تغيير حتى) أو الاستغلال وفقا لأحكام المادة 174 من هذا القانون.

يمكن تسجيل العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا تتجاوز 60.000 دج خارج الرسم، كأعباء قابلة للخصم للسنة المالية التي ترتبط بها.

تسجل الأملاك المقتناة بصورة مجانية في الأصول بحسب قيمتها التجارية.

غير أن قاعدة حساب الأقساط السنوية للاهتلاك المالي القابلة للخصم تحدد فيما يخص السيارات السياحية بقيمة شراء للوحدة قدرها 3.000.000 دج.

لا يطبق سقف 3.000.000 دج إذا كانت السيارات السياحية تشكل الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة.

أما قاعدة الاهتلاك المالي للتثبيتات ..... (بدون تغيير حتى) القرض الإيجاري،

4) الضرائب ..... (بدون تغيير حتى) بدفعها،

5) المؤونات المشكّلة ..... (بدون تغيير حتى) مع الأشكال الأخرى من المؤونات،

6) ملغاة،

7) ملغاة".

المادة 44 : تحدث مادة 142 مكرر ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 142* مكرر : 1) مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من هذه المادة، تخضع أرباح شركات الإنتاج للمعدل المخفّض المنصوص عليه في المادة 150 من هذا القانون، في حدود الربح الخاضع المصرح به، عندما تكون موجهة لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس خلال السنة التي تم فيها تحقيق هذا الربح.

كما يطبق هذا الحكم، على الأرباح التي استعملت لاقتناء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة التي تسمح بالمساهمة في حدود 90 %، على الأقل، في رأسمال شركة أخرى لإنتاج السلع أو الأشغال أو الخدمات، شريطة أن يكون المبلغ المعاد استثماره، محررا كليا.

لا يمكن أن تستفيد الأرباح الموافقة لمبلغ الاستثمارات المنجزة التي لم يتم إخضاعها للمعدل المخفض بعنوان سنة الإنجاز، من هذه الإجراءات خلال السنوات الموالية.

2) للاستفادة من المعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات، يجب على الشركات، من جهة، أن تبيّن بشكل منفصل في تصريحاتها السنوية للنتائج، الأرباح التي يمكن أن تخضع لهذا المعدل. ومن جهة أخرى، إرفاق قائمة مفصلة للاستثمارات التي تم إنجازها، مع تقديم المعلومات الآتية :

– طبيعة المعدات المقتناة،

– تاريخ تسجيل هذه المعدات في الأصول،

– تكلفة اقتناء هذه المعدات،

– عناصر تعريف وتحديد موقع الشركات، محل المساهمة في رأسمالها، وكذا عدد السندات التي تم اقتناؤها.

يجب الاحتفاظ بالاستثمارات التي تم إنجازها، بالمبلغ الموافق للجزء من الربح الخاضع للمعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات، لمدة خمس (5) سنوات، على الأقل، ابتداء من تاريخ تسجيلها في الأصول.

يترتب على عدم الامتثال لأي شرط من الشروط المنصوص عليها في هذه المادة، استرجاع مبلغ الضريبة على أرباح الشركات غير المدفوع، زيادة على غرامة قدرها 25 %".

المادة 45 : تلغى أحكام المادة 147 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 46 : تعدل وتتمم أحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي:

" *المادة 150:* 1) يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات ..... (بدون تغيير حتى) 26 %، بالنسبة للنشاطات الأخرى.

في حالة الممارسة المتزامنة لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات مختلفة، يتم تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة بعنوان كل معدل وفقًا لحصة رقم الأعمال المصرح به أو الخاضع للضريبة بالنسبة لكل نشاط.

بغض النظر عن أحكام المادة 4 ..... (بدون تغيير حتى) بالقطاع.

تخضع الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 142 مكرر من هذا القانون، للضريبة على أرباح الشركات بمعدل مخفض قدره 10 %. ويطبق هذا المعدل على نواتج سنة 2022 والسنوات التي تليها.

2) تحدد نسب الاقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يأتي :

- 10 % ..... (بدون تغيير) .....
- 40 % ..... (بدون تغيير) .....
- 20 % ..... (بدون تغيير) .....
- 30 % ..... (بدون تغيير) .....
- 10 % ..... (بدون تغيير) .....
- 15 %..... (بدون تغيير) .....

• 5 %، محررة من الضريبة، بالنسبة للمداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي تم إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات أو تم إعفاؤها صراحة.

3) تخضع لمعدل 20 %، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم ..... (بدون تغيير حتى) من هذا القانون".

المادة 47 : تحدث مادة 153 مكرر ضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 153* مكرر : يتعيّن على الشركات أعضاء التجمع المنشأ وفقا لأحكام القانون التجاري، تقديم إلى المصالح الجبائية التابع لها مقرها الرئيسي :

– نسخة من عقد التجمع، خلال مدة ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ إنشاء التجمع. و في حالة فسخ العقد، يتم إبلاغ المصالح الجبائية وفقا لنفس هذه الشروط،

– نسخ من عقود الأشغال أو التوريد أو الخدمات، وكذا الملاحق المعدلة لهذه العقود المبرمة من قبل التجمع، خلال الثلاثين (30) يوماً التي تلي تاريخ توقيعها.

وينتج عن أي خرق لهذه الالتزامات تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة 194-5 من هذا القانون".

المادة 48 : تعدل وتتمم أحكام المادة 161 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 161 :* تلزم المؤسسات الأجنبية بما يأتي :

1)- إرسال، عن طريق رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، نسخة من العقد المبرم إلى المصلحة الجبائية المسيّرة للملف الجبائي التابع لها مكان فرض الضريبة، خلال الشهر الذي يلي إقامتها بالجزائر.

يجب إعلام المصلحة الجبائية المسيّرة على كل ملحق أو تعديل في العقد الرئيسي، خلال العشرة (10) أيام التي تلي إعداده.

تقوم المصلحة الجبائية المسيّرة التابع لها مقر فرض الضريبة، بإعلام المؤسسات الأجنبية المتعاقدة، بالالتزامات الواقعة عليها، وذلك خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لاستلام هذه الوثائق.

وينتج عن أي خرق لهذه الالتزامات تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة 194-5 من هذا القانون.

2)- مسك دفتر ..... (بدون تغيير حتى) الإيجارات بكل أنواعها".

المادة 49 : تعدل وتتمم أحكام المادة 162 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 162* مكرر *:* لا تخضع للالتزامات المذكورة في المواد 161-2 و162 و183 من هذا القانون، المؤسسات التي ليس لها مقر مهني دائم في الجزائر ..... (بدون تغيير حتى) لمدة لا تتجاوز 183 يوما خلال فترة اثني عشر (12) شهرا، مهما كانت هذه الفترة".

المادة 50 : تعدل وتتمم أحكام المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 169 :* 1)- تعتبر غير قابلة للخصم من أجل تحديد النتيجة الجبائية :

– مختلف التكاليف والأعباء ..... (بدون تغيير حتى) المخصصة مباشرة للاستغلال،

– الهدايا المختلفة، باستثناء تلك التي لها طابع إشهاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 1.000 دج، في حدود مبلغ إجمالي قدره خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)،

– الإعانات والتبرعات، ما عدا تلك الممنوحة لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، ما لم تتجاوز مبلغا سنويا قدره أربعة ملايين دينار(4.000.000 دج)،

– مصاريف حفلات الاستقبال ..... (بدون تغيير حتى) باستغلال المؤسسة،

– الأعباء التي تستوفي ..... (بدون تغيير حتى) ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) مع احتساب كل الرسوم،

– مصاريف التكفل ..... (بدون تغيير حتى) له علاقة بالنشاط الممارس.

2)- غير أنه، يمكن خصم المبالغ المخصصة للإشهار ..... (بدون تغيير حتى) تطبيق هذا الحكم عن طريق التنظيم،

3)- ..... (بدون تغيير) .....،

4)- لا تكون قابلة للخصم، ..... (بدون تغيير حتى) بجميع أشكاله وتكاليف إطلاق المنتجات،

5)- لا تكون قابلة للخصم :

– المعاملات والغرامات والمصادرات والجزاءات، مهما كانت طبيعتها، التي يتحملها مخالفو الأحكام القانونية وكذا الغرامات التعاقدية، عندما يتم دفعها لأشخاص غير خاضعين للضريبة بالجزائر،

– حصة إيجارات المركبات السياحية التي تزيد عن 200.000 دج سنويا وكذا تكاليف صيانة وإصلاح المركبات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط، التي تزيد عن 20.000 دج عن كل مركبة،

– الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين".

المادة 51 : تعدل وتتمم أحكام 184 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 184 :* عندما يقوم المكلف بالضريبة بتحويل إمّا مقر إدارة المؤسسة أو الاستغلال أو مكان مقره الرئيسي أو مكان ممارسة مهنته أو سكناه أو إقامته الرئيسية، فإن إعداد المساهمات التي هو مدين بها والمتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عن السنة المالية التي حصل فيها التحويل، والسنوات السابقة التي لم يمسها التقادم، على حد سواء، تقع ضمن اختصاص المصلحة الجبائية الذي يتبعها مقر فرض الضريبة وفقا للوضعية الجديدة".

المادة 52 : تلغى أحكام المادة 185 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 53 : تعدل وتتمم أحكام المادة 190 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 190 مكرر :* يترتب على كل نقص في التصريح تمت معاينته على إثر مراقبة جبائية للمكلفين بالضريبة المستفيدين من امتيازات جبائية أو من تطبيق أنظمة جبائية تفضيلية، طبقا لأحكام جبائية اتفاقية، المطالبة بالحقوق والرسوم وفقا لشروط القانون العام، وذلك بغض النظر عن الإعفاءات الممنوحة في إطار القانون العام أو الأحكام الجبائية الاتفاقية المطبقة".

المادة 54 : تعدل وتتمم أحكام المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 194 :* 1) يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم ..... (بدون تغيير حتى) المنصوص عليها في هذا القانون،

2) تخضع الشركات والأشخاص المعنويون ..... (بدون تغيير حتى) المبالغ المدفوعة أو الموزعة،

3) ..... (بدون تغيير) .....،

4) يعاقب بغرامة جبائية ..... (بدون تغيير حتى) نفس هذه المواد،

5) يعاقب بغرامة جبائية قدرها 500.000 دج، عند عدم الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في المادتين 153 مكرر و 161 من هذا القانون،

6) تطبق على المكلفين بالضريبة الذين لا يقومون بإرفاق التصريح السنوي للنتيجة، بالكشف المنصوص عليه في المادة 224-1 من هذا القانون، غرامة جبائية محددة بمعدل 2 % من رقم الأعمال السنوي للسنة المعنية".

المادة 55 : تعدل أحكام المادة 194 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 194 مكرر 1 :* تطبق الإدارة الجبائية ..... (بدون تغيير حتى) يتجاوز عتبة 8.000.000 دج المنصوص عليها في مجال نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وزيادة على العقوبات المنصوص عليها سابقا، ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 56 : يحدث ضمن الجزء الأول من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة باب رابع عنوانه "الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين"، يتكون من سبعة أقسام، ويتضمن المواد من 196 مكرر إلى 196 مكرر 6، وتحرر كما يأتي :

"الباب الرابع
الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين"

القسم الأول
مجال التطبيق

" *المادة 196* مكرر : يخضع للرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين، المستخدِمون المقيمون أو الموطّنون في الجزائر، باستثناء الهيئات والإدارات العمومية".

القسم 2
الإعفاءات

" *المادة 196* مكرر *1* : يستفيد من الإعفاء من الرسم على التكوين المهني، المستخدِمون المهنيون الذين لديهم أقل من عشرين (20) عاملاً".

القسم 3
تحديد وعاء الرسم

" *المادة 196* مكرر *2* : يتعيّن على المستخدِمين المشار إليهم في المادة 196 مكرر، تخصيص مبلغ أدنى يساوي 1 % من الكتلة السنوية للأجور، كمساهمة في التكوين المهني المتواصل لمستخدميهم، ومبلغ أدنى يساوي 1 % من الكتلة السنوية للأجور، كمساهمة في التكوين في التمهين.

يتمثل وعاء كل رسم بـ 1 % من الكتلة السنوية للأجور.

يقصد بالكتلة السنوية للأجور، إجمالي الأجور المدفوعة للمستخدمين قبل خصم المساهمات الاجتماعية والتقاعد وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي- أجور".

القسم 4
كيفيات تحديد معدل الإخضاع

" *المادة 196* مكرر *3* : يساوي معدل كل من هذين الرسمين الفرق بين :

– من جهة، 1 % المنصوص عليه في المادة 196 مكرر 2 من هذا القانون،

– ومن جهة أخرى، النسبة الناتجة عن نفقات التكوين أو التمهين المحققة فعليا، مقارنة مع الكتلة السنوية للأجور.

يقصد بما يأتي :

– نفقات التكوين المهني، تلك المتعلقة بالتكوين والنقل والإيواء والإطعام والتأمين، الواقعة على عاتق المستخدِمين في هذا الإطار،

– نفقات التمهين، تلك الملتزم بها في التمهين والمنح المقدمة لأساتذة التربص، والأجور المسبقة الممنوحة للمتربصين، وتكلفة اللوازم والملابس والأدوات المهنية المستخدمة من طرف المتربصين، وكذا جميع النفقات المباشرة وغير المباشرة المندرجة ضمن إطار مساهمات التمهين.

في حالة عدم بلوغ نسبة 1 % من الكتلة السنوية للأجور الواجب تخصيصها لمساهمات التكوين في التمهين، لأسباب مثبتة قانونا، يمكن تخصيص الفارق المحقق في مساهمات التكوين المهني".

القسم 5

طرق التصريح والدفع

" *المادة 196 مكرر 4 :* يجب على المستخدِمين اكتتاب تصريح خاص توفره إدارة الضرائب أو يمكن تحميله عبر موقعها الإلكتروني، يكون بمثابة إشعار بدفع وأداء الرسوم المستحقة للسنة المالية المقفلة لدى قباضة الضرائب لمكان تواجد مقر الشركة أو المؤسسة الرئيسية بالنسبة للأشخاص المعنويين، أو مكان النشاط بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، في تاريخ لا يتجاوز 20 فبراير من السنة الموالية لتلك التي أصبحت بموجبها الرسوم مستحقة الدفع.

يجب اكتتاب التصريح المنصوص عليه في الفقرة السابقة من طرف المستخدِمين ولو في حالة عدم وجود رسوم مستحقة الدفع".

القسم 6

العقوبات المطبقة

" *المادة 196 مكرر 5 :* تطبق أحكام المادة 193 من هذا القانون، في حالة نقص في التصريح.

تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 من هذا القانون على المستخدِم الذي لم يقم باكتتاب التصريح الخاص المذكور أعلاه، بعد انتهاء المهلة المحددة".

القسم 7

أحكام خاصة

" *المادة 196 مكرر 6 :* تحدد كيفيات تطبيق المواد من 196 مكرر إلى 196 مكرر6 من هذا القانون، بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين".

المادة 57 : تعدل أحكام المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 217 :* يستحق الرسم ..... (بدون تغيير حتى) في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات.

غير أنه، ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 58 : تعدل أحكام المادة 218 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 218 :* تطبق أحكام المواد 13 و13 مكرر 1 و13 مكرر 2 و138 من هذا القانون فيما يخص إقرار أساس هذا الرسم".

المادة 59 : تعدل أحكام المواد 219 و220 و222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 219 :* مع مراعاة أحكام ..... (بدون تغيير حتى) المحقق خلال السنة.

تستفيد من تخفيض قدره 25 % :

– مبالغ الإيرادات الناتجة عن أنشطة البناء والأشغال العمومية والري.

تستفيد من تخفيض قدره 30 % :

– ..... (بدون تغيير) .....،

– ..... (بدون تغيير) .....

يستفيد من تخفيض قدره 50 % :

– ..... (بدون تغيير) .....،

– مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتعلقة بالأدوية مع استيفاء الشرطين الآتيين :

* أن تكون مصنفة ضمن المواد الاستراتيجية وفقا للتشريع والتنظيم الساريي المفعول، و

* أن يكون هامش البيع بالتجزئة يتراوح ما بين 10 و30 %.

يستفيد من تخفيض قدره 75 % :

– مبلغ عمليات ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

" *المادة 220 :* يستثنى من القاعدة الخاضعة لهذا الرسم :

1) مبلغ عمليات البيع المنجزة من طرف المنتجين،

2) و3)..... (بدون تغيير) .....،

4) مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتضمنة المواد الاستراتيجية، وفقا للتشريع والتنظيم الساريي المفعول، عندما لا يتجاوز هامش البيع بالتجزئة 10 %،

5) إلى 8) ..... (بدون تغيير) .....".

" *المادة 222 :* يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 1,5 %.

غير أنه، يرفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى 3 % ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 60 : تعدل أحكام المادتين 252 و256 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 252 :* تعفى من الرسم العقاري على الملكيات المبنية :

1) إلى 3) ..... (بدون تغيير) .....،

4) البنايات وإضافات البنايات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، لمدة ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ إنجازها.

تحدد مدة الإعفاء بست (6) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وإضافات البنايات متواجدة في مناطق يجب ترقيتها،

5) السكن العمومي الإيجاري ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

" *المادة 256 :* ترجّح القيمة الإيجارية الجبائية بمعاملات، وذلك حسب المنطقة والمناطق الفرعية.

يحدد تصنيف البلديات حسب المناطق والمناطق الفرعية والمعدلات التي تطبق عليها بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية" .

المادة 61 : تلغى العناوين أ، ب، ج من القسم الرابع من الفصل الأول من الباب الفرعي الأول من الباب الخامس من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتعدل المواد المتعلقة بها وتحرر كما يأتي :

" *المادة 257 :* تحدد القيمة الإيجارية الجبائية على النحو الآتي :

التعيين	القيمة الإيجارية
بنايات أو جزء من بنايات مخصصة للسكن	520 دج
محلات تجارية وصناعية	1038 دج
أراضٍ ملحقة بمبانٍ واقعة في القطاعات العمرانية	14 دج
أراضٍ ملحقة بمبانٍ واقعة في القطاعات القابلة للتعمير	12 دج

" *المادة 258 :* ..... (بدون تغيير) .....".

" المادة 260 : ..... (بدون تغيير) .....".

" *المادة 261- أ :* ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 62 : تلغى أحكام المادتين 259 و261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 63 : تعدل أحكام المادتين 261- ب و261- د من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 261- ب :* يحسب الرسم ..... (بدون تغيير حتى) للضريبة :

– الملكيات ..... (بدون تغيير حتى) 3 %.

غير أنه، بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها، تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 7 %، بعنوان الرسم العقاري.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية وبالجماعات المحلية.

يوضح صنف الأملاك ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

" *المادة 261- د :* يؤسس الرسم العقاري ..... (بدون تغيير حتى) على الخصوص، على :

1) الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير،

2) إلى 4) ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 64 : تلغى عناوين النقاط 1 و2 و3 و4 من القسم الثالث من الفصل الثاني من الباب الفرعي الأول من الباب الخامس من الجزء الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وتعدل المادة 261- و من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 261- و :* ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإيجارية الجبائية للملكية غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو بالهكتار الواحد، حسب الحالة، تبعا للمساحة الخاضعة للضريبة".

المادة 65 : تحدث المواد 261- و مكرر و261- و مكرر1 و261- و مكرر 2 ضمن القسم الثالث من الفصل الثاني من الباب الفرعي الأول من الباب الخامس من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 261- و مكرر :* ترجّح القيمة الإيجارية الجبائية بمعدلات محددة حسب المناطق.

يحدد تصنيف الأراضي حسب المناطق والمعدلات التي تطبق عليها بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية وبالجماعات المحلية".

" *المادة 261- و مكرر1 :* تحدد القيمة الإيجارية الجبائية كما يأتي :

التعيين	القيمة الإيجارية
الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية	• 100 دج، للأراضي المعدة للبناء. • 18 دج، لباقي الأراضي المستعملة كأراض للنزهة وحدائق للترفيه وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية.
الأراضي المتواجدة في القطاعات القابلة للتعمير على المدى المتوسط والقطاعات العمرانية المستقبلية	• 34 دج، للأراضي المعدة للبناء. • 14 دج، لباقي الأراضي المستعملة كأراض للنزهة وحدائق للترفيه وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية.
المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق ومناجم الملح والسبخات	• 34 دج.
الأراضي الفلاحية	• 994 دج / للهكتار للأراضي اليابسة. • 5962 دج / للهكتار للأراضي المسقية. "

" *المادة 261- و مكرر2 :* تعفى الكثبان السيفية (الرمل السيفي) من الضريبة على الاستغلال الفلاحي".

المادة 66 : تعدل أحكام المواد 261-ص و261-ق و261-ع و262 مكرر1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 261- ص :* يتم التصريح بالبنايات الجديدة، مهما كانت استعمالاتها (سكني أو تجاري أو صناعي ...إلخ) وصفة المالك (شخص طبيعي أو معنوي) وكذا التغييرات ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

" *المادة 261- ق :* بالنسبة للسنة الأولى ..... (بدون تغيير حتى) ليرسلوه إلى المصالح الجبائية المختصة إقليميا.

يتعيّن على المكلفين بالضريبة الممارسين لنشاط خاضع للنظام الضريبي الحقيقي، اكتتاب تصريح حسب النموذج الذي تقدمه إدارة الضرائب، على مستوى مصلحة الضرائب المسيّرة لملفهم الجبائي. ويجب أن يتضمن هذا التصريح تعيين الأملاك ومبلغ الرسم المتعلق بكل بلدية يُدفع إليها ناتج هذا الرسم.

يمكن المكلفين بالضريبة المعنيين اكتتاب التصريح المذكور أعلاه، عن طريق الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية".

" *المادة 261- ع :* بغضّ النظر عن تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، يترتب على عدم اكتتاب التصريحات المنصوص عليها في المادتين و261- ص و261- ق أعلاه، تطبيق عقوبة مالية على المكلف بالضريبة المعني تحدد قيمتها كما يأتي :

– بالنسبة للمحلات المخصصة للسكن : 10.000 دج للمحلات المتواجدة في البنايات الجماعية و20.000 دج بالنسبة للمساكن الفردية، بما فيها ملحقاتها،

– **بالنسبة للمحلات التجارية والصناعية :** تكون العقوبة مساوية لضعف القيمة الإيجارية الجبائية محسوبة بالمتر المربع، دون أن يكون الحد الأدنى أقل من 20.000 دج أو أكثر من 100.000 دج،

– **بالنسبة للأراضي :** تكون العقوبة مساوية لضعف القيمة الإيجارية الجبائية محسوبة بالمتر المربع أو بالهكتار، حسب الحالة.

بصفة استثنائية بالنسبة لسنة 2022، لا يتم تطبيق العقوبات المذكورة أعلاه عندما يتم اكتتاب التصريح بين 22 مايو و22 غشت سنة 2022".

" *المادة 262 مكرر 1 :* إنّ تقديم مستخرج من جدول الضرائب مصفىً وصادر عن قابض الضرائب ضروري ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 67 : تعدل وتتمم أحكام المواد 263 و263 مكرر و263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 263 :* يؤسس لفائدة البلديات ..... (بدون تغيير حتى) على كل الملكيات المبنية. ويكلف قابض الضرائب المختص إقليميا بعملية تحصيل هذا الرسم".

" *المادة 263 مكرر :* رسم رفع القمامات المنزلية ..... (بدون تغيير حتى) المنتفع.

تطبق الاستثناءات المنصوص عليها في المادة 261 -ط من هذا القانون، على هذا الرسم.

فيما عدا الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة، يتحمل الرسم المستأجر ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

" *المادة 263 مكرر2 :* يحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يأتي :

- 2.000 دج، على كل محل ذي استعمال سكني،
- 10.000 دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه،
- 18.000 دج، على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات،
- 80.000 دج، على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.

تُطبق معاملات الترجيح على هذه التسعيرات وفقًا للمناطق والمناطق الفرعية للبلديات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، لا سيما تصنيف البلديات إلى مناطق ومناطق فرعية ومعايير تقييم كميات النفايات المذكورة أعلاه في النقطة الرابعة من هذه المادة، بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية وبالجماعات المحلية".

المادة 68 : تلغى أحكام المادة 263 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 69 : يحدث ضمن الباب الخامس من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، باب فرعي ثالث عنوانه "الرسم على الإقامة"، يتكون من خمسة أقسام، ويتضمن المواد من 266 مكرر إلى 266 مكرر 6، وتحرر كما يأتي :

"الباب الفرعي الثالث
الرسم على الإقامة"

القسم الأول
مجال التطبيق

" *المادة 266 مكرر :* ينشأ رسم على الإقامة لفائدة البلديات".

" *المادة 266 مكرر1 :* يخضع للرسم على الإقامة، الأشخاص المقيمون في البلدية وليس لديهم بها سكن خاص، يخضعون بموجبه للرسم العقاري".

" *المادة 266 مكرر2 :* يؤسس الرسم بعنوان إقامة أشخاص بالمؤسسات الفندقية الآتية :

– الفنادق،

– المركبات السياحية أو القرى السياحية،

– الشقق أو الإقامات الفندقية،

– الموتيلات أو مرابط المسافرين،

– المخيمات السياحية،

– المؤسسات الفندقية والإقامات الأخرى غير المذكورة أعلاه".

القسم الثاني
التعريفات المطبقة

" *المادة 266 مكرر3 :* تطبق تعريفات الرسم على كل شخص، عن كل يوم إقامة، كما يأتي :

- 600 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات خمس (5) نجوم،
- 500 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات أربع (4) نجوم،
- 300 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات ثلاث (3) نجوم،
- 200 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمتين (2)،
- 100 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات نجمة واحدة (1)".

القسم الثالث
التخفيضات المطبقة

" *المادة 266 مكرر4 :* تستفيد العائلات المقيمة في المؤسسات الفندقية غير تلك المصنّفة كمؤسسات ذات أربع (4) وخمس (5) نجوم، من تخفيض في الرسم على الإقامة، في حدود 10 % بالنسبة لكل طفل متكفل به".

القسم الرابع
كيفيات الدفع

" *المادة 266 مكرر5 :* يتم تسديد الرسم المحصل على الإقامة شهريا من طرف المؤسسات الفندقية لدى قباضات الضرائب التابعة لها.

يجب على المؤسسات المتضمنة عدّة فنادق، اكتتاب تصريح بقيمة الرسم المحصل على مستوى كل بلدية، وذلك حسب النموذج المقدم من طرف الإدارة الجبائية".

القسم الخامس
العقوبات المطبقة

" *المادة 266 مكرر 6 :* في حالة نقص في التصريح، تطبق أحكام المادة 193 من هذا القانون.

تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 من هذا القانون على المكلف الذي لم يكتتب التصريح الخاص المذكور أعلاه بعد انقضاء الأجل المحدد".

المادة 70 : تعدل وتتمم أحكام المادة 224 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرّر كما يأتي :

" *المادة 224 :* 1) - يتعيّن على كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للرسم أن يكتتب سنويا لدى مصلحة الضرائب التابع لها مكان فرض الضريبة، تصريحا بمبلغ رقم الأعمال المحقق للفترة الخاضعة للضريبة، وذلك في نفس الوقت الذي تكتتب فيه التصريحات المشار إليها في المادتين 18 و151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يجب أن يبرز التصريح ..... (بدون تغيير حتى) حجم الكميات المسلّمة.

يترتب على عدم تقديم الجدول المنصوص عليه أعلاه، تطبيق الغرامة المذكورة في المادة 194-6 من هذا القانون.

2) يتعيّن على المكلفين بالضريبة ..... (بدون تغيير حتى) مكان إقامتها،

3)- يتعين على المكلفين بالضريبة تقديم الوثائق المحاسبية والإثباتات الضرورية لتدقيق التصريح عند كل طلب من الإدارة الجبائية.

يلزم كذلك المكلفون بالضريبة الخاضعون للرسم على النشاط المهني أو المعفون منه، تحت طائلة تطبيق الغرامة المنصوص عليها في المادة 194- 4 من هذا القانون :

– بإجراء، قبل إتمام عمليات بيع المواد ..... (بدون تغيير حتى) للمديرية العامة للضرائب،

– بتقديم، ..... (بدون تغيير حتى) هذه العمليات.

4)- يمكن المؤسسات الخاضعة ..... (بدون تغيير حتى) التعديلات المدرجة،

5)- يخضع أيضا المكلفون المعفون من الرسم على النشاط المهني للالتزامات المنصوص عليها في الفقرات 1 و2 و3 و4 من هذه المادة".

المادة 71 : تعدل أحكام المادة 281 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 281* مكرر *:* تقدر العقارات، مهما كانت طبيعتها، حسب قيمتها التجارية الحقيقية المحددة وفق الأسعار المرجعية التي تحددها الإدارة الجبائية".

المادة 72 : تلغى أحكام المادة 281 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

المادة 73 : تعدل أحكام المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 282* مكرر *1 :* يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج)، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي.

يستثنى من هذا النظام الضريبي :

1- إلى 8- ..... (بدون تغيير) .....،

9- المهن غير التجارية.

يبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ..... (بدون تغيير حتى) بالنسبة للسنة الموالية".

المادة 74 : تعدل أحكام المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 282 مكرر 2 :* يجب على المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، ..... (بدون تغيير حتى) عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج) ..... (بدون تغيير حتى) بالمعدلات الموافقة.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 75 : تعدل أحكام المادة 282 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 282 مكرر 3 :* عندما يقوم مكلف بالضريبة باستغلال، في آن واحد وفي نفس المنطقة أو في مناطق مختلفة، عدة مؤسسات ودكاكين ومتاجر وورشات، تعتبر كل واحدة منها بمثابة مؤسسة مستغلة على حدة، وتكون خاضعة للضريبة بصفة منفصلة عندما لا يتجاوز مجموع أرقام أعمالها عتبة 8.000.000 دج.

وفي حالة تجاوز مجموع أرقام أعمالها هذه العتبة، يُحوّل المكلف بالضريبة المعني إلى نظام الإخضاع الضريبي حسب الربح الحقيقي بالنسبة لكل نشاط على حدة، اعتبارا من السنة التي تلي سنة التجاوز".

المادة 76 : تعدل أحكام المادة 355 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 355 :* 1) يترتب على ضريبة الدخل على الأرباح الصناعية والتجارية وكذا أرباح المهن غير التجارية خلال سنة فرض الضريبة، التسديد بواسطة إشعار بالدفع، لتسبيقين (2) اثنين من 20 فبراير إلى 20 مارس، ومن 20 مايو إلى 20 يونيو، على مستوى مكان النشاط.

تتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف المكلفين بالضريبة، ويدفع المبلغ الموافق أيضا بواسطة إشعار بالدفع في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي آخر أجل لإيداع التصريح المنصوص عليه في المادتين 18 و31 مكرر من هذا القانون.

2) تسدد الضريبة على الدخل الخاصة بالمداخيل الفلاحية، خلال سنة فرض الضريبة بواسطة إشعار بالدفع لتسبيق واحد (1)، من 20 سبتمبر إلى 20 أكتوبر، في مكان الاستغلال.

يحصّل رصيد الضريبة على الدخل الناتج عن التصفية التي تتم على يد مصلحة الضرائب، عن طريق الجدول ضمن الشروط المحددة في المادة 354 من هذا القانون.

3) يساوي مبلغ كل تسبيق 30 % من الاشتراكات المفروضة على المكلف بالضريبة بخصوص السنة الأخيرة التي تم إخضاعه فيها.

يجب على المكلفين بالضريبة الجدد أن يقوموا، من تلقاء أنفسهم، بأداء الأقساط الوقتية، على أساس الاشتراكات التي كان من المفروض أن تطلب منهم خلال السنة الضريبية الأخيرة لو فرضت عليهم الضريبة على الأرباح أو المداخيل المماثلة لتلك المحققة خلال سنتهم الأولى من النشاط.

إذا لم يتم دفع أحد الأقساط كلّيا في الآجال المحددة أعلاه، تطبق زيادة بنسبة 10% على المبالغ غير المسددة، وعند الاقتضاء، يتم الاقتطاع تلقائيا على الأداءات المتأخرة عن موعدها.

عندما تتجاوز الأقساط المدفوعة مبلغ الضريبة، فإن الفرق يعطي فائض دفع يمكن حسمه من الأقساط اللاحقة، أو التماس استرجاعه، عند الاقتضاء.

4) يجوز للمكلف بالضريبة الذي يعتبر أنّ مبلغ الأقساط التي سبق أداؤها بعنوان سنة مالية، يساوي أو يفوق الاشتراكات التي سيكون مدينا بها في النهاية، أن يعفي نفسه من أداء أقساط جديدة متعلقة بهذه السنة، وذلك بتسليم تصريح مؤرخ وموقّع لقابض الضرائب لمكان فرض الضريبة، وذلك قبل خمسة عشر (15) يوما من موعد وجوب تسديد الأداء اللاحق.

إذا ثبت، فيما بعد، أن التصريح غير صحيح، تطبق على المكلف بالضريبة زيادة بنسبة 10% على المبالغ التي لم يتم دفعها في الفترات المقررة.

5) تعدل، عند الحاجة، تواريخ الاستحقاق وفترات تسديد الأقساط الوقتية بموجب قرار صادر عن الوزير المكلف بالمالية.

6) لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة المستحق على الأشخاص الطبيعيين بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي، صنف الأرباح الصناعية والتجارية وصنف أرباح المهن غير التجارية، عن 10.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية ومهما كانت النتيجة المحققة.

يجب أن يدفع هذا الحد الأدنى من الضريبة أمام قابض الضرائب لمكان النشاط، خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الموالي لشهر تاريخ الأجل القانوني لإيداع التصريح الخاص، سواء تم هذا التصريح أم لا.

بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، صنف مداخيل فلاحية، يحصل هذا الحد الأدنى الجزافي عن طريق جداول، ضمن الشروط المحددة في المادة 354 من هذا القانون".

المادة 77 : تعدل أحكام المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 356 :* 1) يتم تحصيل الضريبة على أرباح الشركات ..... (بدون تغيير حتى) ما عدا الاقتطاعات من المصدر المنصوص عليها في أحكام هذا القانون،

2) استثناء لأحكام المادة 354، يترتب على الضريبة على أرباح الشركات ..... (بدون تغيير حتى) ثلاث (3) تسبيقات يجب أداؤها، على التوالي، دون أن تتجاوز 20 مارس و20 يونيو و20 نوفمبر من السنة التي تلي تلك التي تم فيها تحقيق الأرباح ..... (الباقي بدون تغيير) .....،

3) ..... (بدون تغيير) .....،

4) ..... (بدون تغيير) .....،

5) عندما يفترض أن السنة المالية الأخيرة المختتمة غير خاضعة للضريبة، ..... (بدون تغيير حتى) التسبيقة اللاحقة.

وإذا ثبت فيما بعد أن هذا التصريح غير صحيح، تطبق الغرامات المنصوص عليها في المادة 402 من هذا القانون، على المبالغ التي لم يتم دفعها في الآجال المنصوص عليها،

6) ..... (بدون تغيير) .....،

7) ..... (بدون تغيير) .....،

8) ملغاة،

9) لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة المستحق من طرف الأشخاص المعنويين بعنوان الضريبة على أرباح الشركات، عن 10.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما كانت النتيجة المحققة.

يجب أن يدفع هذا الحد الأدنى من الضريبة لقابض الضرائب المختص، خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الموالي لشهر تاريخ الأجل القانوني لإيداع التصريح السنوي، سواء تم هذا التصريح أم لا".

المادة 78 : تعدل وتتمم أحكام المادة 15 مكرر من قانون التسجيل، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 15* مكرر *:* يجب أن تكون العقود الموثقة ..... (بدون تغيير حتى) المكلفين بأدائها.

يجب أن تبيّن، زيادة على الحالة المدنية، رقم التعريف الوطني الموحد المسجل في الوثائق الرسمية لإثبات الهوية والتنقل والسفر، أو رقم شهادة الميلاد المسجل في السجل الخاص لبلدية ميلاد الأطراف المعنيين أو رقم التعريف الجبائي لكل شخص مسجل في الفهرس الوطني للمكلفين بالضريبة.

بالإضافة إلى إجبارية تحقق الموثق من الهوية والحالة المدنية للأطراف المتعاقدة.

وفي حالة عدم توفر ذلك ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 79 : تحدث مادة 82 ضمن قانون التسجيل في الباب الخامس "دفع الرسوم" من القسم الأول "المدينون بالرسوم"، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 82 :* مع مراعاة أحكام المادة 81 من هذا القانون، تسدد حقوق العقود المطلوب تسجيلها عن طريق :

– الموثقين، بالنسبة للعقود التي يبرمونها،

– كتّاب الضبط، بالنسبة للعقود والأحكام، باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 94 أدناه، وتلك التي يحرّرونها أو يتلقونها بكتابات الضبط،

– المحضرين القضائيين، بالنسبة للعقود شبه القضائية والعرائض التي يحررونها،

– محافظي البيع بالمزايدة، بالنسبة للمحاضر وغيرها من العقود التي تخضع لإجراء التسجيل،

– كتّاب الإدارات المركزية أو المحلية، بالنسبة لعقود تلك الإدارات التي تخضع لإجراء التسجيل، باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 94 أدناه،

– الأطراف، بالنسبة للعقود العرفية أو المبرمة في الخارج والتي تخضع للتسجيل، وكذا بالنسبة للأوامر على العرائض أو المذكرات أو الشهادات التي يتم تسليمها لهم على الفور من قبل القضاة، والعقود والقرارات التي يحصلون عليها من المحكّمين في حالة ما إذا لم يقم هؤلاء المحكّمون بتسجيلها،

– الورثة والموصى لهم والموهوب لهم".

المادة 80 : تعدل وتتمم أحكام المادة 213 من قانون التسجيل، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 213 :* أولاً – يؤسس ..... (بدون تغيير حتى) قبض الرسم القضائي للتسجيل عن ذلك الإجراء.

سادسا : تخضع العرائض المحررة وغيرها من العقود التي يقوم بها الأعوان التابعون لأمانات الضبط والمحضرون القضائيون ومحافظو البيع بالمزاد ..... (بدون تغيير حتى)

سابعا : تخضع الترجمات التي يقوم بها المترجمون المعتمدون قانونا ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 81 : تلغى أحكام المادة 220، وتعدل وتتمم أحكام المادة 222 من قانون التسجيل، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 222 :* بغض النظر عن جميع الأحكام المخالفة ..... (بدون تغيير حتى) تنظيم التوثيق.

يخضع إجباريا لإجراء التسجيل، إيجار الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني بالإضافة للعقود من الباطن المتصلة بها.

يترتب على تسجيل العقد دفع الرسم المنصوص عليه في المادة 208 من قانون التسجيل".

المادة 82 : تتمم أحكام المادة 353-2 من قانون التسجيل، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 353-2 :* يطبق الرسم المنصوص عليه في المادة 353-1 أعلاه، كما يأتي :

1) 1 %، تحسب على قيمة العقار أو العقارات ..... (بدون تغيير حتى) من قبل الأطراف لإتمام هذا البيع.

غير أنه، بالنسبة لعمليات بيع العقارات من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة الزبائن، في إطار عقد التمويل بصيغة المرابحة، فإن هامش الربح المتفق عليه مسبقا في هذا العقد يتم خصمه من قيمة العقار أو العقارات.

2) 0,50 %، تحسب على قيمة العقار أو العقارات ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 83 : تعدل وتتمم أحكام المادة 353-5 من قانون التسجيل، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 353-5 :* تعفى من رسم الإشهار العقاري :

1) إلى 5) ..... (بدون تغيير) .....،

6) العقود المتعلقة باقتناء العقارات من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي يسيّرها الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض ، المعدل والمتمم، في إطار إيجار عقاري أو عقد إجارة منتهية بالتمليك أو عقد التمويل بصيغة المرابحة أو أي قرض عقاري آخر موجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي أو لممارسة مهنة حرة،

7) إلى 11) ..... (بدون تغيير) .....،

12) الاقتناءات العقارية ذات الاستعمال السكني، المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لفائدة الزبائن في إطار عقد التمويل بصيغة المرابحة".

المادة 84 : تعدل أحكام المادة 353-12 من قانون التسجيل، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 353-12 :* لا يمكن أن تقل القيمة المعتمدة كوعاء للرسم ..... (بدون تغيير حتى) زيادة على النسبة البسيطة التكميلية، رسم يحدد مبلغه بألفي دينار (2.000 دج).

يتم إعلام المحافظ العقاري المختص إقليميا، كل شهر، من طرف قابض الضرائب المعني، بأسماء المكلفين بالضريبة الذين قاموا بدفع الحقوق السالفة الذكر والمبالغ المحصلة".

المادة 85 : تعدل أحكام المادتين 136 و136 مكرر من قانون الطابع، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 136 :* يخضع جواز السفر المسلّم في الجزائر ..... (بدون تغيير حتى) ستون ألف دينار (60.000 دج) للدفتر المتضمن 48 صفحة.

في حالة ضياع جواز السفر أو تلفه، ..... (بدون تغيير حتى) (30.000 دج) بالنسبة للدفتر المتضمن 48 صفحة.

في حال ضياع جواز السفر أو تلفه، يترتب الحصول على جواز سفر جديد بالنسبة للقصّر ..... (بدون تغيير حتى) (5.000 دج)، في شكل طابع جبائي، وذلك فضلا عن حق الطابع المفروض حسب نوع الوثيقة.

يترتب على صاحب جواز السفر الذي لم يتم سحبه وتم إتلافه بعد تجاوز الأجل المحدد بستة (6) أشهر من تاريخ الإشعار بالسحب، دفع ضعف حق الطابع، الواجب دفعه عند طلب جواز سفر جديد. غير أنه، لا يتم تطبيق هذا الحق في حالة القوة القاهرة.

ويعفى من دفع ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

" *المادة 136 مكرر :* يخضع إصدار جواز السفر لأفراد ..... (بدون تغيير حتى) ستون ألف دينار (60.000 دج) للدفتر المتضمن 48 صفحة، حسب أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

في حالة ضياع جواز السفر أو تلفه، ..... (بدون تغيير حتى) (30.000 دج) للدفتر المتضمن 48 صفحة، حسب أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

في حالة ضياع جواز السفر أو تلفه، يترتب الحصول على جواز سفر جديد بالنسبة للقصّر والطلبة من أفراد الجالية ..... (بدون تغيير حتى) (5.000 دج)، حسب أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وذلك فضلا عن حق الطابع المفروض حسب نوع الوثيقة.

يترتب على صاحب جواز السفر الذي لم يتم سحبه وتم إتلافه بعد تجاوز الأجل المحدد بستة (6) أشهر من تاريخ الإشعار بالسحب، دفع ضعف حق الطابع، الواجب دفعه عند طلب جواز سفر جديد. غير أنه، لا يتم تطبيق هذا الحق في حالة القوة القاهرة".

المادة 86 : تعدل وتتمم أحكام المادة 138 من قانون الطابع، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 138 :* إن تسليم رخصة الصيد الصالحة في كل التراب الوطني، يترتب عليها حق طابع قدره 1.000 دج. يتم دفعه إلى قباضة الضرائب، ويمكن تسديده عن طريق وضع طوابع منفصلة.

تحدد كيفيات استعمال الطوابع المنفصلة، عند الحاجة، بموجب مقرر من المدير العام للضرائب.

حتى تكون رخص الصيد صالحة في أي وقت من تسجيلها، يجب أن تخضع لحق طابع قدره 500 دج لكل سنة".

المادة 87 : تعدل أحكام المادة 140 مكرر من قانون الطابع، وتحرر كما يأتي:

" *المادة 140* مكرر *:* يتم تجديد بطاقة التعريف الوطنية في حالة ضياعها أو إتلافها، مقابل دفع طالبها مبلغاً يساوي 1.000 دج".

المادة 88 : تعدل أحكام المادة 142 مكرر1 من قانون الطابع، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 142* مكرر*1 :* يخضع تسليم رخصة العمل المؤقت وترخيص العمل، المؤسسان في إطار القانون رقم 81-10 المؤرخ في 9 رمضان عام 1401 الموافق 11 يوليو سنة 1981 والمتعلق بشروط توظيف العمال الأجانب، ولمدة صلاحيتهما، إلى دفع رسم قدره 20.000 دج إلى قباضة الضرائب. ويمكن دفع هذا الرسم عن طريق وضع طابع منفصل. يحدد هذا الرسم بـ 2.000 دج، إذا تعلق الأمر بزوجات وأزواج أجانب لمواطنين جزائريين.

وتطبق زيادة قدرها 100% على مختلف هذه التعريفات، في حالة تجديد هذه السندات أو في حالة تسليم نسخة من سند عمل مفقود أو مسروق أو متلف.

لا تخضع فئات العمال الأجانب المبينين أدناه، إلى رسم تسليم أو تجديد رخص العمل المؤقت أو تراخيص العمل :

– العمال الأجانب غير الخاضعين لرخص العمل المؤقتة وتراخيص العمل بموجب معاهدة أو اتفاقية أبرمتها الجزائر مع دولة البلد الأصلي للعامل الأجنبي،

– العمال الأجانب المستفيدون من القانون الأساسي للاجئ أو عديم الجنسية،

– العمال الأجانب المتدخلون في إطار انتداب أو مهمة لفترة زمنية قصيرة مدتها ثلاثة (3) أشهر في السنة على أقصى تقدير.

تحدد كيفيات استعمال الطوابع ..... (الباقي بدون تغيير).....".

القسم الرابع
الرسوم على رقم الأعمال

أحكام جبائية
الرسوم على رقم الأعمال

المادة 89 : تعدل أحكام المادة 2 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 2 :* تخضع وجوبا للرسم على القيمة المضافة :

1) إلى 8) ..... (بدون تغيير) .....،

9) العمليات المحققة في إطار ممارسة مهنة حرة،

10) و 11) ..... (بدون تغيير).....،

12) عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجارة التجزئة، باستثناء العمليات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة.

13) و14) ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 90 : تعدل أحكام المادة 9 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 9 :* تعفى من الرسم على القيمة المضافة :

1- إلى 5- ..... (بدون تغيير) .....،

6- السيارات ..... (بدون تغيير حتى) لا تفوق سعة أسطوانتها 1800 سم^3 بالنسبة للسيارات ذات محرك بمكبس وإيقاد شرارة (بنزين) و2000 سم^3 ..... (بدون تغيير حتى) وكذا السيارات السياحية الصالحة لكل أرضية (4x4) التي لا تفوق سعة أسطوانتها 2000 سم^3 المقتناة من طرف المجاهدين ..... (بدون تغيير حتى) نسبة عطبهم.

السيارات ..... (بدون تغيير حتى) لا تفوق سعة أسطوانتها 1800 سم^3 بالنسبة للسيارات ذات محرك بمكبس وإيقاد شرارة (بنزين) و2000 سم^3 بالنسبة للسيارات ذات محرك بمكبس وإيقاد بمكبس (الديزال)، ..... (بدون تغيير حتى) المصالح التقنية المختصة،

7- إلى 10- ..... (بدون تغيير) .....،

11- السلع المرسلة، على سبيل الهبات، وكذا الهبات الممنوحة تحت أي شكل من الأشكال :

– إلى الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات أو الأعمال ذات الطابع الإنساني، عندما تكون موجهة للتوزيع مجاناً على المنكوبين أو المحتاجين أو لفئة أخرى من الأشخاص الذين يستحقون المساعدة، أو المستعملة لغايات إنسانية،

– إلى المؤسسات العمومية.

تحدد كيفيات تطبيق هذا الحكم عن طريق التنظيم.

12- ..... (بدون تغيير) .....،

13- مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل :

– عمليات اقتناء ..... (بدون تغيير) .....،

– عمليات الأشغال العقارية أو أداء الخدمات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والغاز والكهرباء وتأجير المحلات المؤثثة أو غير المؤثثة، وكذا الخدمات المتعلقة بالتأمين والصيانة وإصلاح السيارات الموجهة للاستعمال الرسمي للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمنظمات الدولية الجهوية والجهوية الفرعية المعتمدة بالجزائر،

– مصاريف الاستقبال والحفلات التي تنظمها البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بالجزائر، بمناسبة الاحتفال بأعيادها الوطنية،

– عمليات أداء الخدمات المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والغاز والكهرباء الموجهة للاستعمال الشخصي لأعوان البعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمنظمات الدولية الجهوية والجهوية الفرعية المعتمدة بالجزائر،

– المنتجات، بما فيها الوقود، المقتناة محليا من أجل الاستعمال الرسمي للبعثات الدبلوماسية أو القنصلية والمنظمات الدولية الجهوية والجهوية الفرعية المستفيدة من النظام الدبلوماسي، والموجهة للاستعمال الشخصي لأعوانها الدبلوماسيين أو القنصليين،

– أداء الخدمات والاقتناء المحلي المنجز من طرف المنظمات الدولية، الموجهة أو المستعملة لغايات إنسانية.

تحدد كيفيات منح هذا الإعفاء وكذا الحد الأدنى لمبلغ عمليات الأشغال العقارية والعتبة التي يتم على أساسها منح الإعفاء عن الخدمات والمنتجات المقتناة والموجهة للاستخدام الرسمي أو الشخصي، بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالشؤون الخارجية وبالمالية.

14- إلى 27- ..... (بدون تغيير) .....،

28- عمليات بيع الشعير والذرة ..... (بدون تغيير حتى) الموجه لأغذية المواشي والدواجن.

كما تعفى من الرسم على القيمة المضافة، أغذية المواشي والدواجن المنتجة محليا.

تحدد كيفيات ..... (بدون تغيير) .....

29- التنازل عن التحف الفنية أو مجموعة التحف أو التحف الأثرية، ومخطوطات التراث الوطني لفائدة المتاحف والمكتبات العمومية ومصالح المخطوطات والأرشيف.

تحدد قائمة التحف الفنية أو مجموعة التحف أو التحف الأثرية، ومخطوطات التراث الوطني وكذا كيفيات منح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، عن طريق التنظيم،

30- تذاكر النقل الجوي للمسافرين القادمين أو المتوجهين نحو الجنوب الكبير".

المادة 91 : تتمم أحكام المادة 11 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 11 :* تعفى أيضا من الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد :

1) إلى 8) ..... (بدون تغيير) .....،

9) التحف الفنية واللوحات والمنحوتات والقطع الفنية، بصفة عامة، وكل التحف من التراث الثقافي الوطني المستورد من طرف المتاحف الوطنية في إطار استرجاع التراث الثقافي الوطني الموجود في الخارج، عندما يكون ذلك موجهاً لإثراء التجميعات المتحفية".

المادة 92 : تعدل أحكام المادة 14 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 14 :* يتكوّن الحدث المنشئ للرسم على القيمة المضافة من :

أ - بالنسبة للمبيعات، ..... (بدون تغيير حتى) يتكون من تحصيل الثمن كليا أو جزئيا.

يتكون الحدث المنشئ للرسم من تحصيل الثمن كليا أو جزئيا بالنسبة للمبيعات المحققة في إطار الصفقات العمومية ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 93 : تعدّل أحكام المادة 15 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 15 :* يشمل رقم الأعمال الخاضع ..... (بدون تغيير) .....،

1) ..... (بدون تغيير) .....،

2) ..... (بدون تغيير حتى) تكون مفوترة على حدة،

3) ..... (بدون تغيير) .....،

4) بالنسبة لـ :

أ) ..... (بدون تغيير) .....،

ب) ..... (بدون تغيير) .....،

ج) ..... (بدون تغيير) .....،

د) لأصحاب المهن الحرة من المبلغ الإجمالي للأتعاب والإيرادات المحققة،

5) و 6) ..... (بدون تغيير) .....".

المادة 94 : تعدل أحكام المادة 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 23 :* يحدد المعدل المخفّض للرسم على القيمة المضافة بـ 9 % :

ويطبق هذا المعدل على المنتجات والمواد والأشغال والعمليات والخدمات المبيّنة أدناه :

1) عمليات البيع المتعلقة بالمنتجات أو مشتقاتها المذكورة أدناه :

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المنتوجات
01-01	..... (بدون تغيير) .....
..... (بدون تغيير)	..... (بدون تغيير) .....
21-02	خمائر (حية فعالة أو ميتة غير فعالة) ..... (بدون تغيير).....
28-27-39-10-00	..... (بدون تغيير) .....
..... (الباقي بدون تغيير)	

2) إلى 4) .....(بدون تغيير)..... ،

5) العمليات التي تساهم في بناء السكنات وتلك المتعلقة بتهيئتها وكذا عمليات بيع هذه السكنات،

6) إلى 30) .....(بدون تغيير)..... ،

31) ملغاة،

32) .....(بدون تغيير)..... ،

33) التزويد من قبل المؤسسات الموزعة بالماء الصالح للشرب الموجه للعائلات،

34) عمليات بيع السكر الخام التابعة للتعريفة الجمركية الفرعية رقم 00-10-12-01-17 و00-10-13-01-17 و00-10-14-01-17 وكذا عمليات بيع السكر الأبيض التابعة للتعريفة الجمركية الفرعية 00-11-99-01-17 و00-19-99-01-17،

35) تذاكر دخول قاعات العرض السينمائي".

المادة 95 : تعدل أحكام المادة 42 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 42 :* يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، شريطة مراعاة أحكام المواد من 43 إلى 49 من هذا القانون :

1) إلى 3) ..... (بدون تغيير) ..... ،

4) مقتنيات التجهيزات ..... (بدون تغيير حتى) الأداة الرئيسية للنشاط".

المادة 96 : تلغى أحكام المادة 59 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

المادة 97 : تعدل أحكام المادة 83 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 83 :* يصفى الرسم آليا ويدفع من طرف المقتني ..... (بدون تغيير حتى) مقيم خارج الجزائر".

المادة 98 : تعدل أحكام المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 161 :* يوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كما يأتي :

1- بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل :

- 75 % لفائدة ميزانية الدولة،
- 10 % لفائدة البلديات مباشرة،
- 15 % لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

بالنسبة للعمليات ..... (بدون تغيير حتى) والضمان للجماعات المحلية.

2 – بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد :

- 85 % لفائدة ميزانية الدولة،
- 15 % لفائدة ..... (بدون تغيير حتى) عن طريق التنظيم.

بالنسبة للعمليات التي تنجز..... (بدون تغيير حتى) تخصص الحصة العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مباشرة للبلديات الحدودية التابعة لنفس الولاية، وتوزع بالتساوي".

القسم الخامس
الضرائب غير المباشرة

(للبيان)

القسم الخامس مكرر
إجراءات جبائية

المادة 99 : يعدل عنوان الفصل الأول من الباب الثالث من الجزء الأول من قانون الإجراءات الجبائية، ويحرر كما يأتي :

"الفصل الأول
إجراءات تحديد المداخيل الفلاحية"

المادة 100 : تلغى أحكام المادة 7 من قانون الإجراءات الجبائية.

المادة 101 : تحدث مادة 7 مكرر ضمن أحكام قانون الإجراءات الجبائية، وتحرر كما يأتي :

" المادة 7 مكرر : يتم تحديد المداخيل الفلاحية المعتمدة كأساس للضريبة على الدخل، وفق التعريفات والتكاليف المرتبطة بالاستغلال التي تحددها اللجنة الولائية المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون.

تحدد هذه التعريفات والتكاليف، حسب الحالة، عن طريق الاستنتاج أو الوحدة أو إنتاجية المنطقة، وذلك بالنسبة لكل ولاية أو بلدية أو مجموع بلديات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة".

المادة 102 : تحدث مادة 7 مكرر 1 ضمن أحكام قانون الإجراءات الجبائية، وتحرر كما يأتي :

" المادة 7 مكرر1 : بالنسبة للنشاط الفلاحي، يحدد الدخل بالنسبة لكل مستثمرة فلاحية حسب :

– طبيعة المزروعات،

– المساحات المزروعة،

– متوسط المردود.

من أجل تحديد المردود، يجب الأخذ بعين الاعتبار كلاً من وسائل الزراعة والسقي وإنتاجية الأراضي المزروعة.

تقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون، بتحديد :

– المردود المتوسط في الهكتار معبّراً عنه بالكمية،

– الأسعار المتوسطة للهكتار أو للوحدة والتي ترتبط، حسب الحالة، بالمتوسط المرجح المتحصل عليه انطلاقا من حد أدنى وحد أقصى يتم إعدادهما من طرف الولاية أو البلدية أو مجموع بلديات،

– التكاليف في الهكتار".

المادة 103 : تحدث مادة 7 مكرر 2 ضمن أحكام قانون الإجراءات الجبائية، وتحرر كما يأتي :

" المادة 7 مكرر2 : بالنسبة لتربية المواشي، يحدد الدخل حسب :

– نمو الأبقار والخرفان والماعز والجمال،

– العدد أو الكميات المحققة بالنسبة لنشاطات الدواجن والأرانب وتربية الحلزون ومنتوجات مستثمرات الفطريات،

– عدد خلايا النحل بالنسبة لنشاط تربية النحل".

المادة 104 : تلغى أحكام المادتين 8 و 9 من قانون الإجراءات الجبائية.

المادة 105 : يعدل عنوان الفصل الثاني من الباب الثالث من الجزء الأول من قانون الإجراءات الجبائية، ويحرر كما يأتي :

" تشكيلة وسير اللجنة"

المادة 106 : تعدل أحكام المادة 10 من قانون الإجراءات الجبائية، وتحرر كما يأتي :

" المادة 10 : تنشأ لدى كل ولاية، لجنة محلية تتكون من :

– المدير الولائي للضرائب، رئيسا،

– مدير المصالح الفلاحية للولاية، أو ممثله الذي له رتبة مدير فرعي،

– مدير الموارد المائية للولاية، أو ممثله الذي له رتبة مدير فرعي،

– ممثل عن الغرفة الجزائرية للفلاحة المتواجدة على مستوى الولاية،

– ممثل عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية للولاية،

– ممثل عن الفيدرالية الوطنية للمربين،

– ممثل عن الاتحاد الوطني للفلاحين،

– ممثل عن المجلس الشعبي الولائي (رئيس لجنة الفلاحة والري بالمجلس الشعبي الولائي).

يمكن اللجنة أن تستعين، عند الحاجة، بخبير له دور استشاري.

توكل مهام الكاتب والمقرر إلى عون له، على الأقل، رتبة مفتش رئيسي للضرائب، يعيّنه المدير الولائي للضرائب.

تجتمع اللجنة قبل أول فبراير من كل سنة، تبعا لاستدعاء من رئيسها، قصد تحديد مداخيل السنة الماضية.

يستدعى الأعضاء قبل عشرين (20) يوما من تاريخ الاجتماع الذي يجب أن يعقد بحضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم الرئيس.

يجب التصديق على التعريفات التي تحددها اللجنة من طرف أغلبية الأعضاء الحاضرين.

في حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.

يجب على الأعضاء الحاضرين التوقيع على محضر الاجتماع خلال الجلسة".

المادة 107 : تحدث مادة 10 مكرر ضمن أحكام قانون الإجراءات الجبائية، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 10* مكرر : يتم التصديق على التعريفات المحددة بموجب قرار يصدره المدير الجهوي للضرائب خلال أجل ثلاثين (30) يوماً، ابتداء من تاريخ انتهاء أشغال اللجنة.

في حالة عدم انعقاد اللجنة، يتم العمل بآخر التعريفات المصادق عليها.

لا يمكن اعتماد هذه التعريفات والعمل بها بعد السنتين اللتين تليان السنة المعنية".

المادة 108 : تعدل أحكام المادة 11 من قانون الإجراءات الجبائية، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 11* : يتعيّن على كل مستثمر فلاحي أو مربي مواشي أن يكتتب تصريحا خاصا بإيراداته الفلاحية ويرسله إلى مفتشية الضرائب أو المركز الجواري للضرائب لمكان تواجد مستثمرته، خلال أجل لا يتعدى الأول من مارس من كل سنة.

ويجب أن يتضمن هذا التصريح البيانات الآتية :

– المساحة المزروعة حسب نوع المزروعات وعدد النخيل المحصى،

– عدد الرؤوس حسب الفصيلة : البقر والغنم والماعز والجمال والدواجن والأرانب،

– عدد خلايا النحل،

– الكميات المحققة من نشاطات استغلال الفطريات في سراديب داخل باطن الأرض.

عندما يصادف آخر أجل لإيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يمدد أجل الاستحقاق إلى أول يوم عمل تالٍ".

المادة 109 : تعدل أحكام المادة 83 من قانون الإجراءات الجبائية، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 83* : 1- يجب أن تودع عريضة افتتاح الدعوى حسب الشروط والإجراءات المنصوص عليها بموجب أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

2- ..... (بدون تغيير) .....،

3- ..... (بدون تغيير) .....،

4- ..... (بدون تغيير) .....".

القسم السادس
أحكام جبائية مختلفة

المادة 110 : تعدل أحكام المادة 13 من الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، المعدلة والمتممة بموجب المادة 74 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 13* : تؤسس ..... (بدون تغيير حتى) البنكية والمالية.

عندما ترتكب المخالفة من طرف شخص معنوي، يمتد هذا التسجيل إلى ممثليه القانونيين.

تحدد كيفيات ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 111 : تعدل أحكام المادة 67 من قانون المالية لسنة 2003، المعدلة والمتممة بالمادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وبالمادة 37 من قانون المالية لسنة 2016، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 67* : يؤسس رسم سنوي على السكن ..... (بدون تغيير حتى) حسب دورية الدفع.

يدفع ناتج هذا الرسم لفائدة البلديات.

تحدد كيفيات تطبيق ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 112 : تلغى أحكام المادة 46 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر سنة 2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006، المعدلة بالمادة 52 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015.

المادة 113 : يؤسس، عند الاستيراد، اقتطاع بمعدل 2 %، يطبق على واردات السلع الموجهة حصريًا لإعادة البيع على حالها.

يتكون أساس حساب هذا الاقتطاع من القيمة الإجمالية للسلع المستوردة، بما في ذلك الحقوق والرسوم المستحقة عند الاستيراد، باستثناء الحق الوقائي الإضافي المؤقت.

يكون هذا الاقتطاع الذي يدفع على مستوى مصالح الجمارك حسب نفس شروط الرسم على القيمة المضافة، قابلا للخصم من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة.

تخصص عائدات هذا الاقتطاع لفائدة ميزانية الدولة.

المادة 114 : لا تطبق العقوبات الجبائية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المعرفين لدى المصالح الجبائية، والممارسين لأنشطة الشراء لإعادة البيع أو الإنتاج أو الأشغال أو الخدمات، التي لم يتم التصريح بها، والذين يتقدمون تلقائيًا للتعريف عن أنفسهم في أجل لا يتجاوز 31 ديسمبر من سنة 2022، شريطة أن تتم عملية التعريف التلقائي قبل الشروع في عملية رقابة جبائية.

المادة 115 : يخضع الأفراد الذين يقومون بشكل اعتيادي ومتكرر بمعاملات بشتى أنواعها، قصد تحقيق الربح، والتي تعتبر أعمالا تجارية بمفهوم أحكام القانون التجاري، للضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي الساري المفعول، فيما يخص رقم الأعمال والأرباح، مع مراعاة طبيعة العمليات المحققة.

يتم تقدير الطابع الاعتيادي والمتكرر، بالنظر إلى حجم وعدد المعاملات التي تمت معاينتها من قبل مصالح الإدارة الجبائية.

يحدد معيار تقدير الطبيعة الاعتيادية والمتكررة وطرق تطبيق هذه المادة، بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالمالية وبالتجارة.

المادة 116 : تعدل وتتمم أحكام المادة 68 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 68* : ينشأ رسم جزافي محرر بنسبة 5% على عمليات بيع المنتجات التبغية.

يقتطع هذا الرسم من قبل منتجي التبغ عند الخروج من المصنع، بعنوان كل عملية بيع منجزة، ويدفع شهريا إلى قابض الضرائب المختص إقليميا، من طرف المنتجين خلال العشرين (20) يوما الأولى من الشهر الذي يلي شهر الاقتطاع.

يجب على الموزعين الذين تحملوا هذا الرسم، إعادة تحميله على مبلغ عمليات البيع المنجزة مع البائعين بالتجزئة.

يجب إظهار مبلغ هذا الرسم، بصفة منفردة، في الفواتير المعدة من طرف المنتجين والموزعين.

لا يدرج مبلغ هذا الرسم الجزافي ضمن الأساس الضريبي الخاضع للضريبة الجزافية الوحيدة.

فيما يخص المكلفين بالضريبة البائعين بالتجزئة التابعين لنظام الربح الحقيقي، يخصم هذا الرسم من النتيجة الخاضعة للضريبة.

بغض النظر عن أحكام المادة 15 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، لا يدمج هذا الرسم في وعاء حساب الرسم على القيمة المضافة".

المادة 117 : تعدل أحكام المادة 69 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، المعدلة بموجب المادة 33 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المعدلة بموجب المادة 86 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021 ، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 69 :* تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات، وكذا من الضريبة الجزافية الوحيدة، لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة (1) إضافية، في حالة التجديد.

تعفى ..... (الباقي بدون تغيير) ..... ".

المادة 118 : تعدل وتتمم أحكام المادة 36 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، المعدلة بموجب المادة 54 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، المعدلة بموجب المادة 43 من القانون رقم 09-09 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2009 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010، المعدلة بموجب المادة 70 من القانون رقم 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 والمتضمن قانون المالية لسنة 2012، المعدلة بموجب المادة 106 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، المعدلة بموجب المادة 25 من الأمر رقم 21-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، وتحرّر كما يأتي :

" *المادة 36 :* يؤسس رسم إضافي على ..... (بدون تغيير حتى) يحدّد مبلغه بـ 37 دج عن كل رزمة أو علبة أو كيس ..... (بدون تغيير حتى) الرسم الداخلي للاستهلاك.

يوزع عائد الرسم الإضافي على المنتجات التبغية كما يأتي :

- 7 دج ..... (بدون تغيير) .....،
- 2 دج ..... (بدون تغيير) .....،
- 10 دج ..... (بدون تغيير) .....،
- 3 دج ..... (بدون تغيير) .....،
- 15 دج ..... (بدون تغيير) .....

تحدد كيفيات تطبيق هذا التدبير، عند الحاجة، عن طريق التنظيم".

المادة 119 : تعدل أحكام المادة 42 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب سنة 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، المعدلة بموجب المادة 70 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، المعدلة بموجب المادة 34 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 42 :* تخضع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة، بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2024، الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي".

المادة 120 : تعدل وتتمم أحكام المادة 72، المعدلة والمتممة، وكذا المواد 73 و 74 و75 و76 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 72 :* ينشأ ..... (بدون تغيير حتى) للرصيد الهاتفي.

تحدد نسبة الرسم ..... (بدون تغيير حتى) موزع رئيسي.

يحصّل هذا الرسم من طرف متعاملي المواصلات السلكية واللاسلكية أثناء كل اقتطاع، الذين يتوجب عليهم دفعه إلى قابض الضرائب التابعين له، وذلك في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم فيه الاقتطاع. ويخضع هذا الرسم لقواعد التحصيل والمراقبة والعقوبات والمنازعات والتقادم المطبقة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يخصص ناتج هذا الرسم لفائدة ميزانية الدولة".

" *المادة 73 :* ينشأ رسم نسبته 0,5 % على رقم الأعمال السنوي لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية.

يدفع هذا الرسم إلى قابض الضرائب التابعة له هذه السلطة، وذلك في أجل أقصاه العشرون (20) من شهر مارس من السنة الموالية لتلك التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال.

يخضع هذا الرسم لقواعد التحصيل والمراقبة والعقوبات والمنازعات والتقادم المطبقة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يخصص ناتج هذا الرسم لفائدة ميزانية الدولة".

" *المادة 74 :* ينشأ ..... (بدون تغيير حتى) المفتوحة للجمهور.

يدفع هذا الرسم إلى قابض الضرائب المختص إقليميا وذلك في أجل أقصاه العشرون (20) من شهر مارس من السنة الموالية لتلك التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال.

يخضع هذا الرسم لقواعد التحصيل والمراقبة والعقوبات والمنازعات والتقادم المطبقة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يخصص ناتج هذا الرسم لفائدة ميزانية الدولة".

" *المادة 75 :* ينشأ رسم نسبته 0,5 % على الربح الصافي السنوي للمتعاملين حاملي تراخيص التزويد بخدمات الإنترنت.

ويتم دفع هذا الرسم إلى قابض الضرائب التابع له المتعامل، وذلك في أجل أقصاه العشرون (20) من الشهر الذي يلي الأجل المحدّد لإيداع التصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يخضع هذا الرسم لقواعد التحصيل والمراقبة والعقوبات والمنازعات والتقادم المطبقة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يخصص ناتج هذا الرسم لفائدة ميزانية الدولة".

" *المادة 76 :* ينشأ اقتطاع ..... (بدون تغيير حتى) ونقالة وفضائية.

يدفع المبلغ المقتطع لقابض الضرائب المختص إقليميا وذلك في أجل أقصاه اليوم العشرون (20) من الشهر الذي يلي الشهر الذي تم فيه الاقتطاع.

يخضع هذا الاقتطاع لقواعد التحصيل والمراقبة والعقوبات والمنازعات والتقادم المطبقة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يخصص ناتج هذا الرسم لفائدة ميزانية الدولة".

المادة 121 : يعفى الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، من الرسم على القيمة المضافة، لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من أول جانفي سنة 2022.

الفصل الثالث
أحكام أخرى متعلقة بالموارد

القسم الأول
أحكام جمركية

المادة 122 : تعدل أحكام المادة 3 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 3 :* تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي :

– تنفيذ الإجراءات القانونية ..... (بدون تغيير حتى) المحافظة على المحيط،

– مكافحة التهريب،

– مكافحة الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس بالأمن والنظام العموميين،

– القيام، بالتنسيق مع المصالح المختصة، بمكافحة تبييض الأموال والجريمة العابرة للحدود،

– التأكد من أن البضائع ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 123 : تعدل وتتمم أحكام المادة 16 مكرر 12 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 16 مكرر 12 :* تحدد جزافيا قيمة البضائع المستوردة من طرف المسافرين بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

غير أنه، تطبق أحكام المواد من 16 مكرر إلى 16 مكرر 7 من هذا القانون لتحديد قيمة البضائع المستوردة عن طريق الطرود البريدية أو الرزم البريدية أو عن طريق الشحن السريع".

المادة 124 : تعدل وتتمم أحكام المادة 21 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 21 :* 1- لتطبيق هذا القانون، تعد بضائع محظورة حظرا مطلقا، كل البضائع التي يمنع استيرادها أو تصديرها، تحت أي نظام جمركي أو أي شكل كان، استنادا إلى هذا القانون أو القوانين الأخرى ذات الصلة، بأي صفة كانت، لاسيما التي تمس :

– بالنظام العام أو الأمن العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة،

– بحماية الثروات الوطنية التي لها قيمة ثقافية أو فنية أو تاريخية أو أثرية،

– بحماية الثروة الحيوانية والنباتية.

وتعد بضائع محظورة تلك المحصور استيرادها أو تصديرها لهيئات مخولة قانونا.

2- تعتبر البضاعة المستوردة أو المعدة للتصدير محظورة حظرا نسبيا عندما :

أ- لا يسمح بالاستيراد أو التصدير إلاّ بتقديم رخصة أو شهادة أو إتمام إجراءات خاصة، إذا تبيّن خلال عملية المراقبة ما يأتي :

– إن لم تكن مصحوبة بسند أو ترخيص أو شهادة قانونية،

– إن كانت مقدمة عن طريق رخصة أو شهادة غير قابلة للتطبيق.

ب- لا يسمح بجمركة البضائع إلا بتقديم رخصة أو شهادة أو إتمام إجراءات خاصة، إذا تبيّن خلال عملية الفحص ما يأتي :

– أنه لم يتم تقديم سند أو ترخيص أو شهادة قانونية،

– أنها كانت مقدمة عن طريق رخصة أو شهادة غير قابلة للتطبيق.

3- لا يمكن، بأي حال من الأحوال ..... (بدون تغيير حتى) منحت لهم اسميا".

المادة 125 : تعدل وتتمم أحكام المادة 57 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 57 :* يجب على الربّان أو وكيله المخوّل بصفة قانونية أو وكيل السفينة أن يقدم لمكتب الجمارك، خلال الأربع والعشرين (24) ساعة من وصول السفينة إلى الميناء :

– التصريح بالحمولة، كما هو مؤشر عليه احتمالا من طرف أعوان الجمارك أو من طرف أعوان المصلحة الوطنية لحرس السواحل، مرفقا، عند الاقتضاء، بترجمته الرسمية،

– التصريح بالبضائع الخطرة،

– قائمة المسافرين،

– التصريح بمؤونة السفينة،

– التصريح بأمتعة وبضائع أفراد الطاقم،

– كل الوثائق الأخرى أو التصريحات ..... (بدون تغيير حتى) التي قد تطالب بها مصالح الجمارك والتي هي ضرورية لتنفيذ مهمتها.

يجب تقديم الوثائق والتصريحات المذكورة أعلاه، حتى ولو كانت السفن فارغة.

لا تسري مدة الأربع والعشرين (24) ساعة ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 126 : تعدل وتتمم أحكام المادة 71 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 71 :* تحدد المدة القصوى لمكوث البضائع في المخازن المؤقتة بخمسة عشر (15) يوما ، ابتداء من تاريخ دخولها إلى هذه المساحات.

يمكن القيام بالعمليات المطلوبة ..... (بدون تغيير حتى) بحضور أعوان الجمارك.

ومع ذلك، في الحالة المستعجلة المبررة بأسباب أمنية، يمكن إدارة الجمارك، وبحضور محضر قضائي، فرض القيام بفحص البضائع خلال مدة مكوثها في المخازن المؤقتة".

المادة 127 : تعدل وتتمم أحكام المادة 198 مكرر من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 198 مكرر :* يجب على المسافرين ..... (بدون تغيير حتى) مبلغ يساوي أو يتجاوز الحد المحدد في التشريع والتنظيم الساريي المفعول، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في النظامين التشريعي والتنظيمي الساريي المفعول والمتعلقين بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف، تقديم تصريح لدى مصالح الجمارك.

يقصد ..... (بدون تغيير حتى) في سيارته.

تطبق ..... (بدون تغيير حتى) للتظهير.

يمكن المسافر اللجوء إلى التصريح الإلكتروني.

يعتبر المسافر الذي يعبر حدود الأماكن المخصصة للمراقبة، قبل أن يستوفي الإجراءات التنظيمية، كأنه لا يحوز ما يصرح به أو يحوز مبالغ أقل من الحد الواجب التصريح به.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 128 : تعدل وتتمم أحكام المادة 213 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 213 :* زيادة على ..... (بدون تغيير حتى) والرسوم :

أ) حتى ح) ..... (بدون تغيير) .....،

ط- الإرساليات التي تصل، عرضيا، إلى المرسل إليهم عن طريق البريد أو الشحن السريع، التي تحتوي على بضائع لا تكتسي طابعا تجاريا ولا تتجاوز قيمتها الحد المرخص به.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 129 : تعدل وتتمم أحكام المادة 235 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 235 :* عندما يتعلق الأمر باستيراد ظرفي يخص :

أ- ..... (بدون تغيير حتى) بمناسبة استيرادها.

يحصّل الرسم الجزافي المذكور أعلاه الذي تحدّد نسبه وحدود قيمه بموجب قوانين المالية، كما هو الشأن في المجال الجمركي".

المادة 130 : تعدل وتتمم أحكام المادة 300 من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 300 :* يجوز لإدارة الجمارك ..... (بدون تغيير حتى) ببيع :

– وسائل النقل المحجوزة،

– البضائع المحجوزة :

أ) القابلة للتلف،

ب) التي هي عرضة لتقلب الأسعار،

ج) التي تتطلب ظروفا خاصة للحفظ،

د) التي يشكل بقاؤها في أماكن تخزينها خطرا على الأمن أو الصحة العموميين.

– الحيوانات الحية المحجوزة،

– وسائل النقل الموقوفة كضمان في حدود الغرامات المستحقة قانونا، التي رفض المخالفون عرض رفع اليد عليها مقابل كفالة قابلة للدفع أو إيداع قيمتها، سواء كان هذا الرفض صريحاً ومثبتًا في محضر الحجز أو بعدم الاستجابة لاستدعاء إدارة الجمارك المرسل برسالة موصى عليها في أجل 10 أيام من تاريخ استلامه.

وبعد الحصول على ترخيص بالبيع ..... (بدون تغيير حتى) بيعها.

يبلغ قابض الجمارك الطرف المعني الأمر المتضمن رخصة البيع في ظرف ثلاثة (3) أيام، مع إعلامه بأن البيع سيباشر فورا، وذلك سواء بحضوره أم في غيابه.

.....(الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 131 : تحدث مادة 301 مكرر ضمن القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 301 مكرر :* دون الإخلال بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، تقوم إدارة الجمارك بإتلاف البضائع المحجوزة وتلك التي تمت مصادرتها نهائيا أو المتخلى عنها :

– غير الصالحة للاستهلاك،

– التي تمس بالصحة العامة أو الأخلاق العامة أو الأمن العمومي أو النظام العمومي،

– المقلدة والتي لا يمكن إعطاؤها وجهة أخرى غير الإتلاف كما هو منصوص عليه في التشريع والتنظيم الساريي المفعول،

– التي لا يمكن بيعها أو التنازل عنها لوجود موانع قانونية.

غير أنه، بالنسبة للبضائع المحجوزة التي لم يصدر بشأنها حكم نهائي، لا يتم إتلافها إلاّ بترخيص صادر عن رئيس المحكمة المختص إقليميا بناء على طلب من إدارة الجمارك.

يمكن رئيس المحكمة الذي رخص بالإتلاف إصدار أمر بأخذ عيّنات ضمن الأشكال القانونية والتنظيمية أو أخذ صور وصفية للبضائع يحتفظ بها قابض الجمارك المعني، للمدة المحددة في الأمر.

يتم تبليغ الطرف المعني بالأمر المتضمن الترخيص بالإتلاف خلال ثلاثة (3) أيام من تاريخ صدوره، مع التصريح بأنه ستتم عملية الإتلاف، فورا، سواء في حضوره أو في غيابه.

عندما يُجرى الحجز على مجهول، يعلق الترخيص على الباب الخارجي لمكتب الجمارك المعني.

تتم معاينة عملية الإتلاف بتحرير محضر.

تقع مصاريف إتلاف البضائع على عاتق الأشخاص المسؤولين عن البضائع حسب مفهوم هذا القانون. يتم تحصيلها كما هو معمول به في المجال الجمركي.

غير أنه، عندما يكون الأشخاص المسؤولون مجهولين، تتحمل الخزينة العمومية مصاريف إتلاف البضائع.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم".

المادة 132 : تعدل وتتمم أحكام المادة 325 مكرر من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 325 مكرر :* تعد جنحة من الدرجة الثانية ..... (بدون تغيير حتى) الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2)".

المادة 133 : تلغى أحكام المادة 156، المعدلة والمتممة، من القانون رقم 84-21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985.

المادة 134 : تلغى أحكام المادة 56، المعدلة والمتممة، من القانون رقم 11-16 المؤرخ في 3 صفر عام 1433 الموافق 28 ديسمبر سنة 2011 والمتضمن قانون المالية لسنة 2012.

المادة 135 : يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، تخليص البضائع الجديدة التي تكون موجهة لممارسة نشاط مهني بدون تسويقها على حالتها، سواء المستوردة من طرف مسافر أو المحتواة في الإرساليات التي تصل إلى المرسل إليهم عبر بريد الرسائل أو عبر الطرود البريدية أو عبر طرود الشحن السريع، في حدود قيمة مائة ألف دينار (100.000 دج).

تخضع البضائع المستوردة في إطار أحكام هذه المادة لرسم جزافي بمعدل 75 % من قيمة البضاعة، المحددة طبقا للمادة 16 وما بعدها من قانون الجمارك.

تخضع البضائع التي تتجاوز قيمتها الحد الخاضع للرسم الجزافي لنظام أو وجهة مسموح بهما.

المادة 136 : يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، تخليص البضائع الجديدة المحتواة في الإرساليات التي تصل إلى المرسل إليهم عبر بريد الرسائل أو عبر الطرود البريدية أو عبر طرود الشحن السريع، عندما تتجاوز قيمتها حد قيمة الإعفاء المنصوص عليه في المادة 213 (الفقرة "ط") من قانون الجمارك مع سقف قيمة قدره مائتا ألف دينار (200.000 دج).

يشمل سقف القيمة حد قيمة الإعفاء المنصوص عليه في المادة 213 (الفقرة "ط") من قانون الجمارك.

تخضع البضائع المستوردة في إطار أحكام هذه المادة لرسم جزافي حسب أحد المعدلات الآتية :

– معدل 70 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يقل عن50% أو يساويه،

– معدل 100 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يفوق 50 % ولكن يقل عن 80 % أو يساويه،

– معدل 120 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يفوق 80 % ولكن يقل عن 120 % أو يساويه،

– معدل 160 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يفوق 120 %.

في حالة استيراد منتوج واحد تتجاوز قيمته حد قيمة الإعفاء المنصوص عليه في المادة 213 (الفقرة "ط") من قانون الجمارك، فإن قيمته الإجمالية تخضع للرسم الجزافي.

تخضع البضائع التي تتجاوز قيمتها الحد الخاضع للرسم الجزافي لنظام أو وجهة مسموح بهما.

المادة 137 : يعفى من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، تخليص البضائع الجديدة المستوردة إذا كانت موجهة للاستعمال الشخصي أو العائلي للمسافر والمجردة من أي طابع تجاري، عندما تتجاوز قيمتها حد قيمة الإعفاء المنصوص عليه في المادة 213 (الفقرة "هـ") من قانون الجمارك مع سقف قيمة قدره ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج).

يشمل سقف القيمة حد قيمة الإعفاء المنصوص عليه في المادة 213، الفقرة "هـ" من قانون الجمارك.

تخضع البضائع المستوردة في إطار أحكام هذه المادة، لرسم جزافي حسب أحد المعدلات الآتية :

– معدل 70 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يقل عن 50% أو يساويه،

– معدل 100 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يفوق 50% ولكن يقل عن 80 % أو يساويه،

– معدل 120 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يفوق 80 % ولكن يقل عن 120 % أو يساويه،

– معدل 160 %، بالنسبة للبضائع الخاضعة للمعدل الجامع للحقوق والرسوم المسجلة في التعريفة الجمركية الذي يفوق 120 %.

في حالة استيراد منتوج واحد تتجاوز قيمته حد قيمة الإعفاء المنصوص عليه في المادة 213 (الفقرة "هـ") من قانون الجمارك، فإن قيمته الإجمالية تخضع للرسم الجزافي.

تخضع البضائع التي تتجاوز قيمتها الحد الخاضع للرسم الجزافي لنظام أو وجهة مسموح بهما.

المادة 138 : تحدد قيمة البضائع المحتواة في الإرساليات التي تصل إلى المرسل إليهم عبر بريد الرسائل أو الطرود البريدية أو عبر متعاملي الشحن السريع، المنصوص عليها في المادة 213 (الفقرة "ط") من القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم، بعشرة آلاف دينار (10.000 دج).

المادة 139 : تخضع للحقوق الجمركية المنتجات التابعة للبنود التعريفية الفرعية المذكورة أدناه، حسب النسب الآتية :

البند التعريفي الفرعي	تعيين المنتجات	الحقوق الجمركية
8524.11.80.00	- - - معدة لأجهزة الفصل 90	5
8524.11.99.00	- - - - غيرها	30
8524.12.80.00	- - - معدة لأجهزة الفصل 90	5
8524.12.99.00	- - - - غيرها	30
8524.19.80.00	- - - معدة لأجهزة الفصل 90	5
8524.19.99.00	- - - - غيرها	30
8524.91.80.00	- - - معدة لأجهزة الفصل 90	5
8524.91.99.00	- - - - غيرها	30
8524.92.80.00	- - - معدة لأجهزة الفصل 90	5
8524.92.99.00	- - - - غيرها	30
8524.99.80.00	- - - معدة لأجهزة الفصل 90	5
8524.99.99.00	- - - - غيرها	30
8549.21.00.00	- - تحتوي على بطاريات وحاشدات بطاريات كهربائية، ومدخرات كهربائية، ومفاتيح زئبقية، وزجاج أنابيب الأشعة الكاثودية وزجاج منشط آخر، أو مكونات كهربائية أو إلكترونية تحتوي على الكادميوم أو الزئبق أو الرصاص أو ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB)	30
8549.29.00.00	- - غيرها	30
8549.31.00.00	- - تحتوي على بطاريات وحاشدات بطاريات كهربائية، ومدخرات كهربائية، ومفاتيح زئبقية، وزجاج أنابيب الأشعة الكاثودية وزجاج منشط آخر، أو مكونات كهربائية أو إلكترونية تحتوي على الكادميوم أو الزئبق أو الرصاص أو ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB)	30
8549.39.00.00	- - غيرها	30
8549.91.00.00	- - تحتوي على بطاريات وحاشدات بطاريات كهربائية، ومدخرات كهربائية، ومفاتيح زئبقية، وزجاج أنابيب الأشعة الكاثودية وزجاج منشط آخر، أو مكونات كهربائية أو إلكترونية تحتوي على الكادميوم أو الزئبق أو الرصاص أو ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB)	30
8549.99.00.00	- - غيرها	30

القسم الثاني
أحكام تتعلق بأملاك الدولة

المادة 140 : تعدل وتتمم أحكام المادة 34 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 34 :* يترتب على ممارسة الصيد القاري الترفيهي ..... (بدون تغيير حتى) تسديد رسم سنوي قدره 2.000 دج للحصول على رخصة الصيد القاري الترفيهي.

يسدد هذا الرسم ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 141 : تحدث إتاوة سنوية لتأجير الأراضي الموجهة لممارسة الصيد، تحدد بخمسمائة دينار (500 دج) للهكتار الواحد.

يخصص ناتج هذه الإتاوة لفائدة ميزانية الدولة.

المادة 142 : تعدل وتتمم أحكام المادة 83 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 83 :* لا يجوز للآمر بالصرف صرف النفقات المتعلقة بأشغال صيانة وترميم العقارات التي تشغلها هيئة أو مصلحة أو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تابعة للدولة أو الجماعات المحلية إلاّ بعد تقديم لدى المراقب المالي تصريحا ممضى من طرفه ومؤشرا عليه من طرف مصالح أملاك الدولة المختصة إقليميا يلتزم من خلاله بتسجيل العقار المعني في الجدول العام للأملاك التابعة للأملاك الوطنية في أجل أقصاه 31 ديسمبر لسنة 2024".

القسم الثالث
الجباية البترولية

(للبيان)

القسم الرابع
أحكام مختلفة

المادة 143 : تلغى أحكام المادة 54 من قانون المالية لسنة 1991، المعدلة والمتممة.

المادة 144 : تلغى أحكام المواد من 59 إلى 66 من قانون المالية لسنة 1998، المعدلة والمتمّمة.

المادة 145 : تلغى أحكام المادة 56 من قانون المالية لسنة 1998، المعدّلة والمتممة.

المادة 146 : تلغى أحكام المادة 14 من القانون رقم 11-11 المؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو سنة 2011 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، المعدلة والمتممة.

المادة 147 : تلغى أحكام المادة 83 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021.

المادة 148 : يعفى من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، زيت الصوجا الخام التابع للوضعية التعريفية الفرعية رقم 15.07.10.10.00، الموجه لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي، عندما يترتب على إجراء إخضاعه تجاوز في سقف الأسعار المحدد عن طريق التنظيم.

يستفيد الزيت الغذائي المكرر العادي من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة في مختلف مراحل التوزيع، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد.

كما تعفى من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، عمليات استيراد بذور الصوجا التابعة للوضعية التعريفية الفرعية رقم 12.01.90.10.00، الموجهة لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي المستخلص من بذور الصوجا.

في حالة تصدير الزيت الغذائي المكرر العادي، لا يمكن المتعاملين الاقتصاديين الاستفادة من تعويض أسعار هذا المنتوج.

يجب على مستوردي/ محولي الزيت الخام للصوجا، في أجل اثني عشر (12) شهرا، ابتداء من صدور هذا القانون، إمّا مباشرة عملية إنتاج المادة الأولية وإمّا اقتناؤها من السوق الوطنية.

في حالة عدم انطلاق عملية الإنتاج بعد انقضاء الفترة المحددة في الفقرة أعلاه، يفقد المتعاملون الاقتصاديون المعنيون الاستفادة من التعويض والإعفاءات الجمركية والجبائية عند الاستيراد.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار مشترك بين وزير المالية ووزير الصناعة ووزير التجارة.

المادة 149 : تعدل أحكام المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 9 جمادى الثانية 1412 الموافق 16 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة بالمادة 88 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 117 :* يؤسس رسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ..... (بدون تغيير حتى) التي تقدمها المصالح المكلفة بحماية البيئة.

يترتب على الدفع المتأخر للرسم تطبيق غرامات التحصيل المنصوص عليها في التشريع الجبائي".

المادة 150 : تعدل أحكام المادة 53 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 53 :* في حال إقفال حساب من حسابات التخصيص الخاص وما لم ينص على خلاف ذلك، تخصص الإيرادات الجبائية وشبه الجبائية الموجهة إليها، لفائدة ميزانية الدولة".

المادة 151 : تعدل أحكام المادة 113 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، المعدلة بموجب أحكام المادة 144 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 144 :* يمكن تسوية وضعية البنايات المزودة برخصة البناء ..... (بدون تغيير) .....

– ..... (بدون تغيير) .....،

– ..... (بدون تغيير) .....،

– ..... (بدون تغيير حتى) من أجل الفصل في طلبات التسوية.

تتم التسوية مقابل دفع غرامة تتراوح ما بين 10 % و25 % من قيمة الأجزاء المبنية المضافة للبناية وحسب طبيعة المخالفة.

يسري مفعول هذا الحكم ابتداء من أول جانفي سنة 2022.

تحدد كيفيات تطبيق ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 152 : تلغى أحكام المادة 209 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002.

المادة 153 : تعدل أحكام المادة 61 من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 61 :* لا يمكن المقاولين المستثمرين الاستفادة إلاّ من نظام واحد (1) لإعانة التشغيل، إمّا في إطار نظام "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" أو "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر".

لا تطبق هذه الأحكام ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 154 : تعدل وتتمم أحكام المادة 29 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 29 :* تحسم النفقات التي تطبق عليها الاعتمادات التقييمية ..... (بدون تغيير حتى) في الفصول المتعلقة بهذه النفقات.

تتم تسوية التجاوزات الملحوظة إمّا عن طريق اعتمادات إضافية أو بتقييدها في حساب نتائج الخزينة، ويتم إبلاغ الجهات المختصة في البرلمان، بأسباب تجاوز الاعتمادات التي تمت تسويتها".

المادة 155 : تلغى أحكام المادة 6 من القانون رقم 91-02 المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 8 يناير سنة 1991 الذي يحدد القواعد الخاصة المطبقة على بعض أحكام القضاء.

المادة 156 : بغض النظر عن أحكام المادة 26، المعدلة والمتممة، من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرّم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم، الوزير المنتدب هو الآمر بالصرف الرئيسي للاعتمادات الموزعة حسب جدول الميزانية عن طريق التنظيم بعنوان الاعتمادات المخصصة بموجب قانون المالية، للوزير الأول أو الوزير الوصي.

يمكن الوزير المنتدب، بصفته الآمر بالصرف الرئيسي، وبعد موافقة الوزير الأول أو الوزير الوصي، تفويض إمضائه لمسؤول الوظيفة المالية لدى مصالح الوزير الأول أو الوزير الوصي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 157 : تعدل وتتمم أحكام المادة 94 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدّل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 94 :* يجب أن يرخص محافظ بنك الجزائر مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية لا يمس بغرض المؤسسة أو رأسمالها أو المساهمين فيها.

باستثناء التنازلات التي تتم من خلال بورصة القيم المنقولة، يجب أن يرخص محافظ بنك الجزائر بصفة مسبقة، لأي تنازل عن سهم أو سند مشابه في بنك أو مؤسسة مالية، وفقا للشروط المنصوص عليها في نظام يتخذه المجلس.

غير أن التنازلات عن أسهم بنك أو مؤسسة مالية من خلال البورصة التي قد تؤدي إلى التحكم فيها، وفي جميع الحالات كل عملية قد يترتب عليها اقتناء العشر أو الخمس أو الثلث أو النصف أو ثلثي رأس المال أو حقوق التصويت، يجب أن تحصل على ترخيص مسبق من قبل محافظ بنك الجزائر.

أسهم البنوك والمؤسسات المالية هي أسهم اسمية.

يمكن بنك الجزائر أن يطلب، في أي وقت، هوية المساهمين في البنوك والمؤسسات المالية الذين يحوزون على جزء من حقوق التصويت.

يحدد هذا الجزء عن طريق نظام يتخذه مجلس النقد والقرض.

.....(الباقي بدون تغيير).....".

المادة 158 : تتمم أحكام المادة الأولى من القانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى 1427 الموافق 24 يونيو 2006 والمتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، المعدلة والمتممة بموجب المادة 70 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016، وتحّرر كما يأتي :

" *المادة الأولى :* يهدف هذا القانون إلى تحديد ..... (بدون تغيير حتى) وسيرها. يمكن شركات تسيير الأموال الاستثمارية أن تمارس نشاط الرأسمال الاستثماري بتفويض من شركات الرأسمال الاستثماري.

يمكن شركات الرأسمال الاستثماري وكذلك شركات تسيير الأموال الاستثمارية التي تمارس نشاط الرأسمال الاستثماري لحساب الغير بإنشاء وإدارة هيئات التوظيف الجماعي برأسمال مخاطر وصناديق استثمار مشتركة متخصصة.

تحدد كيفيات تأسيس شركات تسيير الأموال الاستثمارية وتسييرها وممارستها، عن طريق التنظيم".

المادة 159 : تلغى أحكام المادة 60 من القانون رقم 99-11 المؤرّخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، المعدلة والمتممة.

المادة 160 : تمدد، بصفة استثنائية، من طرف المصالح الجمركية الآجال المتعلقة بتسوية وضعية المركبات المستوردة أو المصدرة مؤقتًا، وهذا بناءً على طلب الأشخاص المعنيين، لنفس الآجال الممنوحة مبدئيا، وهذا إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2022، ولعدة مرات حسب الضرورة.

المادة 161 : تعدل وتتمم أحكام المادة 143 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021، وتحرر كما يأتي:

" *المادة 143 :* ينشأ رسم على الواردات قدره عشرة دنانير (10 دج) عن كل كيلوغرام من الأسماك والقشريات والرخويات واللافقاريات المائية الأخرى المندرجة في الفصل الثالث من التعريفة الجمركية، باستثناء تلك الحية والبويضات وهلام الذكور.

تخضع أيضا لهذا الرسم محضرات ومعلبات الأسماك أو القشريات أو الرخويات أو اللافقاريات المائية الأخرى التي تقع ضمن بنود التعريفتين الجمركيتين 16.04 و16.05.

يوزع ناتج هذا الرسم ..... (بدون تغيير حتى) توزيع ناتج الرسم على غرف الصيد البحري وتربية المائيات الولائية وغرف الصيد البحري وتربية المائيات ما بين الولايات، وفق الأقساط المذكورة أدناه :

- 25 %، لفائدة الغرف الولائية للصيد البحري وتربية المائيات،
- 14 %، لفائدة الغرف المشتركة ما بين الولايات للصيد البحري وتربية المائيات،
- 6 %، لفائدة الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات.

يدفع هذا الرسم ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 162 : تطبق حقوق جمركية بمعدل 30 % على الإسمنت البترولي ذي التعريفة الجمركية 25.23.29.10.00.

المادة 163 : يتم إنشاء هيئات توظيف جماعي، يتمثل دورها في جمع الأموال المتأتية من المستثمرين بهدف تنميتها، عن طريق استثمارها في القيم المنقولة والمنتجات المالية المدرجة أو غير المدرجة في البورصة. وتتكون هيئات التوظيف الجماعي من الفئات الآتية :

1- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وتشمل :

– شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير،

– الصناديق المشتركة للتوظيف.

2- هيئات التوظيف الجماعي برأسمال المخاطر، وتشمل :

– شركات استثمار برأسمال المخاطر،

– الصناديق المشتركة للتوظيف برأسمال المخاطر.

3- الصناديق المشتركة للتوظيف المتخصصة، وتشمل :

– الصناديق المشتركة للتوظيف في العقار،

– الصناديق المشتركة للتوظيف في الصكوك،

– الصناديق المشتركة للتوظيف في توريق المستحقات.

تخضع هذه الهيئات للأحكام المنصوص عليها في الأمر رقم 96-08 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (هـ ت.ج.ق.م)، (ش.إ.ر.م.م) و(ص.م.ت)، وعند الاقتضاء، لأحكام تنظيمية تصدرها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

المادة 164 : تعدل أحكام المادة 115 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، المعدلة والمتممة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 115 :* باستثناء تطبيق الأحكام الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الاتفاقات التجارية التفاضلية التي أبرمتها الجزائر، تخضع للحقوق الجمركية المنتجات التابعة للبنود التعريفية والبنود التعريفية الفرعية المذكورة أدناه، حسب النسب الآتية :

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 165 : تعدل أحكام المادة 49 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المعدلة بالمادة 33 من الأمر رقم 21-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 49 :* باستثناء نشاط استيراد المواد الأولية والمنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا التابعة للقطاعات المحددة في المادة 50 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، التي تظل خاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين بنسبة تبلغ 51%، فإن أي نشاط آخر لإنتاج السلع والخدمات مفتوح للاستثمار الأجنبي دون الالتزام بالشراكة مع طرف محلي".

المادة 166 : تعدل وتتمم أحكام المادة 50 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوّال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المعدلة والمتممة، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 50 :* تعتبر ذات طابع استراتيجي القطاعات الآتية :

– الصناعات المبادر بها أو المتعلقة بالصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع ..... (بدون تغيير) .....،

– خطوط السكك الحديدية ..... (بدون تغيير).....،

– الصناعات الصيدلانية، باستثناء ..... (بدون تغيير) .....،

تحدد كيفيات تطبيق ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 167 : يستفيد من تدابير التسوية النهائية مالكو المركبات المستقدمة من دول أوروبية، والمستوردة من طرف رعايا أجانب، في إطار استثنائي ولاعتبارات إنسانية، بسند عبور مؤقت لدى الجمارك، والتي تم ترقيمها وبيعها دون استكمال الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، حسب الحالة :

– المركبات التي كانت محل حجز من طرف المصالح المختصة، واستفاد مالكوها سلفا من إجراءات التسوية المؤقتة،

– المركبات التي دخلت التراب الوطني قبل تاريخ 3 يونيو سنة 2021، ولم تكن محل حجز من طرف المصالح المختصة.

يُحتسب مبلغ الكفالة المقدر بنسبة (5 %) من قيمة المركبة المحجوزة، المدفوع مقابل الاسترداد المؤقت كتحصيل جزافي، ويغطي جميع الحقوق والرسوم عند الاستيراد ومختلف الأعباء المالية المتعلقة بالتسوية المؤقتة.

يستثنى من الاستفادة من تدابير التسوية النهائية، مالكو المركبات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، والتي صدر بشأنها حكم قضائي نهائي بالمصادرة و/أو التي كانت محل مصالحة نهائية.

تتم عملية التسوية النهائية وفق الحالات المحصاة والمنصوص عليها وفق قائمة معدة من طرف المصالح المختصة.

يستفيد مالكو المركبات المحجوزة المشار إليها في المطة الأولى من هذه المادة، والتي تم بيعها بالمزاد العلني قبل الحكم النهائي من استرجاع المبلغ المودع لدى قابض الجمارك، بعد اقتطاع المبلغ الجزافي المقدر بنسبة (5 %) من قيمة المركبة.

تلغي التسوية النهائية كل المتابعات القضائية ضد أصحاب المركبات المحجوزة، الذين لم يثبت تورطهم في تزوير أو تسهيل عملية تزوير ملفات هذه المركبات.

تحدد كيفيات وشروط تطبيق أحكام هذه المادة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالداخلية، ووزير العدل، حافظ الأختام، والوزير المكلف بالطاقة والمناجم".

المادة 168 : تعدل وتتمم أحكام المادة 111 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 111 :* كل متعامل اقتصادي ..... (بدون تغيير حتى) أن يضع تحت تصرف المستهلك وسائل الدفع الإلكتروني، قصد السماح له، بناء على طلبه، بتسديد مبلغ مشترياته عبر حسابه البنكي أو البريدي الموطّن قانونا على مستوى بنك معتمد، أو بريد الجزائر.

أي إخلال ..... (بدون تغيير حتى)

يتعين على المتعاملين الاقتصاديين الامتثال لأحكام هذه المادة في أجل أقصاه 30 يونيو سنة 2022 ".

المادة 169 : تخضع للمعدل المخفّض المقدر بـ 9 % من الرسم على القيمة المضافة وللمعدل 5 % من الحقوق الجمركية، عمليات استيراد الفحول والبلاعيط ويرقات القشريات ودعاميص الرخويات ذات الصدفتين، بويضات وهلام الذكور الموجهة للتكاثر.

تخضع المنتجات المحلية من تربية المائيات للمعدل المخفض المقدر بـ 9 % من الرسم على القيمة المضافة.

المادة 170 : تلغى أحكام المادة 118 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021.

المادة 171 : يرخّص للخزينة التكفل بالفوائد خلال فترة التأجيل وتخفيض معدل الفائدة بمعدل 100 % على القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية في إطار إنجاز شطر إضافي للسكنات بصيغة البيع بالإيجار، من 15000 مسكن بعنوان سنة 2021.

المادة 172 : يعدّ التمويل التقديري للتكاليف النهائية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2023-2024 كالآتي :

	بآلاف د.ج	
	2023	**2024**
نفقات التسيير	6.273.734.898	6.451.234.996
نفقات التجهيز	3.408.302.801	3.370.729.209
مجموع نفقات الميزانية	**9.682.037.699**	**9.821.964.205**

	بآلاف د.ج	
	2023	**2024**
الجباية البترولية	2.209.676.012	2.292.798.452
الموارد العادية	3.657.337.918	3.791.282.383
مجموع موارد الميزانية	**5.867.013.930**	**6.084.080.835**

يمكن أن تخضع هذه المبالغ إلى تعديل لتحدد بصفة نهائية في إطار قانون المالية للسنة المعتبرة.

الفصل الرابع
الرسوم شبه الجبائية
(للبيان)

الجزء الثاني
الميزانية والعمليات المالية للدولة

الفصل الأول
الميزانية العامة للدولة

القسم الأول
الموارد

المادة 173 : وفقا للبيان (أ) الملحق بهذا القانون، تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2022، بخمسة آلاف وستمائة وثلاثة وثمانين مليارا ومائتين وواحد وعشرين مليونا وأربعمائة وواحد وثمانين ألف دينار (5.683.221.481.000 دج).

القسم الثاني
النفقات

المادة 174 : يفتح بعنوان سنة 2022 قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية العامة للدولة :

1/ اعتماد مالي قدره ستة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر مليارا وخمسمائة واثنان وثلاثون مليونا وأربعمائة وسبعة وثلاثون ألف دينار (6.311.532.437.000 دج) لتغطية نفقات التسيير، يوزع حسب كل دائرة وزارية طبقا للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

2/ اعتماد مالي قدره ثلاثة آلاف وخمسمائة وستة وأربعون مليارا وتسعمائة مليون ومائة واثنان وسبعون ألف دينار (3.546.900.172.000 دج) لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، يوزع حسب كل قطاع طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون.

المادة 175 : يبرمج خلال سنة 2022، سقف رخصة برنامج مبلغه ألفان وأربعمائة وثمانية وأربعون مليارا وتسعمائة وواحد مليون ومائتان وواحد ألف دينار (2.448.901.201.000 دج) يوزع حسب كل قطاع طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون.

يغطي هذا المبلغ تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري وتكلفة البرامج الجديدة التي يمكن أن تسجل خلال سنة 2022.

تحدد كيفيات التوزيع، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
ميزانيات مختلفة

القسم الأول
الميزانية الملحقة

[للبيان]

القسم الثاني
ميزانيات أخرى

المادة 176 : توجه مساهمة هيئات الضمان الاجتماعي في ميزانية القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة (بما فيها المراكز الاستشفائية الجامعية) للتغطية المالية للتكاليف المتعلقة بالتكفل الطبي لصالح المؤمّن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم.

يطبق هذا التمويل على أساس المعلومات المتعلقة بالمؤمّن لهم اجتماعيا المتكفل بهم في المؤسسات الصحية العمومية، وذلك في إطار العلاقات التعاقدية التي تربط بين الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة.

تحدد كيفيات تنفيذ هذا الحكم عن طريق التنظيم.

وعلى سبيل التقدير وبالنسبة لسنة 2022، تحدد هذه المساهمة بمبلغ مائة واثني عشر مليارا وثمانية عشر مليونا وثمانمائة وتسعة وثمانين ألف دينار(112.018.889.000 دج).

تتكفل ميزانية الدولة بتغطية نفقات الوقاية والتكوين والبحث الطبي وتمويل العلاج المقدم للمعوزين غير المؤمّن لهم اجتماعيا.

الفصل الثالث
الحسابات الخاصة بالخزينة

المادة 177 : تعدل وتتمم أحكام المادة 136 من المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1413 الموافق 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، المعدلة بموجب أحكام المادة 167 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021، وتحرر كما يأتي :

" المادة 136 : يفتح في كتابات الخزينة، حساب تخصيص خاص رقمه 069-302 وعنوانه "الصندوق الخاص بالتضامن الوطني والنفقة".

يتضمن هذا الحساب الأسطر الآتية :

السطر 1 : "عمليات التضامن الوطني".

السطر 2 : "النفقة".

السطر 3 : "تنفيذ تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية".

يمكن أن يسيّر السطران من هذا الحساب، المقيّدان للنفقات المتعلقة بالنفقة وبتنفيذ تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية على المكشوف. غير أنه، يجب تسويتهما عن طريق مخصص من ميزانية الدولة في أجل لا يتعدى نهاية كل سنة مالية.

يقيّد في حساب التخصيص الخاص رقم 069–302 ما يأتي :

في باب الإيرادات :

السطر 1 : "عمليات التضامن الوطني"

- 50 %، من ناتج حقوق الطابع المدرجة على شهادات تأمين السيارات،
- 800 دج، من مبالغ حقوق الطابع على جوازات السفر،
- ناتج رسوم التضامن المؤسسة بموجب قوانين المالية،
- المساهمات التطوعية لكل شخص طبيعي أو معنوي،
- منتوج الإيرادات الناتج عن مراجعة عمليات التنازل عن الأملاك العقارية العمومية التي تمّت بتجاوز المعايير المقبولة،
- دينار واحد (1 دج) من ناتج الرسم الإضافي على المنتوجات التبغية عن كل رزمة أو كيس أو علبة،
- الاشتراكات المالية المدفوعة من المستخدمين الذين لا يقومون بتخصيص واحد في المائة (1 %) على الأقل، من مناصب العمل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 02-09 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم،
- 30 %، من حاصل 2 % من ناتج الرسم على مبلغ إعادة تعبئة الدفع المسبق المستحق على متعاملي الهاتف النقال،
- 30 %، من مبلغ الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة.

السطر 2 : "النفقة"

– رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 142-302 المعنون "صندوق النفقة" المقفل،

– مخصصات ميزانية الدولة،

– مبالغ النفقة التي يتم تحصيلها من المدينين بها،

– الرسوم الجبائية أو شبه الجبائية التي تنشأ وفقا للتشريع المعمول به لفائدة صندوق النفقة،

– الهبات والوصايا،

– كل الموارد الأخرى.

السطر 3 : "تنفيذ تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"

– مخصصات ميزانية الدولة.

في باب النفقات :

السطر 1 : "عمليات التضامن الوطني"

– الإعانات المالية للدولة بعنوان التضامن الوطني،

– إعانات الدولة لفائدة الجمعيات الخيرية والاجتماعية،

– نقل الجثامين مع مرافق واحد من وإلى المناطق النائية بداخل البلاد،

– الإعانات الممنوحة لأصحاب العمل الذين يقومون بتهيئة وبتجهيز مناصب عمل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار اتفاقيات مبرمة مع الدولة والجماعات المحلية.

السطر 2 : "النفقة"

– مبالغ النفقة المدفوعة للمستفيدين منها.

السطر 3 : " تنفيذ تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"

– إعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب،

– تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.

يكون الوزير المكلف بالتضامن الوطني الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.

ويكون مدير النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية الآمر بالصرف الثانوي لهذا الحساب.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

المادة 178 : تلغى أحكام المادة 124 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015.

المادة 179 : تقفل حسابات التخصيص الخاص :

– رقم 302-041 الذي عنوانه "صندوق تعويض تكاليف النقل"،

– رقم 302-050 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للسكن"،

– رقم 302-069 الذي عنوانه "الصندوق الخاص للتضامن الوطني والنفقة"،

– رقم 302-151 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لإعانة تنمية الصيد البحري والمنتجات الصيدية"،

– رقم 302-131 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة"،

– رقم 302-137 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم الاستثمار للكهربة والتوزيع العمومي للغاز".

غير أنه، يستمر عمل هذه الحسابات إلى غاية وضع إجراء مناسب، لإدراج العمليات التابعة لهذه الحسابات في الميزانية، والذي يجب أن يكون في أجل أقصاه 31 ديسمبر سنة 2022. وهو التاريخ الذي تقفل فيه حسابات التخصيص الخاص هذه نهائيا وتصب أرصدتها في حساب نتائج الخزينة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 180 : تعدل وتتمم أحكام المادة 120 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن قانون المالية لسنة 2017، وتحرر كما يأتي :

" المادة 120 : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302-145 وعنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا".

يقيّد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

– مبلغ قدره ثلاثمائة مليار دينار (300.000.000.000 دج) ناتج عن حسابات التخصيص الخاص رقم 302-115، ورقم 302-120، ورقم 302-134، ورقم 302-143، عقب إقفالها،

– مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار،

– رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 089-302 الذي عنوانه "الحساب الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، عقب إقفاله، باستثناء رصيد السطر 1 "تسيير المديرية العامة للخزينة" والذي سيتم إعادة صبه في حساب نتائج الخزينة،

– رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 116-302 الذي عنوانه "الحساب الخاص للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا"، عقب إقفاله، باستثناء رصيد السطر 4 "تسيير الخزينة" الذي سيتم صبه في حساب نتائج الخزينة،

– مخصصات الميزانية الموجهة لتغطية النفقات المتعلقة بمشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة في ميزانية الدولة والمموّلة كلّيا أو جزئيا بموجب أحكام المادة 11 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000،

– كل الموارد الأخرى أو المساهمات أو الإعانات المحتملة.

في باب النفقات :

– النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز،

– النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر سنة 2016،

– النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر سنة 2021 في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب والبرنامج التكميلي لتطوير الهضاب العليا،

– تمويل العمليات المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر سنة 2021، بعنوان :

- تطوير مناطق الجنوب بمنح الأولوية للمشاريع المهيكلة،
- دعم الاستثمارات الإنتاجية في مناطق الهضاب العليا،
- اللجوء إلى التنمية البشرية عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا.

– التمويل الكلي أو الجزئي للنفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل تاريخ 31 ديسمبر سنة 2021 في إطار برامج ومشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا،

– النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المموّلة بموجب أحكام المادة 11 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حسب جدول نفقات الدولة للتجهيز .

الوزراء والولاة آمرون بصرف هذا الحساب للعمليات المسجلة لفائدتهم.

يجب على الآمرين بصرف ميزانية الدولة للتجهيز، التأكد على مستواهم وتحت مسؤوليتهم، من توفر اعتمادات الدفع.

يتم التكفل بنفقات عمليات الاستثمارات العمومية من ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المتوفرة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".

المادة 181 : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 051-302 وعنوانه "صندوق تخصيص الرسوم المخصصة للمؤسسات السمعية البصرية".

يقيّد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

– حاصل الرسوم المحصّلة من أجهزة البث الإذاعي والتلفزي واستعمالها،

– الإتاوة على هوائيات استقبال البرامج المتلفزة عن طريق الأقمار الصناعية.

في باب النفقات :

– مساهمة للمؤسسات السمعية البصرية العمومية.

يكون الوزير المكلف بالاتصال هو الآمر بصرف هذا الحساب.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 182 : تعدل وتتمم أحكام المادة 70 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 70 :* يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 302-096 وعنوانه "صندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية" ..... (بدون تغيير حتى) الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

مدير الصحة والسكان بالولاية هو الآمر بالصرف الثانوي لهذا الحساب.

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 183 : تستمر في العمل، حسابات التخصيص الخاص المعيّنة أسفله، والمبيّنة في ملحق المادة 167 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020 والمتضمن قانون المالية لسنة 2021، إلى غاية وضع إجراء الإدراج في الميزانية المناسبة للعمليات المؤهلة في الحسابات المشار إليها، الذي يجب أن يكون في أجل أقصاه 31 ديسمبر سنة 2022، وهو التاريخ الذي تقفل فيه هذه الحسابات نهائيا وتصب أرصدتها في حساب نتائج الخزينة.

– حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"،

– حساب التخصيص الخاص رقم 302-139 "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"،

– حساب التخصيص الخاص رقم 302-140 "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"،

– حساب التخصيص الخاص رقم 302-150 "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة"،

– حساب التخصيص الخاص رقم 302-138 "صندوق مكافحة السرطان".

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 184 : تعدل وتتمم أحكام المادة 127 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن قانون المالية لسنة 2018، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 127 :* يفتح في كتابات الخزينة، حساب تخصيص خاص رقمه 302-020 وعنوانه "صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية" ..... (بدون تغيير حتى) يسند تسيير هذا الحساب إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

ويقيّد في هذا الحساب :

في باب الإيرادات :

– ..... (بدون تغيير) .....

– المساهمات السنوية للبلديات والولايات،

– الهبات والوصايا.

في باب النفقات :

– ..... (بدون تغيير حتى)

– اعتماد مخصص لتسيير وصيانة المدارس الابتدائية،

– ..... (بدون تغيير حتى)

– اعتماد مخصص لتسيير سلك الحرس البلدي،

– ..... (بدون تغيير حتى)

– ناقص القيمة على تحصيل الضرائب والرسوم المخصصة للبلديات والولايات،

– مخصصات الدولة الاستثنائية،

..... (الباقي بدون تغيير) .....".

الفصل الرابع
أحكام مختلفة مطبقة على العمليات المالية للدولة

المادة 185 : تعدل أحكام المادة 94 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016، المعدلة بأحكام المادة 44 من الأمر رقم 21-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 94 :* باستثناء الأنظمة المتعلقة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكذا تخفيضات نسبة الفائدة الممنوحة لقطاع الفلاحة المنظمة بموجب أحكام خاصة، تحدد تخفيضات الخزينة ..... (الباقي بدون تغيير) .....".

المادة 186 : يمكن أن تكون، بصفة استثنائية وعن طريق ترخيص، الديون بعنوان نفقات التسيير الفعلية المرتبطة بالسنة المالية السابقة، محل رخصة استثنائية للتكفل مسلّمة من طرف المصالح المختصة لوزارة المالية على عاتق الاعتمادات المالية المتوفرة للسنة المالية الجارية على أساس تقرير مفصل وشهادة إدارية.

لا تعفي الرخصة المقدمة في إطار هذا الإجراء الشخص المعني الذي يملك الصفة أو السلطة، من مسؤوليته فيما يخص احترام القواعد والإجراءات المكرسة عن طريق التشريع والتنظيم المتعلقة بالديون محل الرخصة الاستثنائية للتكفل.

تحدد حالات النفقات المعنية بهذا الإجراء والشروط المتعلقة بها بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية.

المادة 187 : تلغى أحكام المادة 147 من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991.

المادة 188 : يوضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، يتشكّل خصوصاً من الدوائر الوزارية المعنية والخبراء الاقتصاديين المعنيين وكذا المنظمات المهنية.

تتم مراجعة وتعديل أسعار المنتوجات المدعمة بعد تحديد الآليات والإجراءات من طرف الجهاز المذكور، بهدف تحديد التعويضات الموجهة لصالح الأسر المؤهلة للتحويلات النقدية المباشرة.

تعرض نتائج أشغال الجهاز الوطني في شكل مشاريع قوانين على البرلمان بغرفتيه للبتّ فيها، لاسيما قائمة المنتوجات المدعمة المعنية بمراجعة الأسعار، فئات الأسر المستهدفة، معايير التأهيل للاستفادة من هذا التعويض وكذا كيفيات التحويل النقدي.

المادة 189 : تعدل وتتمم أحكام المادة 100 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 100 :* ينشأ صندوق استثماري في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها الشباب المقاولون.

ويوزع تخصيص قدره 58 مليار دينار بين هذه الصناديق حسب احتياجات كل صندوق.

يمكن صناديق الاستثمار التي استهلكت الموارد المالية المخصصة لها بالكامل في المشاريع الاستثمارية المحلية، الاستفادة من تجديد التخصيصات.

تسيّر هذه الصناديق بموجب اتفاقيات من طرف شركات الرأسمال الاستثماري وشركات تسيير استثمارية، البنوك والمؤسسات المالية".

المادة 190 : تؤسس منحة للبطالة تمنح للبطالين طالبي الشغل لأول مرة المسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.

تحدد شروط وكيفيات الاستفادة من هذه المنحة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، عن طريق التنظيم.

المادة 191 : تكتسي طابعا احتياطيا الاعتمادات المسجلة في الفصول التي تتضمن نفقات التسيير الآتية :

1- رواتب النشاط،

2- التعويضات والمنح المختلفة،

3- المستخدمون المتعاقدون والرواتب ومنح ذات طابع عائلي واشتراكات الضمان الاجتماعي،

4- المنح العائلية،

5- الضمان الاجتماعي،

6- المنح وتعويضات التدريب والرواتب المسبقة ومصاريف التكوين،

7- إعانات التسيير المخصصة للمؤسسات العمومية الإدارية المنشأة حديثا أو التي تبدأ النشاط خلال السنة المالية،

8- النفقات المرتبطة بالتزامات الجزائر إزاء الهيئات الدولية (المساهمات والاشتراكات).

المادة 192 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021.

عبد المجيد تبون

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.191.069.477
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	95.364.049
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.207.443.422
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	453.109.392
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	20.035.075
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	343.948.793
المجموع الفرعي (1)	**2.857.860.816**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	39.884.715
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	191.216.710
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	50.000
المجموع الفرعي (2)	**231.151.425**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	490.300.000
المجموع الفرعي (3)	**490.300.000**
مجموع الموارد العادية	**3.579.312.241**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.103.909.240
المجموع العام للإيرادات	**5.683.221.481**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	15.201.224.000
مصالح الوزير الأول	4.551.727.000
الدفاع الوطني	1.300.000.000.000
المالية	92.928.896.000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج	42.716.908.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	585.370.059.000
العدل	92.259.049.000
الطاقة والمناجم	86.329.388.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	263.950.000
المجاهدين وذوي الحقوق	232.474.088.000
الشؤون الدينية والأوقاف	30.079.668.000
التربية الوطنية	825.004.074.000
التعليم العالي والبحث العلمي	400.051.187.000
التكوين والتعليم المهنيين	60.564.109.000
الثقافة والفنون	16.097.228.000
الشباب والرياضة	45.094.954.000
الرقمنة والإحصائيات	819.770.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2.723.347.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	138.641.392.000
الصناعة	4.891.391.000
الفلاحة والتنمية الريفية	341.449.616.000
السكن والعمران والمدينة	19.612.605.000
التجارة وترقية الصادرات	20.874.651.000
الاتصال	18.515.988.000
الأشغال العمومية	16.551.330.000
النقل	11.238.541.000
الموارد المائية والأمن المائي	21.267.065.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.585.273.000
الصحة	439.422.008.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	176.128.397.000
العلاقات مع البرلمان	233.453.000
البيئة	2.752.149.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.749.210.000
الصناعة الصيدلانية	527.000.000
المجموع الفرعي	**5.050.969.695.000**
التكاليف المشتركة	1.260.562.742.000
المجموع العام	**6.311.532.437.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.210.827	4.797.017
المناجم والطاقة.....	1.755.000	1.755.000
الفلاحة والري.....	83.026.548	253.446.227
دعم الخدمات المنتجة.....	5.249.200	36.536.643
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	479.429.806	736.118.670
التربية والتكوين.....	175.979.141	228.105.205
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	43.758.179	156.962.428
دعم الحصول على سكن.....	56.492.500	196.139.325
مواضيع مختلفة.....	1.100.000.000	1.000.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.048.901.201**	**2.713.860.515**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	433.039.657
تخصيص صندوق للاستثمار لصالح الولايات الجديدة.....	—	10.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقّعة.....	400.000.000	390.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**400.000.000**	**833.039.657**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.448.901.201**	**3.546.900.172**

N° 100

60ème ANNEE

Jeudi 25 Joumada El Oula 1443

Correspondant au 30 décembre 2021

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

JOURNAL OFFICIEL

DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

CONVENTIONS ET ACCORDS INTERNATIONAUX - LOIS ET DECRETS
ARRETES, DECISIONS, AVIS, COMMUNICATIONS ET ANNONCES

(TRADUCTION FRANÇAISE)

ABONNEMENT ANNUEL	Algérie Tunisie Maroc Libye Mauritanie	ETRANGER (Pays autres que le Maghreb)
	1 An	**1 An**
Edition originale.....	**1090,00 D.A**	**2675,00 D.A**
Edition originale et sa traduction....	**2180,00 D.A**	**5350,00 D.A** (Frais d'expédition en sus)

DIRECTION ET REDACTION
SECRETARIAT GENERAL
DU GOUVERNEMENT
WWW.JORADP.DZ
Abonnement et publicité :
IMPRIMERIE OFFICIELLE
Les Vergers, Bir-Mourad Raïs, BP 376
ALGER-GARE
Tél : 023.41.18.89 à 92
Fax : 023.41.18.76
C.C.P. 3200-50 Clé 68 ALGER
BADR : Rib 00 300 060000201930048
ETRANGER : (Compte devises)
BADR : 003 00 060000014720242

Edition originale, le numéro : 14,00 dinars. Edition originale et sa traduction, le numéro : 28,00 dinars.
Numéros des années antérieures : suivant barème. Les tables sont fournies gratuitement aux abonnés.
Prière de joindre la dernière bande pour renouvellement, réclamation, et changement d'adresse.
Tarif des insertions : 60,00 dinars la ligne

SOMMAIRE

Loi n° 21-16 du 25 Joumada El Oula 1443 correspondant au 30 décembre 2021 portant loi de finances pour 2022

L O I S

Loi n° 21-16 du 25 Joumada El Oula 1443 correspondant au 30 décembre 2021 portant loi de finances pour 2022.

Le Président de la République,

Vu la Constitution, notamment ses articles 139, 141, 143 (alinéa 2), 145, 146 et 148 ;

Vu la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances ;

Après avis du Conseil d'Etat ;

Après adoption par le Parlement ;

Promulgue la loi dont la teneur suit :

DISPOSITIONS PRELIMINAIRES

Article 1er. — Sous réserve des dispositions de la présente loi, la perception des impôts directs et taxes assimilées, des impôts indirects, des contributions diverses, ainsi que tous autres revenus et produits au profit de l'Etat continuera à être opérée pendant l'année 2022 conformément aux lois et textes d'application en vigueur à la date de publication de la présente loi au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Continueront à être perçus en 2022, conformément aux lois, ordonnances, décrets législatifs et textes d'application en vigueur à la date de publication de la présente loi au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire, les divers droits, produits et revenus affectés aux comptes spéciaux du Trésor, aux collectivités locales, aux établissements publics et organismes dûment habilités.

PREMIERE PARTIE

VOIES ET MOYENS DE L'EQUILIBRE FINANCIER

Chapitre 1er

Dispositions relatives à l'exécution du budget et aux opérations financières du Trésor

(Pour mémoire)

Chapitre 2

Dispositions fiscales

Section 1

Impôts directs et taxes assimilées

Art. 2. — Les dispositions de l'*article 2* du code des impôts directs et taxes assimilées sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 2.* — Le revenu net global est constitué par le total des revenus nets des catégories suivantes :

— bénéfices industriels et commerciaux ;

— bénéfices des professions non commerciales ;

— revenus agricoles ;

— revenus fonciers provenant des propriétés bâties et non bâties louées ;

— revenus des capitaux ..... (sans changement) ..... ;

— traitements, salaires ..... (sans changement) ..... ;

— plus-values de cession ..... (sans changement) ..... ».

Art. 3. — Les dispositions de l'*article 8* du code des impôts directs et taxes assimilées sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 8.* — Si le contribuable a une résidence unique, ... (sans changement jusqu'à) où il est réputé posséder son principal établissement.

Les personnes physiques qui disposent de revenus de propriétés, ... (sans changement jusqu'à) principaux intérêts ».

Art. 4. —Les *intitulés I* et *A* de la sous-section 2 de la section 2 du titre I de la première partie, ainsi que les dispositions des *articles 11* et *12* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiés et rédigés, comme suit :

I – BENEFICES INDUSTRIELS ET COMMERCIAUX :

A– DEFINITION DES BENEFICES INDUSTRIELS ET COMMERCIAUX :

« *Art. 11.* — Sont considérés comme bénéfices industriels et commerciaux, pour l'application de l'impôt sur le revenu, les bénéfices réalisés par les personnes physiques et provenant de l'exercice d'une activité commerciale, industrielle ou artisanale, ainsi que ceux réalisés au titre des activités minières ou en résultant ».

« *Art. 12.* — Présentent également le caractère de bénéfices industriels et commerciaux, pour l'application de l'impôt sur le revenu, les bénéfices réalisés par les personnes physiques qui :

1) à 4) ..... (sans changement) ..... ;

5) abrogé ;

6) à 9) ..... (sans changement) ..... ».

Art. 5. — Les dispositions de l'*article 13* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 13.* — Bénéficient de l'exonération permanente au titre de l'impôt sur le revenu global :

1) les revenus réalisés par les entreprises relevant des associations de personnes à besoins spécifiques agréées, ainsi que les structures qui en dépendent ;

2) les montants des recettes réalisées par les troupes théâtrales ;

3) les revenus issus des activités portant sur le lait cru, destiné à la consommation en l'état ;

4) les revenus issus des opérations d'exportation de biens et de services.

Le revenu exonéré est déterminé sur la base des chiffres d'affaires réalisés en devises.

Le bénéfice des dispositions du présent alinéa, est subordonné à la présentation par le contribuable aux services fiscaux compétents, d'un document attestant du versement de ces recettes auprès d'une banque domiciliée en Algérie dans les conditions et les délais fixés par la réglementation en vigueur.

5) Les revenus ayant servi au cours de l'année de leur réalisation, à la prise de participation dans le capital des sociétés de production de biens, de travaux ou de services.

L'octroi de cette exonération est subordonné à la libération totale du montant correspondant au revenu ayant servi à cette prise de participation.

Les titres acquis doivent être conservés pour une période d'au moins, cinq (5) ans, décomptée à partir de l'exercice suivant celui de leur acquisition. Le non-respect de cette obligation entraîne le rappel de l'avantage fiscal accordé, avec application d'une majoration de 25% ».

Art. 6. — Il est créé au niveau du code des impôts directs et taxes assimilées, un *article 13 bis* rédigé comme suit :

« Art. 13 bis. — Bénéficient de l'exonération temporaire au titre de l'impôt sur le revenu global :

1) Les activités exercées par les jeunes promoteurs d'investissements, d'activités ou de projets, éligibles aux dispositifs d'aide à l'emploi régis par l'« agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat », « la caisse nationale d'assurance chômage » ou « l'agence nationale de gestion du micro-crédit », pour une période de trois (3) ans, à compter de la date de leur mise en exploitation.

Lorsque ces activités sont implantées dans une zone à promouvoir dont la liste est fixée par voie réglementaire, la période de l'exonération est portée à six (6) années, à compter de la mise en exploitation.

Cette période est prorogée de deux (2) années lorsque les promoteurs d'investissements s'engagent à recruter, au moins, trois (3) employés à durée indéterminée.

Le non-respect de l'engagement lié au nombre d'emplois créés entraîne le retrait de l'agrément et le rappel des droits et taxes qui auraient dû être acquittés.

Lorsque ces activités sont implantées dans une zone du Sud bénéficiant de l'aide du « Fonds de gestion des opérations d'investissements publics inscrites au titre du budget d'équipement de l'Etat et de développement des régions du Sud et des Hauts-Plateaux », la période de l'exonération de l'impôt sur le revenu global est portée à dix (10) années, à compter de la mise en exploitation.

2) Les revenus issus de l'exercice d'une activité d'artisanat traditionnel et de l'activité d'artisanat d'art, pour une période de dix (10) ans ».

Art. 7. — Les dispositions des *articles 18* et *20* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 18. — Les contribuables réalisant des bénéfices industriels et commerciaux sont tenus de souscrire ..... (sans changement jusqu'à) la déclaration spéciale du montant de leur résultat. Pour les contribuables relevant des structures dotées du système d'information SI-JIBAYATIC, ceux-ci sont tenus de souscrire un état récapitulatif annuel comportant des informations devant être extraites de la déclaration précitée et des états annexes.

Lorsque le délai de dépôt ..... (le reste sans changement) ..... ».

« Art. 20. — Les personnes citées à l'article 18 du présent code doivent détenir .... (le reste sans changement) ».

Art. 8. — Les dispositions de l'*article 21* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 21. — 1) ..... (sans changement) ..... ;

2) abrogé ;

3) ..... (sans changement) ..... ».

Art. 9. — Sont créées au sein du code des impôts directs et taxes assimilées, les dispositions des *articles 22* à *25*, rédigées comme suit :

« Art. 22. — 1) Sont considérés comme revenus provenant de l'exercice d'une profession non commerciale, les bénéfices des professions libérales, des charges et offices dont les titulaires n'ont pas la qualité de commerçant ainsi que toutes occupations, exploitations lucratives et sources de profits ne se rattachant pas à une autre catégorie de bénéfices ou de revenus.

2) Ces bénéfices comprennent également :

— les produits de droits d'auteur perçus par les écrivains ou compositeurs et par leurs héritiers ou légataires ;

— les produits réalisés par les inventeurs au titre, soit de la concession de licences d'exploitation de leurs brevets, soit de la cession ou concession de marques de fabrique, procédés ou formules de fabrication ».

« Art. 23. — 1) Le bénéfice à prendre en compte dans la base de l'impôt sur le revenu est constitué par l'excédent des recettes totales sur les dépenses nécessaires pour l'exercice de la profession.

Cependant, dans le cas d'absence de justifications de l'ensemble des dépenses nécessaires pour l'exercice de la profession, un montant forfaitaire de 10% des recettes totales déclarées, est admis en déduction.

Sous réserve des dispositions de l'article 173 du présent code, ce bénéfice tient compte des gains ou des pertes provenant de la cession des éléments d'actif affectés à l'exercice de la profession et de toutes indemnités reçues en contrepartie de la cessation de l'exercice de la profession ou du transfert d'une clientèle.

Il tient compte, également, des gains nets en capital réalisés à l'occasion de la cession à titre onéreux de valeurs mobilières et de droits sociaux.

Les dépenses déductibles comprennent, notamment :

— le loyer des locaux professionnels ;

— les impôts et taxes professionnels supportés à titre définitif par le contribuable ;

— les amortissements effectués suivant les règles applicables au régime des bénéfices industriels et commerciaux.

2) Dans les cas de concession de licence d'exploitation d'un brevet ou de cession d'un procédé ou formule de fabrication par l'inventeur lui-même, il est appliqué sur les produits d'exploitation ou sur le prix de vente un abattement de 30% pour tenir compte des frais exposés en vue de la réalisation de l'invention, lorsque les frais réels n'ont pas déjà été admis en déduction pour l'établissement de l'impôt ».

« Art. 24. — Les plus-values réalisées sur des immobilisations sont soumises au régime prévu aux articles 172 et 173 du présent code ».

« Art. 25. — Les gains nets visés à l'article 23 du présent code sont constitués par la différence entre le prix effectif de cession des titres ou droits nets des frais et taxes acquittés par le cédant et leur prix effectif d'acquisition ».

Art. 10. — Il est créé au sein de la sous-section 2 de la section 2 du Titre I de la première partie du code des impôts directs et taxes assimilées, un *point « b-bis Exemptions et exonérations »* comportant les *articles 25 bis* à *25 quinquies* rédigés comme suit :

« B-BIS- EXEMPTIONS ET EXONERATIONS : »

« Art. 25 bis. — Les sommes perçues sous forme d'honoraires, cachets, droits d'auteurs et d'inventeurs au titre des œuvres littéraires, scientifiques, artistiques ou cinématographiques, par les artistes, auteurs, compositeurs et inventeurs, ayant leur domicile fiscal en Algérie, sont exonérées de l'impôt sur le revenu global ».

« Art. 25 ter. — Les exonérations prévues à l'article 13 bis-1 du présent code sont également applicables aux bénéfices des professions non commerciales ».

« Art. 25 quater. — Bénéficient d'une exonération, les revenus issus des opérations d'exportation.

Cette exonération est octroyée *au prorata* des recettes réalisées en devises.

Le bénéfice des présentes dispositions est subordonné à la présentation, par le contribuable, aux services fiscaux compétents, d'un document attestant du versement de ces recettes auprès d'une banque domiciliée en Algérie dans les conditions et les délais fixés par la réglementation en vigueur ».

« Art. 25 quinquies. — Bénéficient d'une exonération, les revenus ayant servi au cours de l'année de leur réalisation, à la prise de participation dans le capital des sociétés de production de biens, de travaux ou de services.

L'octroi de cette exonération est subordonné à la libération totale du montant correspondant au revenu ayant servi à cette prise de participation.

Les titres acquis doivent être conservés pour une période d'au moins, cinq (5) ans, décomptée à partir de l'exercice suivant celui de leur acquisition. Le non-respect de cette obligation entraîne le rappel de l'avantage fiscal accordé, avec application d'une majoration de 25% ».

Art. 11. — Les dispositions de l'*article 26* sont insérées au sein du code des impôts directs et taxes assimilées, et rédigées comme suit :

« Art. 26. — La base imposable pour l'établissement de l'impôt sur le revenu global, pour les contribuables réalisant les bénéfices visés à l'article 22 du présent code, est déterminée suivant le régime simplifié des professions non commerciales ».

Art. 12. — Il est créé au niveau du point C du II de la sous-section 2 de la section 2 du Titre I de la première partie du code des impôts directs et taxes assimilées, un *point « 3-Régime simplifié des professions non commerciales »* comportant les *articles 31 bis* et *31 ter*, dont les dispositions sont rédigées comme suit :

« 3- Régime simplifié des professions non commerciales : »

« Art. 31 bis. — Les contribuables réalisant des revenus relevant de la catégorie des bénéfices des professions non commerciales prévus à l'article 22 ci-dessus, sont soumis au régime simplifié des professions non commerciales.

Ces contribuables doivent mentionner sur une déclaration spéciale, le montant des recettes encaissées, celui des dépenses décaissées et le résultat réalisé au titre de l'année considérée.

Ils sont tenus de souscrire et de faire parvenir cette déclaration au service des impôts du lieu d'activité, au plus tard, le 30 avril de chaque année.

Lorsque le délai de dépôt de la déclaration expire un jour de congé légal, l'échéance est reportée au premier jour ouvrable qui suit ».

« Art. 31 ter. — Les contribuables soumis au régime simplifié des professions non commerciales doivent tenir un livre journal, coté et paraphé par le service gestionnaire et servi au jour le jour, sans blanc ni rature, qui retrace le détail de leurs recettes et de leurs dépenses professionnelles.

Ils doivent, en outre, tenir un registre coté et paraphé par le service gestionnaire, appuyé des pièces justificatives correspondantes, indiquant :

— la date d'acquisition ou de création et le prix de revient des biens affectés à l'exercice de leur profession ;

— le montant des amortissements pratiqués sur ces biens ;

— le prix et la date de cession desdits biens.

Ils doivent conserver les registres ainsi que toutes les pièces justificatives jusqu'à l'expiration de la dixième année suivant celle de l'inscription des recettes et des dépenses.

Ces registres doivent être présentés à toute réquisition de l'administration fiscale.

Le défaut de tenue de ces registres, entraîne l'application d'une amende de cinquante mille dinars (50.000 DA) ».

Art. 13. — Sont modifiées, la *numérotation des intitulés des 3* et *4* du C du II de la sous-section 2 de la section 2 du titre I de la première partie du code des impôts directs et taxes assimilées, ainsi que les dispositions des *articles 32* et *33*, et rédigées comme suit :

4 – Dispositions communes :

« Art. 32. — Le bénéfice imposable des associés de sociétés de personnes et des sociétés en participation, au sens du code du commerce et des membres des sociétés civiles, est déterminé, selon le cas, dans les conditions prévues aux articles 12 à 21 et 22 à 33 du présent code ».

5 - Retenue à la source de l'impôt sur le revenu global :

« Art. 33. — Donnent lieu à une retenue ..... (sans changement jusqu'à) domicile fiscal hors d'Algérie :

1°. Les sommes versées en rémunération d'une activité déployée en Algérie dans l'exercice de l'une des professions mentionnées à l'article 22 – 1 du présent code ;

2°. Les produits définis à l'article 22 – 2 du présent code et perçus par des inventeurs ou au titre de droits d'auteur ainsi que tous les produits tirés de la propriété industrielle ou commerciale et de droits assimilés ;

3°. Les sommes payées ..... (sans changement jusqu'à) prévues à l'article 108 du présent code ».

Art. 14. — Le sous-titre *« III - Revenus agricoles »*, ainsi que les dispositions des *articles 35* à *40* du code des impôts directs et taxes assimilées sont modifiés, complétés et rédigés comme suit :

III – REVENUS AGRICOLES :

A – DEFINITION DES REVENUS AGRICOLES :

« Art. 35. — Les revenus agricoles sont ceux issus des activités agricoles ou d'élevage, quel que soit leur caractère, élaboré ou traditionnel.

Constituent, également, des revenus agricoles, les revenus issus :

— des activités avicoles, apicoles, cuniculicoles et héliciculture ;

— de l'exploitation des champignonnières en galeries souterraines ;

— de la production forestière concernant le liège, l'écorce et l'extraction de résine ;

— de l'exploitation des pépinières exerçant, exclusivement, l'activité de production de plants arboricoles et viticoles ;

— de l'exploitation alfatière ».

B – EXONERATIONS :

« Art. 36. — Bénéficient d'une exonération permanente au titre de l'impôt sur le revenu global :

— les revenus issus des cultures de céréales, de légumes secs et de dattes ;

— les revenus issus des activités portant sur le lait cru, destiné à la consommation en l'état ;

— les revenus des exploitations dont la superficie est inférieure ou égale à :

* six (6) hectares, pour les exploitations situées au Sud ;

* six (6) hectares, pour les exploitations situées dans les Hauts-Plateaux ;

* deux (2) hectares, pour les exploitations situées dans les autres régions.

Sont exonérés de l'impôt sur le revenu global pendant une durée de dix (10) ans, les revenus résultant des activités agricoles et d'élevage exercées dans :

— les terres nouvellement mises en valeur, et ce, à compter de la date de leur attribution ;

— les zones de montagne, et ce, à compter du début de leurs activités.

Les terres et les zones susvisées, sont définies par voie réglementaire ».

C – DETERMINATION DU REVENU AGRICOLE :

« *Art. 37.* — Le revenu agricole correspond au revenu net déterminé, en tenant compte des charges liées à l'exploitation.

Les critères de détermination du revenu agricole sont ceux fixés par les articles 7 ter et 7 quater du code des procédures fiscales ».

« *Art. 38.* — Pour l'activité agricole, le revenu net imposable correspond à la différence entre le rendement moyen à l'hectare, exprimé en valeur, et les charges retenues, multipliée par la superficie cultivée ».

« *Art. 39.* — Pour l'activité d'élevage, le revenu net imposable est obtenu en multipliant la valeur vénale moyenne par le nombre de têtes par espèce, correspondant au croît, avec application d'un abattement de 60% ».

« *Art. 40.* — Pour les activités avicoles, cuniculicoles, héliciculture et les produits d'exploitation de champignonnières, le revenu net imposable est déterminé par l'application du tarif moyen, selon le cas, au nombre d'unités ou de quantités réalisées ».

Art. 15. — Les dispositions de l'*article 42* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 42.* — 1) Les revenus provenant de la location ..... (sans changement jusqu'à) ainsi que ceux provenant d'un contrat de prêt à usage conclu entre des parties autres que les descendants de premier degré, sont compris dans la détermination, ... (sans changement jusqu'à) fixés par voie réglementaire.

2) ..... (sans changement) .....

3) Le montant de l'impôt dû est acquitté auprès de la recette des impôts du lieu de situation de l'immeuble bâti ou non bâti loué, au plus tard, le 20 du mois suivant la perception du loyer.

A défaut du terme ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 16. — Les dispositions de l'*article 43* sont insérées au sein du code des impôts directs et taxes assimilées, et rédigées comme suit :

« *Art. 43.* — Le revenu imposable est égal au montant global des loyers ».

Art. 17. — Les dispositions de l'*article 44* du code des impôts directs et taxes assimilées sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 44.* — Les contribuables qui perçoivent des revenus fonciers au sens de l'article 42 sont tenus de souscrire et de faire parvenir au service des impôts du lieu ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 18. — Les dispositions de l'*article 55* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 55.* — Sont considérés comme revenus des créances, dépôts et cautionnements les intérêts, arrérages, profits et autres produits :

1) à 5) ..... (sans changement) ..... ;

6) des dépôts en comptes d'investissement effectués dans le cadre des opérations de banque relevant de la finance islamique ».

Art. 19. — Il est créé au sein du code des impôts directs et taxes assimilées, un *article 56 bis* rédigé comme suit :

« *Art. 56 bis.* — Sont exonérés de l'impôt sur le revenu global, les profits des dépôts en comptes d'investissement effectués dans le cadre des opérations de banque relevant de la finance islamique ».

Art. 20. — Les dispositions de l'*article 59* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 59.* — 1) Les bénéficiaires d'intérêts, établis en Algérie, ... (sans changement jusqu'à) une déclaration spéciale à adresser au service des impôts du lieu du domicile fiscal.

Lorsque le délai ..... (le reste sans changement) ..... ;

2) ..... (sans changement) ..... ».

Art. 21. — Les dispositions de l'*article 71* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 71.* — Par avantages en nature ..... (sans changement jusqu'à), selon le cas.

La valeur de l'avantage en nature correspondant à la nourriture est fixée à quatre cents dinars (400 DA) par repas à défaut de justification ».

Art. 22. — Les dispositions de l'*article 75* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 75.* — 1) ..... (sans changement) ..... ;

2) ..... (sans changement) ..... ;

3) Toute personne physique ou morale versant des traitements, salaires, indemnités, émoluments, pensions et rentes viagères est tenue de remettre au service fiscal du lieu d'activité ou du siège de son principal établissement ou du bureau qui en a effectué le paiement ..... (sans changement jusqu'à) les indications suivantes :

– Prénom , nom, emploi et adresse ;

..... (sans changement) ..... ;

4) ..... (sans changement) ..... ;

5) En cas de décès de l'employeur ou du débirentier, la déclaration des traitements, salaires, pensions et rentes viagères payés par le défunt pendant l'année au cours de laquelle il est décédé, doit être souscrite par les héritiers dans les six (6) mois qui suivent la date du décès ».

Art. 23. — Les dispositions de l'*article 77* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 77. — Pour l'assiette de l'impôt sur le revenu global, ... (sans changement jusqu'à) les droits immobiliers se rapportant à ces biens.

Aux fins de l'application du présent article, sont considérées comme cessions à titre onéreux, les donations faites aux parents au-delà du deuxième degré ainsi qu'aux non-parents ».

Art. 24. — Les dispositions de l'*article 78* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 78. — La plus-value imposable ..... (sans changement jusqu'à) par le cédant.

Le prix de cession est réduit du montant des droits et taxes acquittés et des frais dûment justifiés, supportés par le vendeur à l'occasion de cette opération.

Le prix d'acquisition ou la valeur de création du bien est majoré des frais d'acquisition, d'entretien et d'amélioration, dûment justifiés, dans la limite de 30% du prix d'acquisition ou de la valeur de création.

Lorsque le bien immobilier cédé ..... (sans changement jusqu'à) les dispositions de l'article 19 du code des procédures fiscales ».

Art. 25. — Les dispositions de l'a*rticle 79 bis* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont complétées et rédigées comme suit :

« Art. 79 bis. — La plus-value imposable, au titre de la cession à titre onéreux des actions, parts sociales ou titres assimilés, ... (sans changement jusqu'à) titres assimilés cédés.

Le prix de cession est réduit du montant des droits et taxes acquittés et des frais dûment justifiés, supportés par le vendeur à l'occasion de cette opération.

Pour les actions, parts sociales ou titres assimilés cédés qui proviennent d'une donation ou d'une succession, la valeur vénale réelle desdits titres à la date de la donation ou de la succession se substitue à la valeur d'acquisition, pour le calcul de la plus-value de cession imposable ».

Art. 26. — Il est créé au niveau du code des impôts directs et taxes assimilées le point *« D- Exonérations »* comportant l'*article 80 ter*, rédigé comme suit :

« D- EXONERATIONS : »

« Art. 80 ter. — Sont exonérés de l'impôt sur le revenu global, les plus-values de cession :

— d'un bien immobilier dépendant d'une succession, pour les besoins de la liquidation d'une indivision successorale existante ;

— d'un bien immobilier, dans le cadre des contrats de financement de Mourabaha et d'Ijara Mountahia Bitamlik ».

Art. 27. — Les dispositions de l'*article 82* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 82. — Pour la détermination des revenus nets visés aux articles 11 à 77 bis du présent code, l'impôt sur le revenu global n'est pas admis en déduction ».

Art. 28. — Les dispositions de l'*article 85* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 85. — L'impôt sur le revenu global est établi d'après le montant total du revenu net annuel dont dispose chaque contribuable. Ce revenu net correspond à la somme des revenus dont dispose le contribuable à l'exception de ceux ayant fait l'objet d'imposition libératoire, déduction faite des charges ci-après :

1) ..... (sans changement) ..... ;

2) des intérêts des emprunts et dettes contractés au titre de l'acquisition ou de la construction de logements, à la charge du contribuable ;

3) ..... (sans changement) ..... ;

4) ..... (sans changement) ..... ;

5) ..... (sans changement) ..... ;

6) le montant de la marge bénéficiaire convenue d'avance dans le cadre d'un contrat « Mourabaha » contracté pour l'acquisition d'un logement, à la charge du contribuable.

Bénéficient d'un abattement de 25%, les revenus fonciers issus de la location à usage d'habitation à retenir dans l'assiette de l'impôt sur le revenu global ».

Art. 29. — Les dispositions de l'*article 87* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 87.* — 1) ..... (sans changement) ..... ;

2) Les bénéfices industriels et commerciaux et les bénéfices des professions non commerciales ainsi que les bénéfices d'une activité agricole sont déterminés conformément aux dispositions des articles 11 à 21 et 22 à 33 et des articles 35 à 40 du présent code.

Dans le cas ..... (sans changement jusqu'à) des ventes réalisées en Algérie.

3) Le revenu net foncier est déterminé conformément aux dispositions des articles 42 à 44 du présent code.

En ce qui concerne ..... (sans changement jusqu'à) à la pratique du marché.

4) Les revenus des capitaux mobiliers comprennent tous les revenus visés aux articles 45 à 60, à l'exception des revenus exonérés ou affranchis de l'impôt en vertu de l'article 56 bis du présent code.

Lorsqu'ils sont ..... (sans changement) .....

5) à 7) ..... (sans changement) ..... ».

Art. 30. — Les dispositions de l'*article 87 bis* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 31. — Les dispositions de l'*article 104* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 104.* —

I. IMPOSITION DU REVENU GLOBAL :

Le revenu net annuel tel que déterminé par les dispositions de l'article 85 du présent code est soumis à l'impôt sur le revenu global au lieu du domicile fiscal, suivant le barème progressif ci-après :

FRACTION DU REVENU IMPOSABLE EN DINARS	TAUX D'IMPOSITION
N'excédant pas 240.000 DA	0%
de 240.001 DA à 480.000 DA	23%
de 480.001 DA à 960.000 DA	27%
de 960.001 DA à 1.920.000 DA	30%
de 1.920.001 DA à 3.840.000 DA	33%
Supérieure à 3.840.000 DA	35%

II. IMPOSITION DES REVENUS NETS CATEGORIELS :

1. Les bénéfices industriels et commerciaux, les bénéfices des professions non commerciales et les revenus agricoles :

Les revenus visés aux articles 11, 22 et 35 du présent code, sont imposables suivant le barème ci-dessus, au lieu de l'exercice de l'activité.

Cette imposition constitue un crédit d'impôt qui s'impute sur l'imposition du revenu global, établie par les services fiscaux dont dépend le domicile fiscal du contribuable.

2. Les revenus de la location des propriétés bâties et non bâties :

Les revenus provenant de la location, à titre civil, de biens immeubles à usage d'habitation ou professionnel, visés à l'article 42, sont soumis à l'impôt sur le revenu global, au lieu de situation de l'immeuble bâti et non bâti loué.

* Les loyers bruts annuels dont le montant est inférieur ou égal à 600.000 DA, sont soumis à une imposition libératoire au taux de :

• 7%, calculé sur le montant des loyers bruts, pour les revenus provenant de la location à usage d'habitation ;

• 15%, calculé sur le montant des loyers bruts, pour les revenus provenant de la location de locaux à usage commercial ou professionnel, non munis du mobilier ou du matériel nécessaire à leur exploitation. Ce taux est également applicable aux contrats conclus avec les sociétés ;

• 15%, calculé sur le montant des loyers bruts des propriétés non bâties. Ce taux est ramené à 10% pour les locations à usage agricole.

* Les loyers bruts annuels dont le montant est supérieur à 600.000 DA, sont soumis à une imposition provisoire au taux de 7% qui s'impute sur l'imposition définitive du revenu global, établie par les services fiscaux dont dépend le domicile fiscal du contribuable.

3. Les traitements, indemnités, émoluments, salaires, pensions et rentes viagères :

a. Les revenus mensuels :

La retenue à la source de l'impôt sur le revenu global, au titre des traitements, salaires, pensions et rentes viagères, au sens de l'article 66, est calculée par mensualisation des revenus, sur la base du barème ci-dessus.

Ces revenus bénéficient d'un abattement proportionnel sur l'impôt global égal à 40%.

Cet abattement ne peut être inférieur à 12.000 DA /an ou supérieur à 18.000 DA /an (soit entre 1.000 et 1.500 DA /mois).

Bénéficient d'une exonération totale de l'IRG, les revenus qui n'excèdent pas 30.000 dinars.

Les revenus supérieurs à 30.000 et inférieurs à 35.000 dinars bénéficient d'un deuxième abattement supplémentaire. L'IRG dû est déterminé, pour cette catégorie de revenu, selon la formule suivante :

IRG = IRG (selon le premier abattement) x (137/51) – (27 925/8)

Pour les revenus supérieurs à 30.000 et inférieurs à 42.500 dinars des travailleurs handicapés moteurs, mentaux, non-voyants ou sourds-muets, ainsi que les travailleurs retraités du régime général, bénéficient d'un abattement supplémentaire sur le montant de l'impôt sur le revenu global, non cumulable avec le deuxième abattement suscité. L'IRG dû est déterminé, pour cette catégorie de revenu, selon la formule suivante :

IRG = IRG (selon le premier abattement) x (93/61) – (81 213/41)

Le même mode de prélèvement s'applique aux pensions et rentes viagères payées à des personnes dont le domicile fiscal est situé hors d'Algérie.

b. Les revenus d'une périodicité autre que mensuelle :

Les rémunérations, indemnités, primes et allocations visées au paragraphe 4 de l'article 67 du présent code, ainsi que les rappels y afférents, sont considérées comme une mensualité distincte et soumise à la retenue à la source de l'impôt sur le revenu global au taux de 10%.

c. Les revenus tirés des activités occasionnelles à caractère intellectuel :

Les activités de recherche et d'enseignement, de surveillance ou d'assistanat à titre vacataire, prévues par l'article 67-5 du présent code, donnent lieu à une retenue à la source au taux de 10% libératoire d'impôt.

Pour les rémunérations provenant de toutes autres activités occasionnelles à caractère intellectuel, le taux de la retenue est fixé à 15% libératoire d'impôt.

4. Les revenus des capitaux mobiliers :

a. Les produits des actions ou parts sociales et revenus assimilés :

Le taux de la retenue à la source applicable aux produits des actions ou parts sociales et revenus assimilés, visés aux articles 45 à 48 du présent code, est fixé à 15%, libératoire d'impôt.

b. Les revenus des créances, dépôts et cautionnements :

Le taux de la retenue à la source est fixé à 10%, pour les revenus des créances, dépôts et cautionnements. La retenue y relative constitue un crédit d'impôt qui s'impute sur l'imposition définitive.

Ce taux est fixé à 50%, libératoire d'impôt, pour les produits des titres anonymes ou au porteur.

Pour les intérêts produits par les sommes inscrites sur les livrets ou comptes d'épargne des particuliers, le taux de la retenue à la source est fixé à :

• 1%, libératoire de l'impôt, pour la fraction des intérêts inférieure ou égale à 50.000 DA ;

• 10 %, pour la fraction des intérêts supérieure à 50.000 DA. La retenue afférente à cette fraction de revenu constitue un crédit d'impôt qui s'impute sur l'imposition définitive.

5. Les plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits réels immobiliers, ainsi que celles résultant de la cession d'actions, de parts sociales ou de titres assimilés :

a. Les plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits réels immobiliers visées à l'article 77 du présent code, sont soumises à l'impôt sur le revenu global au taux de 15%, libératoire d'impôt.

Bénéficient d'une réduction d'impôt de 50%, les cessions de logements collectifs constituant l'unique propriété et l'habitation principale.

b. Les plus-values de cession d'actions, de parts sociales et titres assimilés, visées à l'article 77 bis du présent code, donnent lieu à une imposition au taux de 15%, libératoire d'impôt sur le revenu global.

Un taux réduit de 5% est applicable en cas de réinvestissement du montant de la plus-value.

Par réinvestissement, il est entendu la souscription des sommes équivalentes aux plus-values générées par la cession d'actions, de parts sociales et titres assimilés, au capital d'une ou de plusieurs entreprises et se traduisant par l'acquisition d'actions, de parts sociales et titres assimilés.

III. POUR LES REVENUS REALISES PAR LES PERSONNES PHYSIQUES N'AYANT PAS LEUR DOMICILE FISCAL EN ALGERIE :

Les revenus réalisés par les personnes physiques n'ayant pas leur domicile fiscal en Algérie, donnent lieu au paiement d'une retenue à la source, en matière d'impôt sur le revenu global, dont les taux sont fixés comme suit :

• 24%, pour les revenus énumérés à l'article 33 du présent code, versés par des débiteurs établis en Algérie ;

• 15%, pour les produits des actions ou parts sociales, ainsi que les revenus assimilés, visés aux articles 45 à 48 du présent code ;

• 20%, pour les plus-values de cession d'actions, de parts sociales ou titres assimilés ;

• 15%, pour les sommes versées sous forme de cachets ou droits d'auteur, aux artistes ayant leur domicile fiscal hors d'Algérie.

Toutefois, ne sont pas comprises dans la base de l'impôt sur le revenu global (IRG), les sommes perçues par ces mêmes artistes lorsqu'ils interviennent dans le cadre d'accords d'échanges culturels, des fêtes nationales, festivals et manifestations culturelles et artistiques, organisés sous la tutelle du ministère de la culture et de l'office national de la culture et de l'information ».

Art. 32. — Les dispositions de l'*article 130 bis* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 33. — Il est créé au sein du code des impôts directs et taxes assimilées un *article 136 bis,* rédigé comme suit :

« Art. 136 bis. — Les groupements dont la création, l'organisation et le fonctionnement sont prévus par les dispositions du code de commerce, n'entrent pas dans le champ d'application de l'impôt sur les bénéfices des sociétés.

Les bénéfices et les pertes réalisés dans le cadre de la mise en œuvre du contrat du groupement sont rattachés au résultat fiscal de chacune des sociétés membres, au titre de l'exercice de leur survenance, dans la limite de leurs droits fixés dans le contrat du groupement ou à défaut, à parts égales ».

Art. 34. — Les dispositions de l'a*rticle 137* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 137. — L'impôt est dû à raison des bénéfices réalisés en Algérie.

Sont, notamment considérés comme bénéfices réalisés en Algérie :

— les bénéfices ..... (sans changement jusqu'à) en l'absence d'établissement stable au sens des dispositions fiscales conventionnelles ;

— les bénéfices d'entreprises utilisant ..... (sans changement jusqu'à) ces entreprises ;

— les bénéfices d'entreprises qui, ... (sans changement jusqu'à) d'opérations commerciales.

Lorsqu'une entreprise exerce son ..... (sans changement jusqu'à) des ventes réalisées dans ce territoire ;

— les bénéfices, produits et revenus réalisés en Algérie par des sociétés étrangères, générés par des opérations portant sur les biens qu'elles possèdent en Algérie ;

— les bénéfices dont le droit d'imposition est attribué à l'Algérie en vertu d'une convention fiscale ».

Art. 35. — L'*intitulé* de la section 4 du titre II du code des impôts directs et taxes assimilées, est modifié et rédigé comme suit : *« Exonérations ».*

Art. 36. — Les dispositions de l'*article 138* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 138.* — Sont exonérées de l'impôt sur les bénéfices des sociétés :

I. A titre permanent :

1. Les coopératives de consommation des entreprises et organismes publics ;

2. Les entreprises relevant des associations de personnes à besoins spécifiques agréées ainsi que les structures qui en dépendent ;

3. Les caisses de mutualité agricole au titre des opérations de banques et d'assurances réalisées exclusivement avec leurs sociétaires ;

4. Les coopératives agricoles d'approvisionnement et d'achat ainsi que leurs unions bénéficiant d'un agrément délivré par les services habilités du ministère chargé de l'agriculture et fonctionnant conformément aux dispositions légales et réglementaires qui les régissent, sauf pour les opérations réalisées avec des usagers non sociétaires ;

5. Les sociétés coopératives de production, transformation, conservation et vente de produits agricoles et leurs unions agréées dans les mêmes conditions que celles visées ci-dessus, et fonctionnant conformément aux dispositions légales ou réglementaires qui les régissent, sauf pour les opérations désignées ci-après :

a) les ventes effectuées dans un magasin de détail distinct de leur établissement principal ;

b) les opérations de transformation portant sur les produits ou sous-produits autres que ceux destinés à l'alimentation humaine et animale ou pouvant être utilisés à titre de matière première dans l'agriculture ou l'industrie ;

c) les opérations effectuées avec des usagers non sociétaires que les coopératives ont été autorisées ou astreintes à accepter.

Cette exonération est applicable aux opérations effectuées par les coopératives de céréales et leurs unions avec l'office algérien interprofessionnel des céréales (OAIC) relativement à l'achat, la vente, la transformation, ou le transport de céréales ; il en est de même pour les opérations effectuées par les coopératives de céréales avec d'autres coopératives de céréales dans le cadre de programmes élaborés par l'office ou avec son autorisation.

6. Les revenus issus des activités portant sur le lait cru, destiné à la consommation en l'état ;

7. Les opérations d'exportation de biens et de services à l'exception de celles réalisées par les entreprises de transports terrestres, maritimes, aériens, les réassurances, les banques ainsi que les opérateurs de téléphonie mobile, les titulaires d'autorisation d'établissement et d'exploitation de service de transfert de la voix sur IP (internet) et les entreprises intervenant en amont ou en aval dans le domaine minier par rapport aux opérations d'exportation des produits miniers en l'état brut ou après transformation.

Le bénéfice exonéré est déterminé sur la base des chiffres d'affaires réalisés en devises.

Le bénéfice des dispositions du présent alinéa, est subordonné à la présentation par la société aux services fiscaux compétents, d'un document attestant du versement de ces recettes auprès d'une banque domiciliée en Algérie dans les conditions et les délais fixés par la réglementation en vigueur.

II. A titre temporaire :

1. Les activités exercées par les jeunes promoteurs d'investissements éligibles à l'aide de « l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat » ou du « Fonds national de soutien au micro-crédit » ou de la « Caisse nationale d'assurance-chômage », pour une période de trois (3) années, à compter de leur mise en exploitation.

Si les activités sont exercées dans une zone à promouvoir, la période d'exonération est portée à six (6) années, et ce, à partir de la date de mise en exploitation.

Cette période d'exonération est prorogée de deux (2) années lorsque les promoteurs d'investissements s'engagent à recruter, au moins, trois (3) employés à durée indéterminée.

Le non-respect de l'engagement relatif au nombre de postes d'emploi créés entraîne le retrait de l'agrément et le rappel des droits et taxes qui auraient dû être acquittés.

Lorsqu'une entreprise dont l'activité est déployée par ces jeunes promoteurs, exerce concurremment une activité dans les zones à promouvoir, dont la liste est fixée par voie réglementaire et en dehors de ces zones, le bénéfice exonéré résulte du rapport entre le chiffre d'affaires réalisé dans les zones à promouvoir et le chiffre d'affaires global.

Si les activités exercées par les jeunes promoteurs d'investissements, éligibles à l'aide de « l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat », de la « Caisse nationale d'assurance-chômage » ou du « Fonds national de soutien au micro-crédit », sont implantées dans une zone du Sud bénéficiant de l'aide du « Fonds de gestion des opérations d'investissements publics inscrites au titre du budget d'équipement de l'Etat et de développement des régions du Sud et des Hauts-Plateaux », la période de l'exonération est portée à dix (10) années, à compter de la mise en exploitation.

2. Les entreprises touristiques créées par les promoteurs nationaux ou étrangers à l'exception des agences de tourisme et de voyages pour une période de dix (10) ans.

3. Les agences de tourisme et de voyages ainsi que les établissements hôteliers, pour une période de trois (3) années, à compter du début d'exercice de l'activité.

Le bénéfice exonéré est déterminé sur la base du chiffre d'affaires réalisé en devises.

Le bénéfice des dispositions du présent alinéa, est subordonné à la présentation par la société aux services fiscaux compétents, d'un document attestant du versement de ces recettes auprès d'une banque domiciliée en Algérie dans les conditions et les délais fixés par la réglementation en vigueur ».

Art. 37. — L'*intitulé* de la section 5 du titre II du code des impôts directs et taxes assimilées, comprenant l'*article 138 bis*, est modifié et rédigé comme suit :

« Régime particulier des groupes de sociétés ».

Art. 38. — Les dispositions de l'*article 138 bis* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 138 bis. — 1- Le groupe de sociétés s'entend de toute entité économique de deux ou plusieurs sociétés par actions juridiquement indépendantes, dont l'une appelée « société-mère » tient les autres appelées « membres » sous sa dépendance par la détention directe de 90% ou plus du capital social et dont le capital ne peut être détenu en totalité ou en partie par ces sociétés ou à raison de 90% ou plus par une société tierce éligible en tant que société mère.

Les relations entre sociétés membres du groupe au sens fiscal, doivent être régies exclusivement par les dispositions du code de commerce.

Les sociétés qui cessent de remplir les conditions sus-indiquées, sont exclues d'office du groupe au sens fiscal.

2- Les groupes de sociétés tels que définis dans le présent article et à l'exclusion des sociétés pétrolières, peuvent opter pour le régime du bilan consolidé.

La consolidation s'entend de celle de l'ensemble des comptes du bilan. L'option est faite par la société mère et acceptée par l'ensemble des sociétés membres. Elle est irrévocable pour une durée de quatre (4) ans.

En cas de l'exercice concomitant de plusieurs activités relevant de différents taux par les sociétés membres du groupe, les bénéfices résultant de la consolidation sont imposables au titre de chaque taux, suivant la quote-part des chiffres d'affaires déclarés pour chaque segment d'activité ».

Art. 39. — Les dispositions de l'*article 138 ter* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 40. — L'*intitulé* de la section 6 du titre II du code des impôts directs et taxes assimilées, comprenant les articles de *139* à *147 bis*.1, est modifié et rédigé comme suit : *« Détermination du résultat fiscal »*.

Art. 41. — Les dispositions de l'*article 140* du code impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 140. — 1) Le résultat fiscal est déterminé d'après le résultat comptable des opérations de toute nature, tenant compte de la législation et de la réglementation fiscales en vigueur, effectuées par chacun des établissements, unités ou exploitations dépendant d'une même entreprise y compris, notamment les cessions d'éléments de l'actif, soit en cours soit en fin d'exploitation.

2) Le bénéfice net est constitué ..... (sans changement jusqu'à) les provisions justifiées.

3) Le bénéfice imposable ..... (sans changement jusqu'à) la méthode comptable, à l'avancement indépendamment.. ..... (sans changement jusqu'à) des charges, de produits et de résultats selon l'avancement de l'opération.

4) La valorisation des produits et charges libellés en monnaies étrangères est effectuée sur la base du taux de change en vigueur à la date de leur réalisation.

Les créances et les dettes libellées en monnaies étrangères sont évaluées à la clôture de chaque exercice, sur la base du dernier taux de change. Les gains et les pertes de change qui en découlent ne rentrent pas dans la détermination du résultat fiscal de l'exercice de leur constatation. Ces derniers sont rapportés au résultat fiscal de l'exercice de leur réalisation ».

Art. 42. — Il est créé au sein du code des impôts directs et taxes assimilées, un *article 140 bis* rédigé comme suit :

« Art. 140 bis. — Pour la détermination du résultat fiscal, et sous réserve des autres conditions particulières prévues par le présent code, la déductibilité des charges de toutes natures est subordonnée au respect des conditions ci-après :

— la charge doit être exposée dans l'intérêt direct de l'exploitation et se rattacher à la gestion normale de l'entreprise ;

— la charge doit être effective et appuyée de pièces justificatives dûment établies ;

— la charge doit se traduire par la diminution de l'actif net ;

— la charge doit être comptabilisée et comprise dans le résultat de l'exercice de son engagement ».

Art. 43. — Les dispositions de l'*article 141* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 141. — Le résultat fiscal est établi sous déduction de toutes charges, celles-ci comprenant notamment :

1) Les frais généraux de toute nature ..... (sans changement jusqu'à) à leur paiement effectif au cours de l'exercice ;

2) La valeur des biens d'équipement ..... (sans changement jusqu'à) aux dispositions du code de commerce ;

3) Les amortissements ..... (sans changement jusqu'à) ou d'exploitation, conformément aux dispositions de l'article 174 du présent code.

Les éléments de faible valeur dont le montant hors taxe n'excède pas 60.000 DA, peuvent être constatés comme charge déductible de l'exercice de leur rattachement.

Les biens acquis à titre gratuit sont inscrits à l'actif pour leur valeur vénale.

Toutefois, la base de calcul des annuités d'amortissement déductibles est limitée, pour ce qui est des véhicules de tourisme, à une valeur d'acquisition unitaire de 3.000.000 DA.

Ce plafond de 3.000.000 DA ne s'applique pas lorsque le véhicule de tourisme constitue l'outil principal de l'activité de l'entreprise.

La base d'amortissement des immobilisations ..... (sans changement jusqu'à) crédit-bail.

4) Les impôts ..... (sans changement jusqu'à) de leur ordonnancement.

5) Les provisions constituées ..... (sans changement jusqu'à) avec les autres formes de provisions.

6) abrogé.

7) abrogé ».

Art. 44. — Il est créé au sein du code des impôts directs et taxes assimilées, un *article 142 bis* rédigé comme suit :

« Art. 142 bis. — 1) Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 du présent article, les bénéfices des entreprises de production sont soumis au taux réduit prévu à l'article 150 du présent code, dans la limite du bénéfice imposable déclaré, lorsqu'ils sont destinés, au cours de l'exercice de réalisation dudit bénéfice, à l'acquisition de biens d'équipements de production en relation avec l'activité exercée.

Cette disposition s'applique également pour les bénéfices ayant concouru à l'acquisition d'actions, de parts sociales ou de titres assimilés, permettant la participation à raison d'au moins, 90% dans le capital d'une autre société de production de biens, de travaux ou de services, sous réserve de la libération de la totalité du montant réinvesti.

Les bénéfices correspondant au montant des investissements réalisés, n'ayant pas été soumis au taux réduit au titre de l'exercice de réalisation, ne peuvent bénéficier de ces dispositions au titre des exercices suivants.

2) Pour bénéficier du taux réduit de l'IBS, les sociétés doivent, d'une part, mentionner distinctement dans leur déclaration annuelle de résultat, les bénéfices susceptibles d'être taxés à ce taux, et d'autre part, joindre la liste détaillée des investissements réalisés, avec indication des informations ci-après :

— la nature des équipements acquis ;

— la date d'inscription de ces équipements à l'actif ;

— le coût d'acquisition de ces équipements ;

— les éléments d'identification et de localisation des sociétés, objet de la prise de participation, ainsi que le nombre de titres acquis.

Les investissements réalisés, pour un montant équivalent à la fraction du bénéfice taxé au taux réduit de l'IBS, doivent être conservés à l'actif des sociétés pendant une durée d'au moins, cinq (5) années, à compter de la date de leur inscription à l'actif.

Le non-respect de l'une des conditions édictées par le présent article entraîne le rappel de l'IBS non acquitté, majoré d'une pénalité de 25% ».

Art. 45. — Les dispositions de l'*article 147 bis* du code des impôts directs et des taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 46. — Les dispositions de l'*article 150* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 150. — 1) Le taux de l'impôt sur les bénéfices des sociétés ..... (sans changement jusqu'à) 26%, pour les autres activités.

En cas de l'exercice concomitant de plusieurs activités relevant de différents taux, les bénéfices imposables au titre de chaque taux, sont déterminés suivant la quote-part des chiffres d'affaires déclarés ou imposés pour chaque activité.

Nonobstant les dispositions de l'article 4 ..... (sans changement jusqu'à) au secteur.

Les bénéfices réinvestis, suivant les conditions fixées à l'article 142 bis du présent code, sont soumis à l'IBS au taux réduit de 10%. Ce taux s'applique aux résultats des exercices 2022 et suivants.

2) Les taux des retenues à la source de l'impôt sur les bénéfices des sociétés sont fixés comme suit :

• 10%, ... (sans changement) ..... ;

• 40%, ... (sans changement) ..... ;

• 20%, ... (sans changement) ..... ;

• 30%, ... (sans changement) ..... ;

• 10%, ... (sans changement) ..... ;

• 15%, ... (sans changement) ..... ;

• 5%, libératoire d'impôts, pour les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés.

3) Les plus-values de cession d'actions ..... (sans changement jusqu'à) un taux de 20% ».

Art. 47. — Il est créé au sein du code des impôts directs et taxes assimilées, un *article 153 bis*, rédigé comme suit :

« Art. 153 bis. — Les sociétés membres d'un groupement constitué conformément aux dispositions du code de commerce, sont tenues de déposer au niveau des services fiscaux de rattachement de leur siège :

— une copie du contrat de groupement, dans un délai de trente (30) jours, à compter de la date de constitution du groupement. En cas de résiliation du contrat, les services fiscaux sont informés dans les mêmes conditions ;

— les copies des contrats de travaux, de fournitures ou de services, ainsi que les avenants à ces contrats, conclus par le groupement, dans les trente (30) jours qui suivent la date de leur signature.

Tout manquement à ces obligations, entraîne l'application de la sanction prévue à l'article 194-5 du présent code ».

Art. 48. — Les dispositions de l'*article 161* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 161. — Les entreprises étrangères sont tenues :

1) d'adresser, par lettre recommandée, avec accusé de réception, au service fiscal gestionnaire, dont dépend le lieu d'imposition, dans le mois qui suit celui de leur installation en Algérie, un exemplaire du contrat conclu.

Tout avenant ou modification au contrat principal doit être porté à la connaissance du service fiscal gestionnaire dans les dix (10) jours de son établissement.

Dans les quinze (15) jours qui suivent la réception de ces documents, le service fiscal gestionnaire, dont dépend le lieu d'imposition, signifie aux entreprises étrangères contractantes les obligations qui leur incombent.

Tout manquement à ces obligations, entraîne l'application de la sanction prévue à l'article 194-5 du présent code.

2) de tenir un livre ..... (sans changement jusqu'à) des locations de toute nature ».

Art. 49. — Les dispositions de l'*article 162 bis* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 162 bis. — Les entreprises n'ayant pas d'installation professionnelle permanente en Algérie ..... (sans changement jusqu'à) n'excède pas 183 jours dans une période quelconque de douze (12) mois, sont dispensées des obligations prévues aux articles 161-2, 162 et 183 du présent code ».

Art. 50. — Les dispositions de l'*article 169* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 169. — 1) Ne sont pas déductibles pour la détermination du résultat fiscal :

— les dépenses, charges ..... (sans changement jusqu'à) affectés à l'exploitation ;

— les cadeaux de toute autre nature, à l'exclusion de ceux ayant un caractère publicitaire lorsque leur valeur unitaire ne dépasse pas 1.000 DA, dans la limite d'un montant global de cinq cent mille dinars (500.000 DA) ;

— les subventions et les dons à l'exception de ceux consentis au profit des établissements et associations à vocation humanitaire, lorsqu'ils ne dépassent pas un montant annuel de quatre millions de dinars (4.000.000 DA) ;

— les frais de réception, ... (sans changement jusqu'à) à l'exploitation de l'entreprise ;

— les charges, remplissant ..... (sans changement jusqu'à) trois cent mille dinars (300.000 DA) en TTC ;

— les frais pris en charge ..... (sans changement jusqu'à) sans lien avec l'activité exercée.

2) Toutefois, les sommes consacrées au sponsoring ..... (sans changement jusqu'à) sont fixées par voie réglementaire ;

3) ..... (sans changement) ..... ;

4) Les dépenses liées à la promotion médicale ..... (sans changement jusqu'à) les frais de lancement des produits ;

5) Ne sont pas admises en déduction :

— les transactions, amendes, confiscations, pénalités, de quelque nature que ce soit, mises à la charge des contrevenants aux dispositions légales, ainsi que les pénalités contractuelles lorsqu'elles sont versées à des personnes non imposables en Algérie ;

— la fraction des loyers des véhicules de tourisme supérieure à 200.000 DA par année, ainsi que celle des dépenses d'entretien et de réparation des véhicules de tourisme ne constituant pas l'outil principal de l'activité, supérieure à 20.000 DA par véhicule ;

— la taxe de formation professionnelle et la taxe d'apprentissage ».

Art. 51. — Les dispositions de l'*article 184* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 184. — Lorsqu'un contribuable a transféré, soit le siège de la direction de son entreprise ou exploitation, soit le lieu de son principal établissement ou de l'exercice de sa profession, soit son domicile ou sa résidence principale, l'établissement des cotisations dont il est redevable au titre de l'impôt sur le revenu global, de l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou de l'impôt forfaitaire unique, tant pour l'exercice au cours duquel s'est produit le changement que pour les exercices antérieurs non atteints par la prescription, relève de la compétence du service fiscal du lieu d'imposition qui correspond à la nouvelle situation ».

Art. 52. — Les dispositions de l'*article 185* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 53. — Les dispositions de l'*article 190 bis* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 190 bis. — Toute insuffisance de déclaration constatée lors d'un contrôle fiscal de contribuables bénéficiant d'avantages fiscaux ou de l'application de régimes préférentiels, conformément aux dispositions fiscales conventionnelles, donne lieu à un rappel de droits et taxes dans les conditions de droit commun, et ce, nonobstant l'exonération accordée tant par le régime de droit commun que par les dispositions fiscales conventionnelles appliquées ».

Art. 54. — Les dispositions de l'*article 194* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 194. — 1) Le contribuable qui n'a pas souscrit ..... (sans changement jusqu'à) prévues audit code ;

2) Les sociétés et autres personnes morales ..... (sans changement jusqu'à) l'impôt sur le revenu global ;

3) ..... (sans changement) ..... ;

4) Sont passibles d'une amende fiscale ..... (sans changement jusqu'à) ces mêmes articles ;

5) Sont passibles d'une amende fiscale d'un montant de 500.000 DA, les manquements aux obligations prévues aux articles 153 bis et 161 du présent code ;

6) les contribuables qui ne fournissent pas à l'appui de leur déclaration annuelle de résultat, l'état prévu à l'article 224-1 du présent code, sont passibles d'une pénalité fiscale fixée à 2% du chiffre d'affaires annuel de l'exercice concerné ».

Art. 55. — Les dispositions de l'*article 194 ter* du code des impôts directs et taxes assimilées sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 194 ter. — En cas de constat de flagrance ..... (sans changement jusqu'à) excède la limite de 8.000.000 DA prévue en matière de régime de l'impôt forfaitaire unique par l'article 282 ter du code des impôts directs et taxes assimilées.

Outre les sanctions prévues précédemment, ... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 56. — Il est créé au sein de la première partie du code des impôts directs et taxes assimilées un *titre IV* dénommé « Taxe de formation professionnelle et taxe d'apprentissage », composé de *sept sections* comprenant les *articles* de *196 bis* à *196 octies*, rédigés comme suit :

« TITRE IV

TAXE DE FORMATION PROFESSIONNELLE ET TAXE D'APPRENTISSAGE »

Section 1

Champ d'application

« Art. 196 bis. — Sont soumis à la taxe de formation professionnelle et à la taxe d'apprentissage, les employeurs établis ou domiciliés en Algérie, à l'exception des institutions et administrations publiques ».

Section 2

Exonérations

« Art. 196 ter. — Bénéficient de l'exonération de la taxe de formation professionnelle, les employeurs ayant moins de vingt (20) employés ».

Section 3

Détermination de l'assiette de la taxe

« Art. 196 quater. — Les employeurs cités à l'article 196 bis, sont tenus de consacrer un montant minimum égal à 1% de la masse salariale annuelle, aux actions de formation professionnelle continue de leur personnel et un montant minimum égal à 1% de la masse salariale annuelle aux actions de formation en apprentissage.

L'assiette de chaque taxe correspond à 1% de la masse salariale annuelle.

Par masse salariale annuelle, il est entendu les rémunérations brutes versées aux employés avant déduction des cotisations sociales et de retraites ainsi que de l'IRG/salaires ».

Section 4

Modalités de détermination du taux d'imposition

« Art. 196 quinquies. — Le taux de chacune de ces deux taxes, est égal à la différence entre :

— d'une part, le taux de 1% prévu à l'article 196 quater du présent code ;

— et d'autre part, le ratio résultant des dépenses de formation ou d'apprentissage effectivement réalisées par rapport à la masse salariale annuelle.

Il est entendu par :

— dépenses de formation professionnelle, celles relatives à la formation, au transport, à l'hébergement, à la restauration et à l'assurance supportées par l'employeur dans ce cadre ;

— dépenses d'apprentissage, celles engagées dans l'apprentissage, les primes accordées aux maîtres de stages, les présalaires accordés aux apprentis, le coût des fournitures, des vêtements professionnels et des outils utilisés par les apprentis, ainsi que toutes les dépenses entrant directement ou indirectement dans le cadre des actions d'apprentissage.

Lorsque le taux de 1% de la masse salariale annuelle devant être consacré aux actions de formation en apprentissage n'est pas atteint, pour des motifs dûment justifiés, le différentiel dégagé peut être affecté aux actions de formation professionnelle ».

Section 5

Modalités de déclaration et de paiement

« Art. 196 sexies. — Les employeurs sont tenus de souscrire une déclaration spéciale, fournie par l'administration fiscale ou téléchargeable via son site web, tenant lieu de bordereau d'avis de versement et de s'acquitter du montant des taxes exigibles, au titre de l'exercice clos, auprès de la recette des impôts dont relève le lieu d'implantation du siège social ou de l'établissement principal pour les personnes morales, ou le lieu d'activité pour les personnes physiques, au plus tard, le 20 février de l'année suivant celle au titre de laquelle les taxes sont dues.

La déclaration prévue au paragraphe précédent doit également être souscrite par les employeurs, même en l'absence de taxes exigibles ».

Section 6

Sanctions applicables

« Art. 196 septies. — En cas d'insuffisance dans la déclaration, il est fait application des dispositions de l'article 193 du présent code.

Si l'employeur n'a pas souscrit la déclaration spéciale citée ci-dessus, après expiration du délai imparti, il est fait application des sanctions prévues à l'article 192 du présent code ».

Section 7

Dispositions particulières

« Art. 196 octies. — Les modalités d'application des articles 196 bis à 196 septies du présent code, sont déterminées par un arrêté conjoint du ministre chargé des finances et du ministre chargé de la formation et de l'enseignement professionnels ».

Art. 57. — Les dispositions de l'*article 217* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 217. — La taxe est due ..... (sans changement jusqu'à) dans la catégorie des bénéfices industriels et commerciaux ou de l'impôt sur les bénéfices des sociétés.

Toutefois, ... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 58. — Les dispositions de l'*article 218* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 218.* — Les dispositions des articles 13, 13 bis - 1, 13 bis - 2 et 138 du présent code sont applicables pour l'assiette de cette taxe ».

Art. 59. — Les dispositions des *articles 219, 220* et *222* du code des impôts directs et taxes assimilées sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 219.* — Sous réserve des dispositions ..... (sans changement jusqu'à) réalisés pendant l'année.

Bénéficient d'une réfaction de 25% :

— le montant des recettes provenant des activités du bâtiment, de travaux publics et hydrauliques.

Bénéficient d'une réfaction de 30% :

— ..... (sans changement) ..... ;

— ..... (sans changement) .....

Bénéficient d'une réfaction de 50% :

— ..... (sans changement) ..... ;

— le montant des opérations de vente au détail portant sur le médicament à la double condition :

* d'être classé bien stratégique conformément à la législation et à la réglementation en vigueur ; et

* que la marge de vente au détail soit située entre 10 et 30%.

Bénéficie d'une réfaction de 75% :

— le montant des opérations ..... (le reste sans changement) ..... ».

« *Art. 220.* — Sont exclus de la base imposable de cette taxe :

1°) Le montant des opérations de vente réalisées par les producteurs ;

2°) et 3°) ..... (sans changement) ..... ;

4°) Le montant des opérations de vente au détail portant sur les biens stratégiques, conformément à la législation et à la réglementation en vigueur, lorsque la marge de détail n'excède pas 10% ;

5°) à 8°) ..... (sans changement) ..... ».

« *Art. 222.* — Le taux de la taxe sur l'activité professionnelle est fixé à 1,5 %.

Toutefois, le taux de la TAP est porté à 3% ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 60. — Les dispositions des *articles 252* et *256* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 252.* — Sont exonérés de la taxe foncière sur les propriétés bâties :

1) à 3) ..... (sans changement) ..... ;

4) Les constructions et additions de constructions servant aux activités exercées par les jeunes promoteurs d'investissements agréés dans le cadre de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat, du Fonds national de gestion du micro-crédit et de la Caisse nationale d'assurance chômage pour une durée de trois (3) ans, à compter de la date de sa réalisation.

La durée d'exonération est de six (6) années, lorsque ces constructions et additions de constructions sont installées dans des zones à promouvoir ;

5) le logement public locatif ..... (le reste sans changement) ..... ».

« *Art. 256.* — La valeur locative fiscale est pondérée par des coefficients et ce, selon les zones et les sous-zones.

Le classement des communes par zone et sous-zone et les coefficients qui y sont applicables sont fixés par un arrêté conjoint du ministre chargé des finances et du ministre chargé des collectivités locales ».

Art. 61. — Les *titres A, B* et *C* de la section 4 du premier chapitre du sous-titre I du titre V du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogés. Les articles y correspondant, sont modifiés et rédigés comme suit :

« *Art. 257.* — La valeur locative fiscale est fixée comme suit :

Désignation	Valeur locative
Immeubles ou parties d'immeubles à usage d'habitation	520 DA
Locaux commerciaux et industriels	1038 DA
Terrains constituant la dépendance des propriétés bâties situées dans des secteurs urbanisés	14 DA
Terrains constituant la dépendance des propriétés bâties situées dans des secteurs urbanisables	12 DA

« *Art. 258.* — ..... (sans changement) ..... ».

« *Art. 260.* — ..... (sans changement) ..... ».

« *Art. 261.* — a) ..... (sans changement) ..... ».

Art. 62. — Les dispositions des articles 259 et 261 du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 63. — Les dispositions des *articles 261-b* et *261-d)*, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 261.* — b) La taxe est calculée ..... (sans changement jusqu'à) ci-dessous :

— propriétés ..... (sans changement jusqu'à) 3%.

Toutefois, pour les propriétés secondaires bâties à usage d'habitation, non occupées, détenues par les personnes physiques et non données en location, il est fait application du taux majoré de 7% au titre de la taxe foncière.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont fixées par un arrêté conjoint des ministres chargés des finances et des collectivités locales.

La catégorie des biens ..... (le reste sans changement) ..... ».

« *Art. 261-* d). — La taxe foncière est établie ..... (sans changement jusqu'à), notamment pour :

1) les terrains situés dans les secteurs urbanisés ou urbanisables ;

2) à 4) ..... (sans changement)..... ».

Art. 64. — Les *titres des points 1, 2, 3* et *4* de la section 3 du chapitre II du sous-titre I du titre V du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogés et l'*article 261-f)* est modifié et rédigé comme suit :

« *Art. 261-*f). — La base d'imposition résulte du produit de la valeur locative fiscale des propriétés non bâties exprimées au mètre carré ou à l'hectare, selon le cas, par la superficie imposable ».

Art. 65. — Est créé au sein de la troisième section du deuxième chapitre du sous-titre I du titre V du code des impôts directs et taxes assimilées, les *articles 261-f) bis*, *261-f) ter* et 2*61-p) ter,* rédigés comme suit :

« *Art. 261-f bis).* — La valeur locative fiscale est pondérée par des coefficients déterminés par zone.

Le classement des terrains par zone et les coefficients qui y sont applicables, sont fixés par un arrêté conjoint des ministres chargés des finances et des collectivités locales ».

« *Art. 261-f ter).* — La valeur locative fiscale est fixée comme suit :

Désignation	Valeur locative
Terrains situés dans des secteurs urbanisés	• 100 DA, pour les terrains à bâtir • 18 DA, pour les autres terrains servant de parcs de loisir, jardins de jeux ne constituant pas des dépendances des propriétés bâties
Terrains situés dans des secteurs à urbaniser à moyen terme et secteur d'urbanisation future	• 34 DA, pour les terrains à bâtir • 14 DA, pour les autres terrains servant de parcs de loisir, jardins de jeux ne constituant pas des dépendances des propriétés bâties
Carrières, sablières, mines à ciel ouvert, salines et marais salants	• 34 DA
Terres agricoles	• 994 DA/ Hectare pour les terrains en sec • 5962 DA/ Hectare pour les terrains irrigués

« *Art.261-p) ter.* — Sont exemptées de la taxe sur l'exploitation agricole, les dunes sabrées (les grands ergs) (sayfiya).

Art. 66. — Les dispositions des *articles 261-r), 261-s), 261-t)* et *262 ter)* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 261-r).* — Les constructions nouvelles, quels que soient leur usage (habitation, commercial ou industriel, etc.) et la qualité de leur propriétaire (personne physique ou morale) ainsi que les changements ..... (le reste sans changement) ..... ».

« *Art. 261-s).* — Pour la première année ..... (sans changement jusqu'à) à faire parvenir aux services des impôts territorialement compétents.

Les contribuables exerçant une activité soumise au régime du réel d'imposition doivent souscrire une déclaration au niveau du service fiscal gestionnaire, selon un modèle fourni par l'administration fiscale. Cette déclaration doit comporter la désignation des biens et le montant de la taxe correspondante pour chaque commune à laquelle le produit de la taxe doit lui être reversé.

Les contribuables concernés disposent de la possibilité de souscrire la déclaration suscitée par voie dématérialisée via le portail web de l'administration fiscale ».

« Art. 261-t). — Sans préjudice de l'application des sanctions prévues au présent code, le défaut de souscription des déclarations prévues aux articles 261-r) et 261-s) ci-dessus, donne lieu, à l'application d'une amende à l'encontre des contribuables concernés dont les montants sont fixés comme suit :

— pour les locaux à usage d'habitation : 10.000 DA pour les locaux sis dans des immeubles collectifs et 20.000 DA pour les maisons individuelles, y compris leur dépendance ;

— pour les locaux à usage commercial et industriel : l'amende est égale au double de la valeur locative fiscale calculée, par mètre carré, sans que le minimum ne soit inférieur à 20.000 DA, ni supérieur à 100.000 DA ;

— pour les terrains, l'amende est égale au double de la valeur locative fiscale, calculée par mètre carré ou à l'hectare, selon le cas.

A titre exceptionnel pour l'année 2022, les amendes, ci-dessus citées, ne sont pas applicables lorsque la déclaration est souscrite entre le 22 mai et le 22 août 2022 ».

« Art. 262 ter. — La présentation d'un extrait de rôles apuré, délivré par le receveur des impôts, est nécessaire ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 67. — Les dispositions des *articles 263, 263 bis* et *263* ter du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 263. — Il est établi au profit des communes .....(sans changement jusqu'à) sur toutes les propriétés bâties. Le recouvrement de cette taxe est assuré par le receveur des impôts compétent ».

« Art. 263 bis. — La taxe d'enlèvement des ordures ménagères ..... (sans changement jusqu'à) usufruitiers.

Les exceptions prévues à l'article 261-i) du présent code sont étendues à cette taxe.

Hormis les cas prévus à l'alinéa précédent, la taxe est à la charge du locataire ..... (le reste sans changement) ..... ».

« Art. 263 ter. — Le montant des tarifs de la taxe est fixé comme suit :

• 2.000 DA par local à usage d'habitation ;

• 10.000 DA par local à usage professionnel, commercial, artisanal ou assimilé ;

• 18.000 DA par terrain aménagé pour camping et caravanes ;

• 80.000 DA par local, à usage industriel, commercial, artisanal ou assimilé produisant des quantités de déchets supérieures à celles des catégories ci-dessus.

Des coefficients de pondération sont applicables à ces tarifs en fonction des zones et sous-zones des communes.

Les modalités d'application de cet article, notamment la classification des communes en zones et sous-zones et les critères d'appréciation des quantités de déchets citées au quatrième point suscité du présent article, sont fixées par un arrêté conjoint des ministres chargés des finances et des collectivités locales ».

Art. 68. — Les dispositions de l'*article 263 quater* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 69. — Il est créé au sein du *titre V* du code des impôts directs et taxes assimilées un troisième sous-titre intitulé *« Taxe de séjour »* composé de cinq sections et comprenant les articles de *266 bis* à *266 octies*, rédigés comme suit :

« SOUS- TITRE 3

TAXE DE SEJOUR »

Section 1

Champ d'application

« Art. 266 bis. — Il est institué une taxe de séjour au profit des communes ».

« Art. 266 ter. —Sont assujetties à la taxe de séjour, les personnes qui séjournent dans les communes dans lesquelles elles ne possèdent pas de résidence au titre de laquelle, elles sont passibles de la taxe foncière ».

« Art. 266 quater. — La taxe est établie et perçue, au titre de l'hébergement des personnes, par les établissements hôteliers suivants :

— les hôtels ;

— les complexes touristiques ou villages de vacances ;

— les appart-hôtels ou résidences hôtelières ;

— les motels ou relais routiers ;

— les campings touristiques ;

— autres établissements hôteliers et d'hébergement non cités ci-dessus ».

Section 2

Tarifs applicables

« Art. 266 quinquies. — Le tarif de la taxe est établi par personne et par journée de séjour comme suit :

• 600 DA pour les établissements hôteliers classés cinq (5) étoiles ;

• 500 DA pour les établissements hôteliers classés quatre (4) étoiles ;

• 300 DA pour les établissements hôteliers classés trois (3) étoiles ;

• 200 DA pour les établissements hôteliers classés deux (2) étoiles ;

• 100 DA pour les établissements hôteliers classés une (1) étoile ».

Section 3

Réductions applicables

« Art. 266 sexies. — Une réduction au titre de la taxe de séjour est accordée aux familles séjournant dans des établissements hôteliers, hors ceux classés quatre (4) et cinq (5) étoiles, à raison de 10% par enfant à charge ».

Section 4

Modalités de reversement

« Art. 266 septies. — La taxe de séjour collectée est reversée mensuellement par les établissements hôteliers auprès de la recette des impôts dont ils relèvent.

Les établissements disposant de plusieurs hôtels, doivent souscrire une déclaration du montant de la taxe collectée au niveau de chaque commune, et ce, selon le modèle d'imprimé fourni par l'administration fiscale ».

Section 5

Sanctions applicables

« Art. 266 octies. — En cas d'insuffisance dans la déclaration, il est fait application des dispositions de l'article 193 du présent code.

Si le contribuable n'a pas souscrit la déclaration spéciale citée ci-dessus, après expiration du délai imparti, il est fait application des sanctions prévues à l'article 192 du présent code ».

Art. 70. — Les dispositions de l'*article 224* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 224. — 1) Toute personne physique ou morale passible de la taxe est tenue de souscrire, chaque année auprès du service fiscal dont dépend le lieu d'imposition, en même temps que les déclarations prévues aux articles 18 et 151 du code des impôts directs et taxes assimilées, une déclaration du montant du chiffre d'affaires de la période soumise à taxation.

La déclaration doit faire apparaître ..... (sans changement jusqu'à) des quantités livrées.

Le défaut de production de l'état cité ci-dessus, est passible de la pénalité prévue à l'article 194-6 du présent code ;

2) Les contribuables sont tenus de produire..... (sans changement jusqu'à) du lieu de leur installation ;

3) Les contribuables sont tenus de présenter, à toute réquisition de l'administration fiscale, les documents comptables et justifications nécessaires à la vérification de leurs déclarations.

Aussi, les contribuables soumis à la taxe sur l'activité professionnelle ou exonérés, sont tenus, sous peine de l'application de l'amende prévue à l'article 194-4 du présent code :

— de procéder, ... (sans changement jusqu'à) la direction générale des impôts ;

— de présenter, ... (sans changement jusqu'à) ont été enregistrés ces opérations.

4) Les entreprises soumises à l'obligation ..... (sans changement jusqu'à) la vérification des modifications apportées ;

5) Les contribuables exonérés de la taxe sur l'activité professionnelle sont, également, soumis aux obligations prévues par les dispositions des alinéas 1, 2, 3 et 4 du présent article ».

Art. 71. — Les dispositions de *l'article 281 bis* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 281 bis. — Les immeubles quelle que soit leur nature, sont estimés d'après leur valeur vénale, déterminée selon les tarifs de référence fixés par l'administration fiscale ».

Art 72. — Les dispositions de l'*article 281 quater* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont abrogées.

Art. 73. — Les dispositions de l'*article 282 ter* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 282 ter. — Sont soumis au régime de l'impôt forfaitaire unique, les personnes physiques exerçant une activité industrielle, commerciale, artisanale ainsi que les coopératives d'artisanat d'art et traditionnelles, dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas huit millions de dinars (8.000.000 DA), à l'exception de celles ayant opté pour le régime d'imposition d'après le bénéfice réel.

Sont exclus de ce régime d'imposition :

De 1- à 8- ..... (sans changement) ..... ;

9-les professions non commerciales.

Le régime de l'impôt forfaitaire ..... (sans changement jusqu'à) pour l'année suivante ».

Art. 74. — Les dispositions de l'*article 282 quater* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 282 quater.* — Les contribuables soumis à l'impôt forfaitaire unique, ... (sans changement jusqu'à) excède le seuil de huit millions de dinars (8.000.000 DA) ..... (sans changement jusqu'à) taux correspondant.

..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 75. — Les dispositions de l'*article 282 quinquies* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 282 quinquies*. — Lorsqu'un contribuable exploite simultanément, dans une même localité ou dans des localités différentes, plusieurs établissements, boutiques, magasins, ateliers, chacun d'entre eux est considéré comme une entreprise en exploitation distincte, faisant l'objet d'une imposition séparée, dès lors que la somme de leurs chiffres d'affaires ne dépasse pas le seuil de 8.000.000 DA.

Dans le cas où la somme de ces chiffres d'affaires dépasse ledit seuil, le contribuable concerné sera versé au régime d'imposition d'après le bénéfice du réel, au titre de chacune de ses activités, à compter de l'année qui suit celle du dépassement ».

Art. 76. — Les dispositions de l'*article 355* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 355. — 1)* L'impôt sur le revenu au titre des bénéfices industriels et commerciaux et des bénéfices des professions non commerciales, donne lieu au cours de l'année imposable au paiement par bordereau avis de versement, de deux (2) acomptes, du 20 février au 20 mars et du 20 mai au 20 juin, au lieu d'activité.

La liquidation du solde de l'impôt est opérée par les contribuables et le montant y afférent est également versé par bordereau avis de versement, au plus tard, le vingt (20) du mois qui suit la date limite de dépôt des déclarations prévues aux articles 18 et 31bis du présent code.

2) L'impôt sur le revenu au titre des revenus agricoles, donne lieu au cours de l'année imposable au paiement par bordereau avis de versement, d'un (1) seul acompte, du 20 septembre au 20 octobre, au lieu de situation de l'exploitation.

Le solde de l'impôt sur le revenu, tel qu'il résulte de la liquidation opérée par le service des impôts, est recouvré par voie de rôles dans les conditions fixées à l'article 354 du présent code.

3) Le montant de chaque acompte est égal à 30% des cotisations mises à la charge du contribuable concernant la dernière année au titre de laquelle il a été imposé.

Les nouveaux contribuables doivent acquitter spontanément leurs acomptes provisionnels sur la base des cotisations qui auraient été mises à leur charge, au cours de la dernière année d'imposition si elles avaient été imposées pour les bénéfices et revenus, identiques à ceux réalisés au cours de leur première année d'activité.

Si l'un des acomptes n'a pas été intégralement versé dans les délais fixés ci-dessus, une majoration de 10% est appliquée aux sommes non réglées et, le cas échéant, prélevée d'office sur les versements effectués tardivement.

Lorsque les acomptes payés sont supérieurs au montant de l'impôt, la différence donne lieu à un excédent de versement qui peut être imputé sur les prochains acomptes, ou sollicité, le cas échéant, en remboursement.

4) Le contribuable qui estime que le montant des acomptes déjà versés au titre d'une année est égal ou supérieur aux cotisations dont il sera finalement redevable pourra se dispenser d'effectuer de nouveaux versements d'acomptes prévus pour cette année en remettant au receveur des impôts du lieu d'imposition, quinze (15) jours, avant la date d'exigibilité du prochain versement à effectuer, une déclaration datée et signée.

Si, par la suite, cette déclaration est reconnue inexacte, la majoration de 10% sera appliquée aux sommes qui n'auront pas été versées aux échéances prévues.

5) Un arrêté du ministre chargé des finances modifiera, en tant que de besoin, les dates d'exigibilité et les périodes de paiement des acomptes provisionnels.

6) Le montant de l'impôt dû par les personnes physiques au titre de l'IRG, catégorie des bénéfices industriels et commerciaux et des bénéfices des professions non commerciales, ne peut être inférieur, pour chaque exercice, et quel que soit le résultat réalisé, à 10.000 DA.

Ce minimum d'imposition doit être acquitté auprès du receveur des impôts du lieu d'activité, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit celui de la date légale limite de dépôt de la déclaration spéciale, que cette déclaration ait été produite ou non.

Pour l'IRG catégorie revenus agricoles, ce minimum forfaitaire est recouvré par voie de rôles dans les conditions fixées à l'article 354 du présent code ».

Art. 77. — Les dispositions de l'*article 356* du code des impôts directs et taxes assimilées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 356. — 1) L'impôt sur les bénéfices des sociétés ..... (sans changement jusqu'à) des retenues à la source prévues par les dispositions du présent code ;

2) L'impôt sur les bénéfices ..... (sans changement jusqu'à) à trois (3) versements d'acomptes, devant être acquittés respectivement, au plus tard, le 20 mars, le 20 juin et le 20 novembre de l'année suivant celle au cours de laquelle sont réalisés les bénéfices, ... (le reste sans changement)..... ;

3) ..... (sans changement) ..... ;

4) ..... (sans changement) ..... ;

5) Lorsque le dernier exercice clos est présumé non imposable, ... (sans changement jusqu'à) datée et signée.

Si, par la suite, cette déclaration est reconnue inexacte, les pénalités prévues à l'article 402 du présent code seront appliquées aux sommes qui n'auront pas été versées aux échéances prévues ;

6) ..... (sans changement) ..... ;

7) ..... (sans changement) ..... ;

8) Abrogé.

9) Le montant de l'impôt dû par les personnes morales au titre de l'IBS, ne peut être inférieur, pour chaque exercice, quel que soit le résultat réalisé, à 10.000 DA.

Ce minimum d'imposition doit être acquitté auprès du receveur des impôts compétent, dans les vingt (20) premiers jours du mois qui suit celui de la date légale limite de dépôt de la déclaration annuelle, que cette déclaration ait été produite ou non ».

Art. 78. — Les dispositions de l'*article 15 bis* du code de l'enregistrement sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 15 bis.* — Les actes notariés ..... (sans changement jusqu'à) les redevables.

Ils doivent indiquer, en sus de l'état civil, le numéro d'identification national unique, porté sur les documents officiels d'identité, de circulation et de voyage ou le numéro d'acte de naissance inscrit au registre ad hoc de la commune de naissance des parties en cause, ou le numéro d'identification fiscale de toute personne inscrite au répertoire national de la population fiscale.

Outre l'obligation faite au notaire de vérifier l'identité et l'état civil des parties contractantes.

A défaut, ... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 79. — Il est inséré au sein du code de l'enregistrement, sous le *titre V* « paiement des droits », section 1 « débiteurs des droits », un *article 82* rédigé comme suit :

« *Art. 82.* — Sous réserve des dispositions de l'article 81 du présent code, les droits des actes à enregistrer sont acquittés par :

— les notaires, pour des actes passés devant eux ;

— les greffiers, pour les actes et jugements, sauf le cas prévu par l'article 94 ci-après, et ceux passés et reçus aux greffes ;

— les huissiers de justice, pour les actes extrajudiciaires et les exploits qu'ils sont appelés à rédiger ;

— les commissaires-priseurs, pour les procès-verbaux et autres actes qui sont soumis à la formalité de l'enregistrement ;

— les secrétaires des administrations centrales et locales, pour les actes de ces administrations qui sont soumis à la formalité de l'enregistrement, sauf le cas prévu par l'article 94 ci-après ;

— les parties, pour les actes sous signature privée, ceux passés à l'étranger et qu'elles ont à faire enregistrer, pour les ordonnances sur requêtes ou mémoires et les certificats qu'ils leur sont immédiatement délivrés par les juges, et pour les actes et décisions qu'elles obtiennent des arbitres si ceux-ci ne les ont pas fait enregistrer ;

— les héritiers, légataires et donataires ».

Art. 80. — Les dispositions de l'*article 213* du code de l'enregistrement sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 213. — I* – Il est institué ..... (sans changement jusqu'à) recouvrement de la taxe judiciaire d'enrôlement relative à cette procédure.

VI. – Les exploits et autres actes dressés par les greffiers, les huissiers de justice ainsi que les commissaires-priseurs sont assujettis ..... (sans changement jusqu'à)

VII. – Les traductions effectuées par les traducteurs dûment agréés sont soumises ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 81. — Sont abrogées, les dispositions de l'*article 220* du code de l'enregistrement. Les dispositions de l'*article 222* du code de l'enregistrement sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 222.* — Nonobstant toutes dispositions contraires ..... (sans changement jusqu'à) organisation du notariat.

Les baux d'immeubles à usage d'habitation ainsi que les contrats de sous-location y afférents sont obligatoirement soumis à la formalité de l'enregistrement.

L'enregistrement de l'acte donne lieu au paiement du droit prévu à l'article 208 du présent code ».

Art. 82. — Les dispositions de l'*article 353-2* du code de l'enregistrement sont complétées et rédigées, comme suit :

« Art. 353-2. — La taxe prévue à l'article 353-1 ci-dessus, est appliquée comme suit :

1) 1%, calculé sur la valeur de l'immeuble ou des immeubles, ... (sans changement jusqu'à) parties pour la réalisation de ladite vente.

Toutefois, pour les ventes d'immeubles effectuées par les banques et les établissements financiers, au profit de leurs clients, dans le cadre d'un contrat de financement Mourabaha, la marge bénéficiaire, convenue d'avance dans ce contrat, est déduite de la valeur de l'immeuble ou des immeubles.

2) 0,50%, calculé sur la valeur de l'immeuble ou des immeubles, ... (le reste sans changement) ».

Art. 83. — Les dispositions de l'*article 353-5* du code de l'enregistrement sont modifiées, complétées et rédigées, comme suit :

« Art. 353-5. — Sont dispensés de la taxe de publicité foncière :

1) à 5) ..... (sans changement) ..... ;

6) Les actes relatifs aux acquisitions immobilières faites par les banques et les établissements financiers, régis par l'ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003, modifiée et complétée, relative à la monnaie et au crédit, dans le cadre d'un leasing immobilier, d'un contrat Ijara Mountahia Bitamlik, contrat de financement Mourabaha ou tout autre crédit immobilier, destiné au financement d'investissements effectués par des opérateurs économiques pour usage commercial, industriel, agricole ou pour l'exercice de professions libérales ;

7) à 11) ..... (sans changement) ..... ;

12) Les acquisitions faites par les banques et les établissements financiers de biens immeubles à usage d'habitation, au profit des particuliers, dans le cadre d'opérations de financement Mourabaha ».

Art. 84. — Les dispositions de l'*article 353-12* du code de l'enregistrement sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 353.12 — La valeur à retenir pour l'assiette de la taxe ..... (sans changement jusqu'à) en sus du taux simple complémentaire, une taxe dont le montant est fixé à 2.000 DA.

Le conservateur foncier, territorialement compétent, est informé mensuellement, par le receveur des impôts concerné, des noms des contribuables ayant effectué le paiement des droits suscités et des montants recouvrés ».

Art. 85. — Les dispositions des *articles 136* et *136* bis du code du timbre, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 136. — Le passeport délivré en Algérie ..... (sans changement jusqu'à) soixante mille dinars algérien (60.000 DA) pour le livret de 48 pages.

En cas de perte ou de détérioration de ce document, ...(sans changement jusqu'à) (30.000 DA) pour le livret de 48 pages.

En cas de perte ou de détérioration de ce document, la délivrance d'un nouveau passeport pour les mineurs ..... (sans changement jusqu'à) (5.000DA), sous forme de timbre fiscal.

Le passeport non retiré par son titulaire et détruit après le dépassement du délai de six (6) mois après la date de l'avis de retrait, donne lieu à l'acquittement du double du droit de timbre, lors de la demande d'un nouveau passeport. Toutefois, ce droit n'est pas applicable en cas de force majeure.

Est dispensé du paiement ..... (le reste sans changement) ..... ».

« Art. 136 bis. — La délivrance du passeport au profit des membres ..... (sans changement jusqu'à) soixante mille dinars algérien (60.000 DA) pour le livret de 48 pages, conformément au cours du dinar face aux devises étrangères.

En cas de perte ou de détérioration de ce document, ... (sans changement jusqu'à) (30.000 DA) pour le livret de 48 pages, conformément au cours du dinar face aux devises étrangères.

En cas de perte ou de détérioration de ce document, la délivrance d'un nouveau passeport pour les mineurs et les étudiants membres de la communauté ..... (sans changement jusqu'à) (5.000DA) conformément au cours du dinar face aux devises étrangères.

Le passeport non retiré par son titulaire et détruit après le dépassement du délai de six (6) mois après la date de l'avis de retrait, donne lieu à l'acquittement du double du droit de timbre, lors de la demande d'un nouveau passeport. Toutefois, ce droit n'est pas applicable en cas de force majeure ».

Art. 86. — Les dispositions de l'*article 138* du code du timbre sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 138. — La délivrance du permis de chasse valable pour tout le territoire national donne lieu au paiement, à la recette des impôts, d'un droit de timbre de 1.000 DA. Il peut être effectué par apposition de timbre mobile.

Les modalités d'utilisation des timbres mobiles sont déterminées, en tant que de besoin, par décision du directeur général des impôts.

La validité du permis de chasse, est soumise à l'acquittement annuel d'un droit de timbre de 500 DA ».

Art. 87. — Les dispositions de l'*article 140 bis* du code du timbre sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 140 bis. — En cas de perte ou de détérioration, le renouvellement de la carte nationale d'identité est établi moyennant le paiement, par les demandeurs, d'un montant équivalent à 1.000 DA ».

Art. 88. — Les dispositions de l'*article 142 bis* du code du timbre sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 142 bis. — La délivrance de l'autorisation de travail temporaire et du permis de travail, institués dans le cadre de la loi n° 81-10 du 11 juillet 1981 relative aux conditions d'emploi des travailleurs étrangers, sont assujettis, pour la durée de leur validité, au paiement à la recette des impôts, d'une taxe de 20.000 DA. Le paiement de ce droit de timbre peut être effectué par apposition de timbre mobile. Ce droit est fixé à 2.000 DA, dans le cas de conjoints féminins et masculins étrangers de citoyens algériens. Une majoration de 100% est applicable à ces différents tarifs, en cas de renouvellement de ces titres ou en cas de délivrance de tout duplicata de titre de travail perdu, volé ou détruit.

Les catégories des travailleurs étrangers désignés ci-après, ne sont pas soumises à la taxe de délivrance et de renouvellement des autorisations temporaires de travail et des permis de travail :

— les travailleurs étrangers non soumis aux autorisations temporaires de travail et aux permis de travail en vertu d'un traité ou d'une convention conclue par l'Algérie avec l'Etat de pays d'origine du travailleur étranger ;

— les travailleurs étrangers bénéficiaires du statut de réfugié ou d'apatride ;

— les travailleurs étrangers intervenant dans le cadre d'un détachement ou d'une mission de courte durée de trois (3) mois dans l'année, au maximum.

Les modalités d'utilisation des timbres ..... (le reste sans changement) ..... ».

Section 4

Taxes sur le chiffre d'affaires
Dispositions fiscales : taxes sur le chiffre d'affaires

Art. 89. — Les dispositions de l'*article 2* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 2.* — Sont obligatoirement soumis à la taxe sur la valeur ajoutée :

1) à 8) ..... (sans changement) ..... ;

9) Les opérations effectuées dans le cadre de l'exercice d'une profession libérale ;

10) et 11) ..... (sans changement) ..... ;

12) Les opérations de vente réalisées par les grandes surfaces, les activités de commerce multiple, ainsi que le commerce de détail, à l'exclusion des opérations réalisées par des contribuables relevant de l'impôt forfaitaire unique ;

13) et 14) ..... (sans changement) ..... ».

Art. 90. — Les dispositions de l'*article 9* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 9.* — Sont exemptés de la taxe sur la valeur ajoutée :

1) à 5) ..... (sans changement) ..... ;

6) Les voitures ..... (sans changement jusqu'à) d'une cylindrée n'excédant pas 1800 cm^3 pour les véhicules automobiles moteur à piston à allumage par étincelles (essence) et 2000 cm^3 ..... (sans changement jusqu'à), ainsi que les véhicules touristiques tout terrain (4x4) d'une cylindrée n'excédant pas 2000 cm^3 acquis par les moudjahidine ..... (sans changement jusqu'à) à leur taux d'invalidité.

Les voitures ..... (sans changement jusqu'à) d'une cylindrée n'excédant pas 1800 cm^3 pour les véhicules automobiles à moteur à piston à allumage par étincelles (essence) et 2000 cm^3 pour les véhicules automobiles à moteur à piston à allumage par compression (diesel) ..... (sans changement jusqu'à) par les services techniques compétents ;

7) à 10) ..... (sans changement) ..... ;

11) Les marchandises expédiées, à titre de dons, ainsi que les dons adressés sous toutes formes :

— au croissant rouge algérien et aux associations ou œuvres à caractère humanitaire, lorsqu'ils sont destinés à être distribués gratuitement à des sinistrés, à des nécessiteux ou autres catégories de personnes dignes d'être secourues, ou utilisés à des fins humanitaires ;

— aux institutions et établissements publics.

Les modalités d'application de la présente mesure sont fixées par voie réglementaire.

12) ..... (sans changement) ..... ;

13) Sous réserve de la réciprocité :

— les opérations d'acquisition ..... (sans changement) ..... ;

— les opérations de travaux immobiliers, de prestations relatives aux télécommunications, à l'eau, au gaz et à l'électricité, de location de locaux meublés ou non, ainsi que des services portant sur l'assurance, la maintenance et la réparation des véhicules, destinés à l'usage officiel des missions diplomatiques ou consulaires, organisations internationales régionales et sous-régionales accréditées en Algérie ;

— les frais de réception et de cérémonies engagés par les missions diplomatiques ou consulaires accréditées en Algérie, à l'occasion de la célébration de leurs fêtes nationales ;

— les opérations de prestations relatives aux télécommunications, à l'eau, au gaz et à l'électricité, destinées à l'usage personnel des agents des missions diplomatiques ou consulaires, des organisations internationales régionales et sous-régionales accréditées en Algérie ;

— les produits, y compris les carburants, acquis localement pour l'usage officiel des missions diplomatiques ou consulaires et les organisations internationales, régionales et sous-régionales bénéficiant du statut diplomatique, et pour l'usage personnel de leurs agents diplomatiques ou consulaires ;

— les prestations de services et acquisitions locales effectuées par les organisations internationales, destinées ou utilisées à des fins humanitaires.

Les modalités d'octroi de cette exemption ainsi que la détermination du seuil minimal du montant des opérations des travaux immobiliers et du seuil à partir duquel l'exemption est accordée pour les services et les produits acquis, destinés à l'usage officiel ou personnel, seront fixées par un arrêté conjoint des ministres chargés respectivement des affaires étrangères et des finances.

14) à 27) ..... (sans changement) ..... ;

28) Les opérations de vente d'orge et de maïs ..... (sans changement jusqu'à) destinées à l'alimentation du bétail et de volaille.

Est également exemptée de la T.V.A, l'alimentation destinée au bétail et à la volaille produite localement.

Les modalités ..... (le reste sans changement) .....

29) Les cessions d'objets d'art, de collection ou d'antiquité, de manuscrits du patrimoine national aux musées, aux bibliothèques publiques et aux services manuscrits et d'archives ;

La liste des objets d'art, de collection ou d'antiquité, de manuscrits du patrimoine national et les modalités d'octroi de l'exonération de la TVA sont définies par voie réglementaire.

30)- Les billets de transports aériens des voyageurs en provenance ou à destination du grand Sud ».

Art. 91. — Les dispositions de l'*article 11* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 11.* — Sont, en outre, exonérés de la taxe sur la valeur ajoutée, à l'importation :

1) à 8) ..... (sans changement) ..... ;

9) Les œuvres d'art, toiles, sculptures, objets d'art en général et toute autre œuvre du patrimoine culturel national, importés par les musées nationaux dans le cadre du rapatriement du patrimoine culturel national se trouvant à l'étranger lorsque ceux-ci sont destinés à enrichir les collections muséales ».

Art. 92. — Les dispositions de l'*article 14* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 14.* — Le fait générateur de la taxe sur la valeur ajoutée ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 93. — Les dispositions de l'*article 15* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 15.* — Le chiffre d'affaires imposable comprend ..... (sans changement) .....

1) ..... (sans changement) ..... ;

2) ..... (sans changement jusqu'à) lorsqu'ils sont facturés à part ;

3) ..... (sans changement) ..... ;

4) Pour :

a) ..... (sans changement) ..... ;

b) ..... (sans changement) ..... ;

c) ..... (sans changement) ..... ;

d) les titulaires des professions libérales par le montant brut des honoraires et des recettes réalisés.

5) et 6) ..... (sans changement) ..... ».

Art. 94. — Les dispositions de l'*article 23* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 23.* — Le taux réduit de la taxe sur la valeur ajoutée est fixé à 9%.

Il s'applique aux produits, biens, travaux, opérations et services ci-après :

1) Les opérations de vente portant sur les produits ou leurs dérivés désignés ci-après :

N° du tarif douanier	Désignation des produits
01-01	..... (sans changement) .....
..... (sans changement)	..... (sans changement) .....
21-02	Levures (vivantes ou mortes) ..... (le reste sans changement).....
28-27-39-10-00	..... (sans changement) .....
..... (le reste sans changement)	

2) à 4) ..... (sans changement) ..... ;

5) Les opérations qui concourent à la construction de locaux à usage d'habitation et celles liées à leur viabilisation, ainsi que les opérations de ventes de ces locaux ;

6) à 30) ..... (sans changement) ..... ;

31) abrogé ;

32) ..... (sans changement) ..... ;

33) La fourniture de l'eau potable, par les organismes distributeurs, destinée aux ménages ;

34) Les opérations de vente de sucre brut, relevant des sous-positions tarifaires 17.01.12.10.00, 17.01.13.10.00 et 17.01.14.10.00 ainsi que les opérations de vente de sucre blanc, relevant des sous-positions tarifaires 17.01.99.11.00 et 17.01.99.19.00 ;

35) Les billets d'entrée aux salles de spectacles cinématographiques ».

Art. 95. — Les dispositions de l'*article 42* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« *Art. 42.* — Sous réserve de se conformer aux dispositions des articles 43 à 49 du présent code, peuvent bénéficier de la franchise de la taxe sur la valeur ajoutée :

de 1) à 3) ..... (sans changement) ..... ;

4) Les acquisitions des biens d'équipement ..... (sans changement jusqu'à) l'outil principal de l'activité ».

Art. 96. — Les dispositions de l'article 59 du code des taxes sur le chiffre d'affaires, sont abrogées.

Art. 97. — Les dispositions de l'*article 83* du code des taxes sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 83. — Lorsque la livraison des biens ou la prestation de services est ..... (sans changement jusqu'à) ou le bénéficiaire de la prestation de services ».

Art. 98. — Les dispositions de l'*article 161* du code de la taxe sur le chiffre d'affaires sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art.161. — Le produit de la taxe sur la valeur ajoutée est distribué comme suit :

1- Pour les opérations réalisées à l'intérieur :

* 75% au profit du budget de l'Etat ;

* 10% au profit des communes directement ;

* 15% au profit de la caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales.

Pour les opérations ..... (sans changement jusqu'à) et de garantie des collectivités locales.

2- Pour les opérations réalisées à l'importation :

* 85% au profit du budget de l'Etat ;

* 15% ..... (sans changement jusqu'à) par voie réglementaire.

Pour les opérations réalisées ..... (sans changement jusqu'à) La part revenant à la caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales est directement réservée aux communes limitrophes de la même wilaya ; elle est distribuée de manière équitable ».

Section 5

Impôts indirects
(Pour mémoire)

Section 5 bis

Procédures fiscales

Art. 99. — L'*intitulé* du chapitre 1er du Titre IlI de la première partie du code des procédures fiscales est modifié et rédigé comme suit :

« Chapitre 1er

Procédures de fixation des revenus agricoles »

Art. 100. — Les dispositions de l'*article 7* du code des procédures fiscales, sont abrogées.

Art. 101. — Il est créé au sein des dispositions du code des procédures fiscales, un *article 7 bis*, rédigé comme suit :

« Art. 7 bis. — Les revenus agricoles servant de base à l'impôt sur le revenu sont déterminés, suivant les tarifs et les charges liés à l'exploitation, fixés par la commission de wilaya prévue à l'article 10 du présent code.

Ces tarifs et charges sont fixés, selon le cas, par spéculation, par unité et par zone de potentialité, et ce, par wilaya et par commune ou un ensemble de communes.

Les modalités d'application du présent article sont déterminées par un arrêté conjoint du ministre chargé des finances et du ministre chargé de l'agriculture ».

Art. 102. — Il est créé au sein des dispositions du code des procédures fiscales, un *article 7 ter*, rédigé comme suit :

« Art. 7 ter. — Pour l'activité agricole, le revenu est déterminé pour chaque exploitation agricole, en fonction :

— de la nature des cultures ;

— des superficies implantées ;

— du rendement moyen.

Pour la détermination du rendement, il est tenu compte des procédés de cultivation, d'irrigation et de la potentialité des terres cultivées.

La commission prévue à l'article 10 du présent code, détermine :

— le rendement moyen à l'hectare exprimé en quantité ;

— les tarifs moyens à l'hectare ou à l'unité lesquels, selon le cas, correspondent à la moyenne pondérée obtenue à partir d'un minimum et d'un maximum établis par wilaya ou par commune ou par un ensemble de communes ;

— les charges à l'hectare ».

Art. 103. — Il est créé au sein des dispositions du code des procédures fiscales, un *article 7 quater* rédigé comme suit :

« Art. 7 quater. — Pour l'activité d'élevage, le revenu est fixé en fonction :

— du croît pour les espèces bovines, ovines, caprines et camelines ;

— du nombre ou des quantités réalisés pour les activités avicoles, cuniculicoles, héliciculture et les produits d'exploitation de champignonnières ;

— du nombre de ruches pour l'activité apicole ».

Art. 104. — Les dispositions des *articles 8* et *9* du code des procédures fiscales, sont abrogées.

Art. 105. — L'*intitulé* du chapitre II du Titre III de la première partie du code des procédures fiscales est modifié et rédigé comme suit :

« Composition et fonctionnement de la commission »

Art. 106. — Les dispositions de l'*article 10* du code des procédures fiscales sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 10. — Il est institué, auprès de chaque wilaya, une commission locale composée :

— du directeur des impôts de wilaya, président ;

— du directeur des services agricoles de wilaya, ou son représentant ayant rang de sous-directeur ;

— du directeur des ressources en eau de wilaya ou son représentant ayant rang de sous-directeur ;

— d'un représentant de la chambre algérienne d'agriculture siégeant dans la wilaya ;

— d'un représentant de l'office national des terres agricoles de wilaya ;

— d'un représentant de la fédération nationale des éleveurs ;

— d'un représentant de l'union nationale des paysans ;

— d'un représentant de l'assemblée populaire de wilaya (président de la commission de l'agriculture et de l'hydraulique à l'A.P.W.)

La commission peut s'adjoindre, au besoin, un expert ayant un rôle consultatif.

Les fonctions de secrétaire et de rapporteur sont assurées par un agent ayant, au moins, le grade d'inspecteur principal des impôts, désigné par le directeur des impôts de wilaya.

La commission se réunit, avant le 1er février de chaque année, sur convocation de son président, pour déterminer les revenus de l'année précédente.

Les membres sont convoqués vingt (20) jours avant la date de la réunion, laquelle ne peut valablement se tenir qu'en présence de la majorité de ses membres y compris le président.

Les tarifs fixés par la commission doivent être approuvés à la majorité des membres présents.

En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

Un procès-verbal de la réunion est signé séance tenante par les membres présents ».

Art. 107. — Il est créé au sein des dispositions du code de procédures fiscales, un *article 10 bis* rédigé comme suit :

« Art. 10 bis. — Les tarifs fixés, sont homologués par décision du directeur régional des impôts, dans un délai de trente (30) jours, à compter de la date de clôture des travaux de la commission.

Dans le cas où la commission n'a pas siégé, les derniers tarifs homologués, sont reconduits.

Ces tarifs ne peuvent être reconduits au-delà des deux années qui suivent l'exercice concerné ».

Art. 108. — Les dispositions de l'*article 11* du code des procédures fiscales sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 11. — Tout exploitant agricole ou éleveur est tenu de souscrire et de faire parvenir, à l'inspection des impôts ou le centre de proximité des impôts du lieu d'implantation de l'exploitation, au plus tard, le 1er mars de chaque année, une déclaration spéciale de leurs revenus agricoles.

Cette déclaration doit comporter les indications ci-après :

— la superficie cultivée par nature de culture ou le nombre de palmiers recensés ;

— le nombre de têtes par espèce : bovine, ovine, caprine, cameline, volaille et lapine ;

— le nombre de ruches ;

— les quantités réalisées dans les activités et l'exploitation de champignonnières en galeries souterraines.

Lorsque le délai de la déclaration expire un jour de congé légal, l'échéance est reportée au premier jour ouvrable qui suit ».

Art. 109. — Les dispositions de l'*article 83* du code des procédures fiscales sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 83. — 1) La requête introductive d'instance doit être introduite suivant les conditions et procédures prévues par les dispositions du code de procédure civile et administrative ;

2) …….. (sans changement) ……..…… ;

3) …….. (sans changement) ……..…..... ;

4) ……..….. (sans changement) ……..…… ».

Section 6

Dispositions fiscales diverses

Art. 110. — Les dispositions de l'*article 13* de l'ordonnance n° 06-04 du 15 juillet 2006 portant loi de finances complémentaire pour 2006 modifiées et complétées par l'article 74 de la loi n° 20-16 du 31 décembre 2020 portant loi de finances pour 2021, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 13. — Il est institué ..... (sans changement jusqu'à) bancaires et financières.

Lorsque l'auteur de l'infraction est une personne morale, son inscription s'étend à celle de ses représentants légaux.

Les modalités .....(le reste sans changement)..... ».

Art. 111. — Les dispositions de l'*article 67* de la loi de finances pour 2003 modifiées et complétées par l'article 41 de la loi de finances complémentaire pour 2015 et l'article 37 de la loi de finances pour 2016, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 67. — Il est institué une taxe annuelle d'habitation ..... (sans changement jusqu'a) selon la périodicité des paiements.

Le produit de cette taxe est affecté aux communes.

Les modalités d'application ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 112. — Les dispositions de l'*article 46* de la loi n° 05-16 du 29 Dhou El Kaâda 1426 correspondant au 31 décembre 2005 portant loi de finances pour 2006, modifiées par l'*article 52* de la loi n° 14-10 du 8 Rabie El Aouel 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015, sont abrogées.

Art. 113. — Il est institué, à l'importation, un précompte au taux de 2% applicable sur les importations de marchandises destinées exclusivement à la revente en l'état.

L'assiette de calcul de ce précompte est constituée par la valeur globale des marchandises importées y compris les droits et taxes à l'importation à l'exception du droit additionnel provisoire de sauvegarde.

Ce précompte, acquitté en douanes dans les mêmes conditions que la TVA, est déductible du montant de l'IBS dû.

Le produit dudit précompte est affecté au budget de l'Etat.

Art. 114. — Les personnes physiques et morales non identifiées auprès des services fiscaux, exerçant des activités d'achat revente, de production, de travaux ou de services, non déclarées, qui se présentent spontanément, au plus tard, le 31 décembre 2022, pour s'identifier, ne sont pas passibles de sanctions fiscales, sous réserve que l'accomplissement de la formalité d'identification spontanée, intervienne avant l'enclenchement d'une opération de contrôle fiscal.

Art. 115. — Les particuliers qui réalisent, à titre habituel et répétitif, des transactions de toutes natures à but lucratif, réputés comme étant des actes de commerce au sens des dispositions du code de commerce, sont passibles des différents impôts et taxes prévus par la législation fiscale en vigueur, en matière de chiffres d'affaires et de bénéfices, en tenant compte de la nature des opérations réalisées.

Le caractère habituel et répétitif est apprécié compte tenu du volume et du nombre de transactions constatés par l'administration fiscale.

Les critères d'appréciation du caractère habituel et répétitif et des modalités d'application du présent article, sont déterminés par arrêté conjoint des ministres chargés des finances et du commerce.

Art. 116. — Les dispositions de l'*article 68* de la loi n° 17-11 du 8 Rabie Ethani 1439 correspondant au 27 décembre 2017 portant loi de finances pour 2018 sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 68. — Il est institué une taxe forfaitaire libératoire, au taux de 5%, au titre des opérations de vente des produits tabagiques.

Cette taxe est prélevée par les producteurs de tabac à la sortie usine, au titre de chaque opération de vente réalisée. Elle est reversée, mensuellement, par les producteurs, au receveur des impôts territorialement compétent, dans les vingt (20) premiers jours du mois suivant le prélèvement.

Les distributeurs ayant supporté cette taxe doivent la répercuter sur le montant de leurs opérations de ventes réalisées avec les revendeurs détaillants.

Le montant de cette taxe doit être mentionné distinctement sur les factures établies par les producteurs et les distributeurs.

Le montant de cette taxe forfaitaire n'intègre pas le chiffre d'affaires soumis à l'impôt forfaitaire unique.

S'agissant des contribuables détaillants soumis au régime du bénéfice réel, cette taxe est déductible du résultat imposable.

Nonobstant les dispositions de l'article 15 du code des taxes sur le chiffre d'affaires, la taxe n'est pas comprise dans l'assiette de calcul de la taxe sur la valeur ajoutée ».

Art. 117. — Les dispositions de l'*article 69* de loi n° 19-14 du 14 Rabie Ethani 1441 correspondant au 11 décembre 2019 portant loi de finances pour 2020 modifiées par l'article 33 de la loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, modifiées par l'article 86 de la loi n° 20-16 du 16 Joumada El Oula 1442 correspondant au 31 décembre 2020 portant loi de finances pour 2021, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 69. — Les entreprises disposant du label « start-up » sont exonérées de la taxe sur l'activité professionnelle, de l'impôt sur le revenu global ou de l'impôt sur les bénéfices des sociétés ainsi que de l'impôt forfaitaire unique, pour une durée de quatre (4) ans, à compter de la date d'obtention du label « start-up », avec une (1) année supplémentaire, en cas de renouvellement.

Sont exonérés ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 118. — Les dispositions de l'*article 36* de la loi n° 01-21 du 22 décembre 2001 portant loi de finances pour 2002 modifiées par l'article 54 de la loi n° 03-22 du 28 décembre 2003 portant loi de finances pour 2004, modifiées par l'article 43 de la loi n° 09-09 du 30 décembre 2009 portant loi de finances pour 2010, modifiées par l'article 70 de la loi n° 11-16 du 28 décembre 2011 portant loi de finances pour 2012, modifiées par l'article 106 de la loi n° 19-14 du 11 décembre 2019 portant loi de finances pour 2020, modifiées par l'article 25 de l'ordonnance n° 21-07 du 27 Chaoual 1442 correspondant au 8 juin 2021 portant loi de finances complémentaire pour 2021 sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 36. — Il est institué une taxe additionnelle ..... (sans changement jusqu'à) dont le tarif est fixé à 37 DA par paquet, bourse ou boîte ..... (sans changement jusqu'à) la taxe intérieure de consommation.

Le produit de la taxe additionnelle sur les produits tabagiques est réparti comme suit :

— 7 DA ..... (sans changement) ..... ;

— 2 DA ..... (sans changement) ..... ;

— 10 DA ..... (sans changement) ..... ;

— 3 DA ..... (sans changement) ..... ;

— 15 DA au profit du Budget de l'Etat.

Les modalités d'application de cette mesure sont fixées, en tant que de besoin, par voie réglementaire ».

Art. 119. — Les dispositions de l'*article 42* de l'ordonnance n° 09-01 du 29 Rajab 1430 correspondant au 22 juillet 2009 portant loi de finances complémentaire pour 2009 modifiées par l'article 70 de la loi n° 19-14 du 14 Rabie Ethani 1441 correspondant au 11 décembre 2019 portant loi de finances pour 2020, modifiées par l'article 34 de la loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 42. — A titre transitoire et jusqu'au 31 décembre 2024, les prestations liées aux activités touristiques, hôtelières, thermales, de restauration touristique classée, de voyage et de location de véhicules de transport touristique, sont soumises au taux réduit de la taxe sur la valeur ajoutée ».

Art. 120. — Les dispositions de l'*article 72* modifiées et complétées, ainsi que les articles *73, 74, 75* et *76* de la loi n° 17-11 du 8 Rabie Ethani 1439 correspondant au 27 décembre 2017 portant loi de finances pour 2018, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art.72. — Est institué ..... (sans changement jusqu'à) crédit téléphonique.

Le taux de la taxe est fixé ..... (sans changement jusqu'à) standard de distribution principal.

Cette taxe est perçue par les opérateurs téléphoniques lors de chaque retenue qu'ils doivent verser au receveur des impôts auxquels ils sont rattachés, au plus tard, le vingtième (20) jour du mois suivant celui au cours duquel la retenue a été effectuée. Cette taxe est soumise aux règles de perception, de contrôle, de pénalité, de litige et de prescription appliquées en matière d'impôts directs et de taxes assimilées.

Le produit de cette taxe est destiné au profit du budget de l'Etat ».

« *Art. 73.* — Est institué une taxe de 0.5% sur le chiffre d'affaires annuel de l'Autorité de régulation de la poste et des communications électroniques (ARPCE).

Cette taxe est effectuée auprès du receveur des impôts auxquel est rattachée cette autorité, au plus tard, le 20 du mois de mars de l'année suivant la réalisation du chiffre d'affaires. Cette taxe est soumise aux règles de perception, de contrôle, de pénalité, de litige et de prescription appliquées en matière d'impôts directs et de taxes assimilées.

Le produit de cette taxe est destiné au profit du budget de l'Etat ».

« *Art. 74.* — Est institué ..... (sans changement jusqu'à) ouverts au public.

Cette taxe est effectuée auprès du receveur des impôts territorialement compétent, au plus tard, le 20 du mois de mars de l'année suivant la réalisation du chiffre d'affaires. Cette taxe est soumise aux règles de perception, de contrôle, de pénalité, de litige et de prescription appliquées en matière d'impôts directs et de taxes assimilées.

Le produit de cette taxe est destiné au profit du budget de l'Etat ».

« *Art. 75.* — Est institué une taxe de 0.5% sur le bénéfice net annuel des opérateurs autorisés à fournir les services internet.

Cette taxe est effectuée auprès du receveur des impôts auxquel est rattaché l'opérateur dans un délai n'excédant pas le 20 du mois suivant, fixé, pour le dépôt de la déclaration citée à l'article 151 du code des impôts directs et taxes assimilées. Cette taxe est soumise aux règles de perception, de contrôle, de pénalité, de litige et de prescription appliquées en matière d'impôts directs et taxes assimilées.

Le produit de cette taxe est destiné au profit du budget de l'Etat ».

« *Art.76.* — Est institué un prélèvement ..... (sans changement jusqu'à) mobiles et satellitaires.

Le montant prélevé est effectué auprès du receveur des impôts territorialement compétent, au plus tard, le vingtième (20) jour du mois suivant celui au cours duquel la retenue a été effectuée. Cette taxe est soumise aux règles de perception, de contrôle, de pénalité, de litige et de prescription appliquées en matière d'impôts directs et de taxes assimilées.

Le produit de cette taxe est destiné au profit du budget de l'Etat ».

Art. 121. — L'huile brute et les tourteaux issus de la trituration locale et graines oléagineuses, sont exemptés de la taxe sur la valeur ajoutée, pour une période de cinq (5) années, à compter du 1er janvier 2022.

Chapitre 3

Autres dispositions relatives aux ressources

Section 1

Dispositions douanières

Art. 122. — Les dispositions de l'*article 3* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées et rédigée comme suit :

« *Art. 3.* — L'administration des douanes, a notamment pour missions :

— de mettre en œuvre les mesures ..... (sans changement jusqu'à) à la préservation de l'environnement ;

— de lutter contre la contrebande ;

— de lutter contre l'importation et l'exportation illicites de marchandises portant atteinte à la sécurité et à l'ordre public ;

— de lutter, en collaboration avec les services concernés, contre le blanchiment d'argent et le crime transfrontalier ;

— de s'assurer que les marchandises ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 123. — Les dispositions de l'*article 16 quartodecies* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 16 quartodecies.* — La valeur des marchandises importées par les voyageurs est fixée forfaitairement par arrêté du ministre chargé des finances.

Toutefois, les dispositions des articles 16 bis à 16 nonies du présent code s'appliquent pour la détermination de la valeur en douane des marchandises importées par voie de colis postaux, paquets-postes ou fret express ».

Art. 124. — Les dispositions de l'*article 21* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 21.* — 1. Pour l'application du présent code, est considérée comme prohibée à titre absolu toute marchandise dont l'importation ou l'exportation est interdite sous quelque régime douanier, ou à quelque titre que ce soit, conformément au présent code et aux autres textes y afférents, notamment, celle qui porte atteinte :

— à l'ordre public, la sécurité publique, la santé ou la moralité publique ;

— à la protection du patrimoine national ayant une valeur culturelle, artistique, historique ou archéologique ;

— à la protection de la faune et de la flore.

Est considérée comme prohibée, toute marchandise dont l'importation ou l'exportation est réservée exclusivement aux organismes légalement autorisés.

2. La marchandise est considérée comme prohibée, à titre relatif, à l'importation ou à l'exportation, lorsque :

a- l'importation ou l'exportation n'est permise que sur présentation d'une autorisation, certificat ou après accomplissement de formalités particulières, si, lors du contrôle, il est constaté :

— qu'elle n'est pas accompagnée d'un titre, d'un certificat ou d'une autorisation régulière ;

— qu'elle est accompagnée d'une autorisation ou certificat non applicable.

b- le dédouanement n'est permis que sur présentation d'une autorisation, certificat ou après accomplissement de formalités particulières, si, lors de la vérification, il est constaté :

— qu'un titre, un certificat ou une autorisation régulière n'est pas présenté ;

— qu'elle est présentée sous le couvert d'une autorisation ou certificat non applicable.

3. Les autorisations ..... (sans changement jusqu'à) nominativement accordés ».

Art. 125. — Les dispositions de l'*article 57* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

« *Art. 57.* — Dans les vingt-quatre (24) heures de l'arrivée du navire dans le port, le capitaine, son représentant dûment mandaté ou le consignataire du navire doit déposer au bureau de douane :

— la déclaration de la cargaison telle qu'elle a été éventuellement visée par les agents des douanes ou par les agents de garde-côtes avec, le cas échéant, sa traduction authentique ;

— la déclaration des marchandises dangereuses ;

— la liste des passagers ;

— la déclaration des provisions de bord ;

— la déclaration des effets et marchandises de l'équipage ;

— tous autres documents ou déclarations, ... (sans changement jusqu'à) exigés par les services des douanes, nécessaires à l'exécution de sa mission.

Les documents et déclarations, visés ci-dessus, doivent être déposés même lorsque les navires sont sur lest.

Le délai de vingt-quatre (24) heures, ... (le reste sans changement) ..... ».

Art.126. — Les dispositions de l'*article 71* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 71.* — La durée maximale de séjour des marchandises dans les dépôts temporaires est de quinze (15) jours, à compter de la date de leurs entrées au niveau de ces espaces.

Les opérations requises ..... (sans changement jusqu'à) en présence des agents des douanes.

Toutefois, en cas d'urgence motivée par des raisons de sécurité, l'administration des douanes, peut faire procéder, et en présence d'un huissier de justice à la vérification des marchandises durant leur séjour dans les dépôts temporaires ».

Art. 127. — Les dispositions de l'*article 198 bis* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 198 bis.* — Les voyageurs ..... (sans changement jusqu'à) étrangères d'une somme égale ou supérieure à un seuil fixé par la législation et la réglementation en vigueur, doivent, sous les peines prévues par le dispositif légal et réglementaire en vigueur relatif à la répression des infractions à la législation et à la réglementation des changes, faire une déclaration auprès des services des douanes.

Le transport ..... (sans changement jusqu'à) son véhicule.

L'obligation ..... (sans changement jusqu'à) ou endossables.

Le voyageur peut recourir à une déclaration électronique.

Le voyageur qui franchit les limites des lieux désignés pour le contrôle, sans accomplissement préalable de cette formalité, est réputé n'avoir rien à déclarer, ou détenir des montants inférieurs aux seuils déclaratifs.

…..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 128. — Les dispositions de l'*article 213* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 213.* — Outre ..... (sans changement jusqu'à) code :

de a) jusqu'à h) ..... (sans changement) ..... ;

i) les envois acheminés, occasionnellement, à leurs destinataires par voie postale ou par fret express composés de marchandises dépourvues de tout caractère commercial, dont la valeur n'excède pas le seuil autorisé ;

..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 129. — Les dispositions de l'*article 235* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 235.* — Lorsqu'il s'agit d'importation occasionnelle :

a- ..... (sans changement jusqu'à) à l'occasion de leur importation.

La taxe forfaitaire, visée ci-dessus, dont les taux et les seuils sont fixés par les lois de finances, est recouvrée comme en matière de douane ».

Art. 130. — Les dispositions de l'*article 300* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 300* . — Sur autorisation du président du tribunal ..... (sans changement jusqu'à) jugement définitif :

— les moyens de transport saisis ;

— les marchandises saisies :

a) périssables ;

b) exposées au changement des prix ;

c) nécessitant des conditions spéciales de conservation ;

d) dont le séjour dans les lieux d'emmagasinage présente des risques sur la sécurité et la santé publique ;

— les animaux vivants saisis ;

— les moyens de transport retenus en garanties dans la limite des pénalités encourues, pour lesquelles les contrevenants ont rejeté l'offre de main levée contre caution solvable ou consignation de leur valeur, que le rejet soit explicite et mentionné dans le procès-verbal de saisie ou constaté par l'absence de répondre à la convocation de l'administration des douanes, envoyée par lettre recommandée avec accusé de réception, dans un délai de dix (10) jours, à compter de sa date de réception.

Après obtention de l'autorisation ..... (sans changement jusqu'à) avant leur vente.

L'ordonnance portant autorisation de vente sera signifiée dans les trois (3) jours à la partie concernée par le receveur des douanes, avec déclaration qu'il sera immédiatement procédé à la vente, tant en présence qu'en l'absence.

..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 131. — Il est créé au niveau de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, un *article 301 bis*, rédigé comme suit :

« *Art. 301 bis*. — Sans préjudice des dispositions législatives et réglementaires en vigueur, l'administration des douanes procède à la destruction des marchandises saisies, confisquées ou abandonnées :

— impropres à la consommation ;

— portant atteinte à la santé publique, aux bonnes mœurs, à la sécurité ou à l'ordre public ;

— contrefaites et pour lesquelles aucune autre destination ne peut être donnée, tel que prévu par la législation et la réglementation en vigueur ;

— ne pouvant être vendues ou cédées en raison de contraintes légales.

Toutefois, pour les marchandises saisies, pour lesquelles aucune décision de justice définitive n'a été rendue, leur destruction ne peut avoir lieu qu'après autorisation de destruction rendue par le président du tribunal territorialement compétent sur demande de l'administration des douanes.

Le président du tribunal ayant autorisé la destruction peut ordonner le prélèvement d'échantillons, dans les formes légales et réglementaires ou la prise de photos descriptives des marchandises, à garder par le receveur des douanes concerné pendant la durée fixée dans l'ordonnance.

L'ordonnance portant autorisation de destruction est signifiée dans les trois (3) jours à la partie concernée, avec déclaration qu'il sera immédiatement procédé à la destruction, tant en présence qu'en absence.

Lorsque la saisie est opérée sur inconnu, l'ordonnance est affichée à la porte extérieure du bureau de douane concerné.

L'opération de destruction est constatée par procès-verbal.

Les frais de la prise en charge et de la destruction des marchandises sont à la charge des personnes responsables au sens du présent code. Ils sont recouvrés comme en matière douanière.

Toutefois, lorsque les personnes responsables sont inconnues, les frais de destruction des marchandises sont supportés par le Trésor public.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire ».

Art. 132. — Les dispositions de l'*article 325 bis* de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 325 bis. — Constituent des délits de deuxième classe ..... (sans changement jusqu'à) d'une peine d'emprisonnement de six (6) mois à deux (2) ans ».

Art. 133. — Les dispositions de l'*article 156* de la loi n° 84-21 du 24 décembre 1984 portant loi de finances pour 1985, modifiées et complétées, sont abrogées.

Art. 134. — Les dispositions de l'*article 56* de la loi n° 11-16 du 3 Safar 1433 correspondant au 28 décembre 2011 portant loi de finances pour 2012, modifiées et complétées, sont abrogées.

Art. 135. — Est dispensé des formalités du contrôle du commerce extérieur et des changes, le dédouanement des marchandises neuves destinées à l'exercice d'une activité professionnelle n'impliquant pas la commercialisation en l'état, soit importées par un voyageur, soit contenues dans des colis envoyés à leurs destinataires par la poste aux lettres, par colis postaux ou par colis du fret express, à hauteur de la contrevaleur de cent mille dinars (100.000 DA).

Ce dédouanement entraîne une taxation forfaitaire au taux de 75% de la valeur de la marchandise déterminée suivant l'article 16 et suivants du code des douanes.

Les marchandises dont la valeur dépasse le seuil de la taxation forfaitaire doivent faire l'objet d'un régime ou destination autorisés.

Art. 136. — Est dispensé des formalités du contrôle du commerce extérieur et des changes, le dédouanement des marchandises neuves contenues dans des colis envoyés à leurs destinataires par la poste aux lettres, par colis postaux ou par colis du fret express lorsque leur valeur dépasse le seuil de franchise prévue par l'article 213/i du code des douanes à hauteur de la contrevaleur de deux cent mille dinars (200.000 DA).

Cette contrevaleur inclut le seuil de franchise prévu par l'article 213/i du code des douanes.

Le dédouanement des marchandises importées dans le cadre des dispositions du présent article entraîne une taxation forfaitaire selon l'un des taux suivants :

— taux de 70% pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier inférieur ou égal à 50% ;

— taux de 100% pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier supérieur à 50% mais inférieur ou égal à 80 % ;

— taux de 120% pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier supérieur à 80% mais inférieur ou égal à 120 % ;

— taux de 160 % pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier supérieur à 120%.

En cas d'importation d'un seul article dont la contre valeur dépasse le seuil de franchise prévu par l'article 213/i du code des douanes, la totalité de sa valeur fait l'objet de taxation forfaitaire.

Les marchandises dont la valeur dépasse le seuil de la taxation forfaitaire doivent faire l'objet d'un régime ou destination autorisés.

Art. 137. — Est dispensé des formalités du contrôle du commerce extérieur et des changes, le dédouanement des marchandises neuves importées lorsqu'elles sont destinées à l'usage personnel ou familial du voyageur dépourvues de tout caractère commercial, lorsque leur valeur dépasse le seuil de franchise prévue à l'article 213/e du code des douanes à hauteur de la contrevaleur de trois cent mille dinars (300.000 DA).

Cette contrevaleur inclut le seuil de franchise prévu à l'article 213/e du code des douanes.

Le dédouanement des marchandises importées dans le cadre des dispositions du présent article entraîne une taxation forfaitaire selon l'un des taux suivants :

— taux de 70% pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier inférieur ou égal à 50% ;

— taux de 100 % pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier supérieur à 50 % mais inférieur ou égal à 80% ;

— taux de 120% pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier supérieur à 80% mais inférieur ou égal à 120% ;

— taux de 160% pour les marchandises soumises au taux cumulé des droits et taxes inscrits au tarif douanier supérieur à 120%.

En cas d'importation d'un seul article dont la contrevaleur dépasse le seuil de franchise prévu à l'article 213/e du code des douanes, la totalité de sa valeur fait l'objet de taxation forfaitaire.

Les marchandises dont la valeur dépasse le seuil de la taxation forfaitaire doivent faire l'objet d'un régime ou destination autorisés.

Art. 138. — La valeur des marchandises contenues dans des colis envoyés à leurs destinataires par la poste aux lettres, par colis postaux ou par les opérateurs du fret express prévue à l'article 213 point i) de la loi n° 79-07 du 21 juillet 1979, modifiée et complétée, portant code des douanes, est fixée à dix mille dinars (10.000 DA).

Art. 139. — Sont soumis aux droits de douane, les produits relevant des sous-positions tarifaires indiquées ci-dessous, selon les taux ci-après :

SOUS-POSITIONS TARIFAIRES	DESIGNATION DES PRODUITS	DROITS DE DOUANE
8524.11.80.00	- - - Conçus pour des appareils du Chapitre 90	5
8524.11.99.00	- - - - Autres	30
8524.12.80.00	- - - Conçus pour des appareils du Chapitre 90	5
8524.12.99.00	- - - - Autres	30
8524.19.80.00	- - - Conçus pour des appareils du Chapitre 90	5
8524.19.99.00	- - - - Autres	30
8524.91.80.00	- - - Conçus pour des appareils du Chapitre 90	5
8524.91.99.00	- - - - Autres	30
8524.92.80.00	- - - Conçus pour des appareils du Chapitre 90	5
8524.92.99.00	- - - - Autres	30
8524.99.80.00	- - - Conçus pour des appareils du Chapitre 90	5
8524.99.99.00	- - - - Autres	30
8549.21.00.00	- - Contenant des piles et batteries de piles électriques, des accumulateurs électriques, des interrupteurs au mercure, du verre de tubes cathodiques et autres verres activés, ou des composants électriques ou électroniques contenant du cadmium, du mercure, du plomb ou des polychlorobiphényles (PCB)	30
8549.29.00.00	- - Autres	30
8549.31.00.00	- - Contenant des piles et batteries de piles électriques, des accumulateurs électriques, des interrupteurs au mercure, du verre de tubes cathodiques et autres verres activés, ou des composants électriques ou électroniques contenant du cadmium, du mercure, du plomb ou des polychlorobiphényles (PCB)	30
8549.39.00.00	- - Autres	30
8549.91.00.00	- - Contenant des piles et batteries de piles électriques, des accumulateurs électriques, des interrupteurs au mercure, du verre de tubes cathodiques et autres verres activés, ou des composants électriques ou électroniques contenant du cadmium, du mercure, du plomb ou des polychlorobiphényles (PCB)	30
8549.99.00.00	- - Autres	30

Section 2

Dispositions domaniales

Art. 140. — Les dispositions de l'*article 34* de l'ordonnance n° 09-01 du 29 Rajab 1430 correspondant au 22 juillet 2009 portant loi de finances complémentaire pour 2009, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 34. — L'exercice de la pêche continentale récréative ..... (sans changement jusqu'à) donne lieu au paiement d'une taxe annuelle fixée à 2.000 DA pour l'obtention d'un permis de pêche continentale récréative.

Cette taxe est ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 141. — Il est institué une redevance annuelle d'amodiation des terrains destinés à la pratique de la chasse, fixée à 500 DA l'hectare.

Le produit de cette redevance est affecté au profit du budget de l'Etat.

Art. 142. — Les dispositions de l'*article 83* de la loi n° 02-11 du 20 Chaoual 1423 correspondant au 24 décembre 2002 portant loi de finances pour 2003, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 83. — L'ordonnateur ne peut engager les dépenses relatives aux travaux d'entretien et de réfection des immeubles occupés par une institution, service, organisme ou établissement public à caractère administratif de l'Etat ou des collectivités locales qu'après production, auprès du contrôleur financier, d'une déclaration dûment signée et visée par les services domaniaux territorialement compétents, par laquelle il s'engage à procéder à l'inscription de l'immeuble concerné au tableau général des immeubles du domaine national, au plus tard, le 31 décembre 2024 ».

Section 3

Fiscalité Pétrolière

(Pour mémoire)

Section 4

Dispositions Diverses

Art. 143. — Les dispositions de l'*article 54* de la loi de finances pour 1991, modifiées et complétées, sont abrogées.

Art. 144. — Les dispositions des *articles 59* à *66* de la loi de finances pour 1998, modifiées et complétées, sont abrogées.

Art. 145. — Les dispositions de l'*article 56* de la loi de finances pour 1998, modifiées et complétées, sont abrogées.

Art. 146. — Les dispositions de l'*article 14* de la loi n° 11-11 du 16 Chaâbane 1432 correspondant au 18 juillet 2011 portant loi de finances complémentaire pour 2011, modifiées et complétées, sont abrogées.

Art. 147. — Les dispositions de l'*article 83* de la loi n° 20-16 du 16 Joumada El Oula 1442 correspondant au 31 décembre 2020 portant loi de finances pour 2021, sont abrogées.

Art. 148. — L'huile brute de soja, relevant de la sous-position tarifaire 15.07.10.10.00, destinée à la production de l'huile alimentaire raffinée ordinaire est exemptée des droits de douane et de la taxe sur la valeur ajoutée, lorsque son assujettissement entraîne un dépassement des prix plafonds fixés par voie réglementaire.

L'huile alimentaire raffinée ordinaire bénéficie de l'exemption de la taxe sur la valeur ajoutée aux différents stades de la distribution, lorsque les prix plafonds sont dépassés.

Sont également exonérés des droits de douane et de la taxe sur la valeur ajoutée, les opérations d'importation des graines de soja, relevant de la sous-position tarifaire 12.01.90.10.00, destinées à la production de l'huile alimentaire raffinée ordinaire extraite des graines de soja.

En cas d'exportation de l'huile alimentaire raffinée ordinaire, les opérateurs économiques concernés ne peuvent bénéficier de la compensation au titre des prix de ce produit.

Les importateurs/transformateurs de l'huile brute de soja sont tenus, dans un délai de douze (12) mois, à compter de la promulgation de la présente loi, soit d'entamer le processus de production de ces matières premières, soit de les acquérir sur le marché national.

En cas de non lancement du processus de production à l'issue de la période fixée à l'alinéa ci-dessus, les opérateurs économiques concernés perdent le bénéfice de la compensation et des exonérations douanières et fiscales à l'importation.

Les modalités d'application du présent article sont précisées par arrêté conjoint des ministres des finances, de l'industrie et du commerce.

Art. 149. — Les dispositions de l'*article 117* de la loi n° 91-25 du 18 décembre 1991 portant loi de finances pour 1992 modifiées par les dispositions de l'*article 88* de la loi n° 19-14 du 14 Rabie Ethani 1441 correspondant au 11 décembre 2019 portant loi de finances pour 2020, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 117. — Il est institué une taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement ..... (sans changement jusqu'à) par les services chargés de la protection de l'environnement.

Le paiement tardif de la taxe donne lieu à l'application des pénalités de recouvrement prévues par la législation fiscale ».

Art. 150. — Les dispositions de l'*article 53* de la loi n° 15-18 du 18 Rabie El Aouel 1437 correspondant au 30 décembre 2015 portant loi de finances pour 2016, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 53. — En cas de clôture de comptes d'affectation spéciale et sauf disposition contraire, les recettes fiscales et parafiscales qui leur sont dédiées seront affectées au budget de l'Etat ».

Art. 151. — Les dispositions de l'*article 113* de la loi n° 16-14 du 28 Rabie El Aouel 1438 correspondant au 28 décembre 2016 portant loi de finances pour 2017, modifiées par les dispositions de l'*article 144* de la loi n° 20-16 du 16 Joumada El Oula 1442 correspondant au 31 décembre 2020 portant loi de finances pour 2021, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 144. — Les constructions pourvues d'un permis de construire ..... (sans changement) .....

— ..... (sans changement) ..... ;

— ..... (sans changement) ..... ;

— ..... (sans changement jusqu'à) pour se prononcer sur les demandes de régularisation.

La régularisation est établie moyennant le paiement d'une amende variant entre 10% et 25% du coût des parties rajoutées de la construction et en fonction de la nature de l'infraction.

Cette disposition prend effet, à compter du 1er janvier 2022.

Les modalités d'application ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 152. — Les dispositions de l'*article 209* de la loi n° 01-21 du 7 Chaoual 1422 correspondant au 22 décembre 2001 portant loi de finances pour 2002, sont abrogées.

Art. 153. — Les dispositions de l'*article 61* de la loi n° 13-08 du 27 Safar 1435 correspondant au 30 décembre 2013 portant loi de finances pour 2014, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 61. — Les promoteurs d'investissements ne peuvent, être éligibles qu'à un (1) seul dispositif d'aide à l'emploi, soit dans le cadre du dispositif de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat (ANADE), soit de la Caisse nationale d'assurance chômage (CNAC) ou de l'Agence nationale de gestion du micro-crédit (ANGEM).

Cette disposition ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 154. — Les dispositions de l'*article 29* de la loi n° 84-17 du 7 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 29.* — Les dépenses auxquelles s'appliquent les crédits évaluatifs ..... (sans changement jusqu'à) aux chapitres qui les concernent.

Les dépassements constatés sont régularisés soit par des crédits supplémentaires, soit par imputation au compte de résultats du Trésor. Les organes compétents du Parlement sont informés des motifs de dépassement des crédits régularisés ».

Art. 155. — Les dispositions de l'*article 6* de la loi n° 91-02 du 8 janvier 1991 relative aux dispositions particulières à certaines décisions de justice, sont abrogées.

Art. 156. — Nonobstant les dispositions de l'article 26 de la loi n° 90-21 du 15 août 1990, modifiées et complétées, relative à la comptabilité publique, le ministre délégué est ordonnateur principal des crédits répartis selon la nomenclature budgétaire, par voie réglementaire au titre des crédits ouverts, par la loi de finances, au Premier ministre ou au ministre de tutelle.

Le ministre délégué, en sa qualité d'ordonnateur principal peut, après accord du Premier ministre ou du ministre de tutelle, déléguer sa signature au responsable de la fonction financière des services du Premier ministre ou du ministre de tutelle.

Les modalités d'application du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par arrêté du ministre chargé des finances.

Art 157. — Les dispositions de l'*article 94* de l'ordonnance n° 03-11 du 27 Joumada Ethania 1424 correspondant au 26 août 2003, modifiée, relative à la monnaie et au crédit, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 94.* — Les modifications de statuts des banques et établissements financiers qui ne portent pas sur l'objet, le capital ou l'actionnariat doivent être autorisées, préalablement, par le Gouverneur de la Banque d'Algérie.

A l'exception des cessions sur la bourse des valeurs mobilières, toute cession d'actions ou titres assimilés d'une banque ou d'un établissement financier doit être autorisée, préalablement, par le Gouverneur de la Banque d'Algérie dans les conditions prévues par un règlement pris par le conseil.

Toutefois, les cessions d'actions d'une banque ou d'un établissement financier en bourse susceptibles d'entrainer son contrôle et, dans tous les cas, toute opération dont il résulte l'acquisition du dixième, du cinquième, du tiers, de la moitié ou des deux tiers du capital ou des droits de vote, doivent être autorisées préalablement par le Gouverneur de la Banque d'Algérie.

Les actions des banques et des établissements financiers sont nominatives.

La Banque d'Algérie peut demander, à tout moment, l'identité des actionnaires des banques et établissements financiers détenant une fraction des droits de vote.

Un règlement pris par le conseil de la monnaie et du crédit fixera cette fraction.

..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 158. — Les dispositions de l'*article 1er* de la loi n° 06-11 du 28 Joumada El Oula 1427 correspondant au 24 juin 2006 modifiées et complétées par l'*article 70* de la loi n° 15-18 du 18 Rabie El Aouel 1437 correspondant au 30 décembre 2015 portant loi de finances pour 2016 relative à la société de capital investissement, sont complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 1er.* — La présente loi a pour objet de définir ..... (sans changement jusqu'à) les sociétés de gestion de fonds d'investissement peuvent exercer, l'activité de capital investissement, par mandat des sociétés de capital investissement.

Les sociétés de capital investissement ainsi que les sociétés de gestion de fonds d'investissement, exerçant l'activité de capital investissement pour le compte de tiers, peuvent créer et gérer des organismes de placement collectifs à capital risque et de fonds communs d'investissement spécialisés.

Les modalités de constitution, de gestion et d'exercice des sociétés de gestion de fonds d'investissement sont précisées par voie réglementaire ».

Art. 159. — Les dispositions de l'*article 60* de la loi n° 99-11 du 15 Ramadhan 1420 correspondant au 23 décembre 1999 portant loi de finances pour 2000, modifiées et complétées, sont abrogées.

Art. 160. — Les délais de régularisation par les services des douanes de la situation des véhicules importés ou exportés à titre temporaire, sont prorogés exceptionnellement jusqu'au 31 décembre 2022, autant de fois que nécessaire, sur demande des personnes concernées, pour les mêmes délais initialement accordés.

Art. 161. — Les dispositions de l'*article 143* de la loi n° 20-16 du 16 Joumada El Oula 1442 correspondant au 31 décembre 2020 portant loi de finances pour 2021, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 143. — Il est institué à l'importation, une taxe de dix (10) DA sur chaque kilogramme de poissons et crustacés, mollusques et autres invertébrés aquatiques, relevant du chapitre 3 du tarif douanier, à l'exception de ceux vivants et les œufs et laitances.

Sont soumis également à cette taxe, les préparations et conserves de poissons ou crustacés, mollusques ou d'autres invertébrés aquatiques, relevant des positions tarifaires 16.04 et 16.05.

Le produit de cette taxe ..... (sans changement jusqu'à) répartition du produit de la quote-part sur les chambres de pêche et d'aquaculture de wilayas et inter-wilayas comme suit :

- 25% au profit des chambres de pêche et d'aquaculture de wilayas ;
- 14% au profit des chambres de pêche et d'aquaculture inter-wilayas ;
- 6% au profit de la chambre algérienne de la pêche et de l'aquaculture.

Cette taxe est ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 162. — Il est appliqué un taux de 30% de droit de douane sur le ciment de forage relevant de la sous-position tarifaire 25.23.29.10.00.

Art. 163. — Sont institués des organismes de placement collectif (OPC) dont le rôle est de collecter les fonds provenant des investisseurs, en vue de les faire fructifier, en les plaçant dans des valeurs mobilières et produits financiers émis par des sociétés cotées ou non cotées en bourse. Les organismes de placement collectif sont constitués des catégories suivantes :

1. Les organismes de placement collectif en valeurs mobilières (OPCVM), comprenant :

— les sociétés d'investissement à capital variable (SICAV) ;

— les fonds communs de placement en valeurs mobilières (FCP).

2. Les organismes de placement collectif à capital risque, comprenant :

— les sociétés d'investissement à capital risque (SICAR) ;

— les fonds communs de placement à capital risque (FCPR).

3. Les fonds communs d'investissement spécialisés, comprenant :

— les fonds communs de placement en immobilier (FCPI) ;

— les fonds communs de placement en Sukuk (FCPS) ;

— les fonds communs de créances (FCC).

Les organismes de placement collectif sont régis par les dispositions prévues par l'ordonnance n° 96-08 du 19 Chaâbane 1416 correspondant au 10 janvier 1996 relative aux organismes de placement collectif en valeurs mobilières (OPCVM) et, le cas échéant, lorsqu'ils dérogent à celles-ci, par les dispositions prises par un règlement de la Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB).

Art. 164. — Les dispositions de l'*article 115* de la loi n° 17-11 du 8 Rabie Ethani 1439 correspondant au 27 décembre 2017, modifiées et complétées, portant loi de finances pour 2018, sont complétées et rédigées comme suit :

« Art. 115. — Sauf application des dispositions particulières prévues par des conventions ou des accords commerciaux préférentiels lesquels l'Algérie a conclu, sont soumis aux droits de douane, les produits relevant des positions et sous-positions tarifaires indiquées ci-dessous, selon les taux ci-après.

..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 165. — Les dispositions de l'*article 49* de la loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, complétées par l'*article 33* de l'ordonnance n° 21-07 du 27 Chaoual 1442 correspondant au 8 juin 2021 portant loi de finances complémentaire pour 2021, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 49. — A l'exclusion de l'activité d'importation de matières premières, produits et marchandises destinés à la revente en l'état et celles revêtant un caractère stratégique, relevant des secteurs définis à l'article 50 de la loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, qui demeurent assujetties à une participation d'actionnariat national résident à hauteur de 51%, toute autre activité de production de biens et services, est ouverte à l'investissement étranger sans obligation d'association avec un partenaire local ».

Art. 166. — Les dispositions de l'*article 50* de la loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, modifiées et complétées, sont modifiées et rédigées comme suit :

« Art. 50. — Sont considérés stratégiques, les secteurs suivants :

— les industries initiées ou en relation avec les industries militaires relevant du ministère de la défense nationale ;

— ..... (sans changement) ..... ;

— les voies de chemins de fer ..... (sans changement) ..... ;

— les industries pharmaceutiques, à l'exception ..... (sans changement) .....

Les modalités d'application ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 167. — Bénéficient de procédures de régularisation définitive, les propriétaires de véhicules introduits des pays européens, importés par des ressortissants étrangers, dans le cadre de procédure exceptionnelle et pour des raisons humanitaires avec un titre de passage en douane, immatriculés et vendus sans l'accomplissement des procédures prévues par les dispositions réglementaires en vigueur, selon le cas :

— les véhicules ayant été saisis par les services compétents dont les propriétaires ont déjà bénéficié de procédures de régularisation provisoire ;

— les véhicules introduits dans le territoire national avant le 3 juin 2021, et n'ayant pas fait l'objet de saisie par les services compétents.

Le montant de la caution estimé à 5% calculé sur la valeur du véhicule saisi, payé en contrepartie de la restitution temporaire comme recouvrement forfaitaire couvrant tous les droits et les taxes lors de l'importation et les différentes charges financières relatives à la régularisation provisoire.

Sont exclus des dispositions de régularisation définitive, les propriétaires de véhicules cités à l'alinéa 1er susmentionné, et pour lesquels un jugement définitif de confiscation a été prononcé et/ou ont fait l'objet d'une transaction définitive.

L'opération de régularisation définitive se fait conformément au cas recensé et mentionné dans une liste élaborée par les services compétents.

Les propriétaires des véhicules saisis, cités au tiret 1 du présent article dont les véhicules ont été vendus aux enchères publiques avant le jugement définitif, bénéficient de la restitution de la somme déposée auprès du receveur des douanes, après retenue des montants forfaitaires estimés à (5%) de la valeur du véhicule.

La régularisation finale annule toutes les poursuites judiciaires à l'encontre des propriétaires des véhicules saisis, dont l'implication dans la falsification ou dans la facilitation de la falsification des dossiers de ces véhicules n'a pas été prouvée.

Les modalités et les conditions d'application des dispositions du présent article sont définies par arrêté conjoint entre le ministre chargé des finances, du ministre chargé de l'intérieur, du ministre de la justice, garde des sceaux et du ministre chargé de l'énergie et des mines.

Art. 168. — Les dispositions de l'*article 111* de la loi n° 17-11 du 8 Rabie Ethani 1439 correspondant au 27 décembre 2017 portant loi de finances pour 2018, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« *Art. 111.* — Tout agent économique ..... (sans changement jusqu'à) mettre à la disposition du consommateur des instruments de paiement électronique, pour lui permettre, à sa demande, de régler le montant de ses achats à travers son compte bancaire ou postal dûment domicilié au niveau d'une banque agréée ou Algérie poste.

Tout manquement au respect ..... (sans changement jusqu'à)

Les agents économiques doivent se conformer aux dispositions du présent article, au plus tard, le 30 juin 2022 ».

Art. 169. — Sont soumis au taux réduit de 9% de la taxe sur la valeur ajoutée et au taux de 5% des droits de douane, les opérations d'importation des géniteurs, des juvéniles, des alevins, des post larves de crustacés, des naissains de mollusques bivalves, des œufs et des laitances, destinés à la reproduction.

Les produits locaux issus de l'aquaculture, sont soumis au taux réduit de 9% de la taxe sur la valeur ajoutée.

Art. 170. — Les dispositions de l'*article 118* de la loi n° 20-16 du 16 Joumada El Oula 1442 correspondant au 31 décembre 2020 portant loi de finance pour 2021, sont abrogées.

Art. 171. — Il est autorisé au Trésor, la prise en charge des intérêts durant la période de délai et la réduction du taux d'intérêt à hauteur de 100% sur les crédits alloués par les banques publiques dans le cadre de la réalisation d'une tranche supplémentaire de la formule de logements location-vente de 15.000 logements au titre de 2021.

Art. 172. — Le financement prévisionnel des charges définitives du budget général de l'Etat sur la période 2023-2024 s'établit comme suit :

En milliers de DA

	2023	***2024***
Dépenses de fonctionnement	6.273.734.898	6.451.234.996
Dépenses d'équipement	3.408.302.801	3.370.729.209
Total des dépenses budgétaires	***9.682.037.699***	***9.821.964.205***

En milliers de DA

	2023	***2024***
Fiscalité pétrolière	2.209.676.012	2.292.798.452
Ressources ordinaires	3.657.337.918	3.791.282.383
Total des recettes budgétaires	***5.867.013.930***	***6.084.080.835***

Ces montants peuvent faire l'objet d'un ajustement pour être fixés définitivement dans le cadre de la loi de finances de l'année considérée.

Chapitre 4

Taxes parafiscales
(Pour mémoire)

DEUXIEME PARTIE

BUDGET ET OPERATIONS FINANCIERES DE L'ETAT

Chapitre 1er

Budget général de l'Etat

Section 1

Ressources

Art. 173. — Conformément à l'état « A » annexé à la présente loi, les recettes, produits et revenus applicables aux dépenses définitives du budget général de l'Etat pour 2022, sont évalués à cinq mille six cent quatre-vingt-trois milliards deux cent vingt et un millions quatre cent quatre-vingt-un mille dinars (5.683.221.481.000 DA).

Section 2

Dépenses

Art. 174. — Il est ouvert pour l'année 2022, pour le financement des charges définitives du budget général de l'Etat :

1/ Un crédit de six mille trois cent onze milliards cinq cent trente-deux millions quatre cent trente-sept mille dinars (6.311.532.437.000 DA), pour les dépenses de fonctionnement, réparti par département ministériel conformément à l'état « B » annexé à la présente loi.

2/ Un crédit de trois mille cinq cent quarante-six milliards neuf cents millions cent soixante-douze mille dinars (3.546.900.172.000 DA), pour les dépenses d'équipement à caractère définitif, réparti par secteur conformément à l'état « C » annexé à la présente loi.

Art. 175. — Il est prévu au titre de l'année 2022, un plafond d'autorisation de programme d'un montant de deux mille quatre cent quarante-huit milliards neuf cent un millions deux cent un mille dinars (2.448.901.201.000 DA), réparti par secteur conformément à l'état « C » annexé à la présente loi.

Ce montant couvre le coût des réévaluations du programme en cours et le coût des programmes neufs susceptibles d'être inscrits au cours de l'année 2022.

Les modalités de répartition sont fixées, en cas de besoin, par voie réglementaire.

Chapitre 2

Divers budgets

Section 1

Budget Annexe
(Pour mémoire)

Section 2

Autres budgets

Art. 176. — La contribution des organismes de sécurité sociale aux budgets des secteurs sanitaires et des établissements hospitaliers spécialisés (y compris les centres hospitalo-universitaires) est destinée à la couverture financière de la charge médicale des assurés sociaux et de leurs ayants droit.

La mise en œuvre de ce financement sera réalisée sur la base des informations relatives aux assurés sociaux pris en charge dans les établissements publics de santé et ce, dans le cadre de relations contractuelles liant la sécurité sociale et le ministère de la santé.

Les modalités de mise en œuvre de la présente disposition seront précisées par voie réglementaire.

A titre prévisionnel et pour l'année 2022, cette contribution est fixée à cent douze milliards dix-huit millions huit cent quatre-vingt-neuf mille dinars (112.018.889.000 DA).

Sont à la charge du budget de l'Etat, les dépenses de prévention, de formation, de recherche médicale et les soins prodigués aux démunis non assurés sociaux.

Chapitre 3

Comptes spéciaux du Trésor

Art. 177. — Les dispositions de l'*article 136* du décret législatif n° 93-01 du 26 Rajab 1413 correspondant au 19 janvier 1993 portant loi de finances pour 1993 modifiées par les dispositions de l'*article 167* de la loi n° 20-16 du 16 Joumada El Oula 1442 correspondant au 31 décembre 2020 portant loi de finances pour 2021, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 136. — Il est ouvert dans les écritures du Trésor un compte d'affectation spéciale n° 302-069 intitulé « Fonds spécial de la solidarité nationale et de la pension alimentaire ».

Ce compte comporte les lignes suivantes :

Ligne 1 : « Les opérations de solidarité nationale » ;

Ligne 2 : « La pension alimentaire » ;

Ligne 3 : « La mise en œuvre de la Charte pour la paix et la réconciliation nationale ».

Les lignes de ce compte retraçant les dépenses liées à la pension alimentaire et à la mise en œuvre de la Charte pour la paix et la réconciliation nationale peuvent fonctionner à découvert. Toutefois, le solde débiteur de ces lignes est régularisé, au plus tard, à la fin de chaque exercice, par une dotation budgétaire.

Le compte d'affectation spéciale n° 302-069 retrace :

En recettes :

Ligne 1 : « Les opérations de solidarité nationale » :

• 50 % du produit du droit de timbre gradué sur les attestations d'assurance automobile ;

• 800 DA des montants des droits des timbres pour les passeports ;

• le produit des taxes de solidarité instituées par les lois de finances ;

• les contributions volontaires de toutes personnes physiques ou morales ;

• le produit des recettes provenant de la révision des opérations de cession de biens immeubles publics effectuées en dépassement des normes admissibles ;

• un (1) DA du produit de la taxe additionnelle sur les produits tabagiques, par paquet, bourse ou boite ;

• les contributions financières versées par les employeurs qui ne consacrent pas, au moins, un pour cent (1%) des postes de travail aux personnes à besoins spécifiques, conformément à l'article 27 de la loi n° 02-09 du 25 Safar 1423 correspondant au 8 mai 2002 relative à la protection et à la promotion des personnes handicapées ;

• 30 % sur la part de 2 % du produit de la taxe sur le montant de rechargement prépayé due par les opérateurs de la téléphonie mobile ;

• 30 % du montant de la taxe sur les pneus neufs importés.

Ligne 2 : « La pension alimentaire » :

— le solde du compte d'affectation spéciale n° 302-142 intitulé « fonds de la pension alimentaire » clôturé ;

— les dotations du budget de l'Etat ;

— les montants des pensions alimentaires recouvrées des débiteurs ;

— les taxes fiscales ou parafiscales instituées, conformément à la législation en vigueur, au profit du fonds de la pension alimentaire ;

— les dons et legs ;

— toutes autres ressources.

Ligne 3 : « La mise en œuvre de la Charte pour la paix et la réconciliation nationale » :

— Les dotations du budget de l'Etat.

En dépenses :

Ligne 1 : « Les opérations de solidarité nationale » :

— l'aide financière de l'Etat au titre de la solidarité nationale ;

— les subventions de l'Etat aux associations caritatives et celles à caractère social ;

— le transport des dépouilles avec un seul accompagnateur de et vers les régions éloignées du pays ;

— les subventions octroyées aux employeurs qui procèdent à l'aménagement et à l'équipement des postes de travail aux personnes à besoins spécifiques, dans le cadre de conventions conclues avec l'Etat et les collectivités locales.

Ligne 2 : « Pension alimentaire » :

— les montants des pensions alimentaires versées aux bénéficiaires.

Ligne 3 : « Mise en œuvre de la Charte pour la paix et la réconciliation nationale » :

— l'aide de l'Etat aux familles démunies éprouvées par l'implication de l'un de leurs proches dans le terrorisme ;

— indemnisation des personnes ayant fait l'objet de mesures administratives de licenciement pour des faits liés à la tragédie nationale.

Le ministre chargé de la solidarité nationale est l'ordonnateur principal de ce compte.

Le directeur chargé de l'action sociale et de la solidarité de wilaya agit en qualité d'ordonnateur secondaire de ce compte.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire ».

Art. 178. — Les dispositions de l'*article 124* de la loi n°14-10 du 8 Rabie El Aouel 1436 correspondant au 30 décembre 2014 portant loi de finances pour 2015, sont abrogées.

Art. 179. — Les comptes d'affectation spéciale :

— n° 302-041 intitulé « Fonds de compensation des frais de transport » ;

— n° 302-050 intitulé « Fonds national du logement » ;

— n° 302-069 intitulé « Fonds spécial de solidarité nationale et de la pension alimentaire » ;

— n° 302-151 intitulé « Fonds national d'aide au développement de la pêche et des productions halieutiques » ;

— n° 302-131 intitulé « Fonds national pour la maîtrise de l'énergie et pour les énergies renouvelables et de la cogénération » ;

— n° 302-137 intitulé « Fonds national de soutien de l'investissement pour l'électrification et la distribution publique du gaz », sont clôturés.

Toutefois, ces comptes continueront à fonctionner jusqu'à la mise en place de la procédure de budgétisation appropriée des actions éligibles auxdits comptes qui devra aboutir, au plus tard, le 31 décembre 2022. A cette date, ces comptes seront définitivement clôturés et leur solde versé au compte de résultats du Trésor.

Les modalités d'application du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par voie réglementaire.

Art. 180. — Les dispositions de l'*article 120* de la loi n° 16-14 du 28 Rabie El Aouel 1438 correspondant au 28 décembre 2016 portant loi de finances pour 2017, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 120. — Il est ouvert dans les écritures du trésor, un compte d'affectation spéciale n° 302-145 intitulé « Fonds de gestion des opérations d'investissements publics inscrites au titre du budget d'équipement de l'Etat et de développement des régions du Sud et des Hauts-Plateaux ».

Ce compte retrace :

En recettes :

— un montant de trois cent milliards de dinars (300.000.000.000 DA) provenant des comptes d'affectation spéciale n° 302-115, n° 302-120, n° 302-134 et n° 302-143, suite à leur clôture ;

— les dotations budgétaires allouées annuellement dans le cadre des lois de finances pour le financement des programmes d'investissement ;

— le solde du CAS n° 302-089 intitulé « fonds spécial de développement des régions du sud », suite à sa clôture, à l'exception du solde de la ligne 1 « gestion DGT » qui sera reversé au compte de résultat du Trésor ;

— le solde du CAS n° 302-116 intitulé « fonds spécial pour le développement économique des hauts plateaux », suite à sa clôture, à l'exception du solde de la ligne 4 « Gestion Trésor » qui sera reversé au compte de résultat du Trésor ;

— les dotations budgétaires destinées à la couverture des dépenses relatives aux projets d'investissements publics inscrits au budget de l'Etat et financés en totalité ou en partie conformément aux dispositions de l'article 11 de la loi de finances complémentaire pour 2000 ;

— toutes autres ressources, contributions ou subventions éventuelles.

En dépenses :

— les dépenses liées à l'exécution des projets d'investissement inscrits au titre du budget d'équipement de l'Etat ;

— les dépenses liées à l'exécution des projets d'investissement inscrits antérieurement à la date du 31 décembre 2016 ;

— les dépenses liées à l'exécution des projets d'investissement inscrits antérieurement à la date du 31 décembre 2021 dans le cadre du programme spécial de développement des wilayas du Sud et du programme complémentaire de développement des Hauts-Plateaux ;

— le financement des opérations inscrites antérieurement à la date du 31 décembre 2021 au titre :

• du développement des régions du Sud en accordant la priorité aux projets structurants ;

• du soutien aux investissements productifs dans les régions des Hauts-Plateaux ;

• du concours au développement humain à travers les wilayas du Sud et des Hauts-Plateaux.

— le financement total ou partiel des dépenses liées à l'exécution des projets d'investissement inscrits antérieurement à la date du 31 décembre 2021 dans le cadre des programmes et projets infrastructurels de développement des régions des Hauts-Plateaux ;

— les dépenses liées à l'exécution des projets d'investissement publics financés conformément aux dispositions de l'article 11 de la loi de finances complémentaire pour 2000, suivant la nomenclature des dépenses d'équipement de l'Etat.

Les ministres et les walis sont ordonnateurs de ce compte pour les opérations inscrites à leur indicatif.

Les ordonnateurs du budget d'équipement de l'Etat, doivent s'assurer, à leur niveau et sous leur responsabilité, de la disponibilité des crédits de paiement.

Le paiement des dépenses des opérations d'investissements publics est pris en charge par le budget d'équipement de l'Etat dans la limite des crédits de paiement disponibles.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire ».

Art. 181. — Il est ouvert dans les écritures du trésor, un compte d'affectation spéciale n° 302-051, intitulé « fonds d'affectation des taxes destinées aux entreprises audiovisuelles ».

Ce compte retrace :

En recettes :

— le produit des taxes perçues sur les appareils de radiodiffusion et télévision et sur leur usage ;

— les redevances sur les antennes paraboliques pour le captage des émissions télévisées.

En dépenses :

— contribution aux établissements publics audiovisuels.

L'ordonnateur de ce compte d'affectation spéciale est le ministre chargé de la communication.

Les modalités d'application du présent article sont précisées par voie réglementaire.

Art. 182. — Les dispositions de l'*article 70* de la loi n° 20-07 du 12 Chaoual 1441 correspondant au 4 juin 2020 portant loi de finances complémentaire pour 2020, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 70. — Il est ouvert dans les écritures du Trésor, un compte d'affectation spéciale n° 302-096 intitulé « Fonds pour les urgences et les activités de soins médicaux » ..... (sans changement jusqu'à) est le ministre chargé de la santé.

Le directeur de la santé et de la population (DSP) de wilaya est l'ordonnateur secondaire de ce compte.

..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 183. — Les comptes d'affectation spéciale ci-dessous désignés, figurant à l'annexe de l'article 167 de la loi n° 20-16 du 16 Joumada El Oula 1442 correspondant au 31 décembre 2020 portant loi de finances pour 2021, continueront à fonctionner jusqu'à la mise en place de la procédure de budgétisation appropriée des actions éligibles auxdits comptes, qui devra aboutir au plus tard le 31 décembre 2022, date à laquelle ces comptes seront définitivement clôturés et leurs soldes versés au compte de résultat du Trésor.

— Compte d'affectation spéciale n° 302-087 intitulé « Fonds national de soutien à l'emploi des jeunes » ;

— Compte d'affectation spéciale n° 302-139 intitulé « Fonds national de développement agricole » ;

— Compte d'affectation spéciale n° 302-140 intitulé « Fonds national de développement rural » ;

— Compte d'affectation spéciale n° 302-150 intitulé « Fonds d'appui et de développement de l'écosystème « start-up » ;

— Compte d'affectation spéciale n° 302-138 intitulé « Fonds de lutte contre le cancer ».

Les modalités d'application du présent article sont précisées, en tant que de besoin, par voie réglementaire.

Art. 184. — Les dispositions de l'*article 127* de la loi n° 17-11 du 8 Rabie Ethani 1439 correspondant au 27 décembre 2017 portant loi de finances pour 2018 sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 127. — Il est ouvert dans les écritures du trésor un compte d'affectation spéciale n° 302-020 intitulé « caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales » ..... (sans changement jusqu'à) la gestion de ce compte est affectée à la caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales.

Ce compte retrace :

En recettes :

— ..... (sans changement) ..... ;

— Contribution annuelle des communes et des wilayas ;

— dons et legs.

En dépenses :

— ..... (sans changement jusqu'à)

— dotation allouée à la gestion et à la maintenance des écoles primaires ;

— ..... (sans changement jusqu'à)

— dotation allouée à la gestion du corps de la garde communale ;

— ..... (sans changement jusqu'à)

— valeur manquante sur la perception des impôts et de la taxe allouée aux communes et aux wilayas ;

— dotation exceptionnelle de l'Etat ;

— ..... (le reste sans changement) ..... ».

Chapitre 4

Dispositions diverses applicables aux opéerations financières de l'Etat

Art. 185. — Les dispositions de l'*article 94* de la loi n° 15-18 du 18 Rabie El Aouel 1437 correspondant au 30 décembre 2015 portant loi de finances pour 2016, modifiées par l'*article 44* de l'ordonnance n° 21-07 du 27 Choual 1442 correspondant au 8 juin 2021 portant loi de finances complémentaire pour 2021, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 94. — A l'exception des dispositifs ANADE, CNAC et ANGEM, ainsi que des bonifications accordées au secteur de l'agriculture qui sont régis par des dispositions particulières, les bonifications par le Trésor des taux d'intérêts ..... (le reste sans changement) ..... ».

Art. 186. — A titre exceptionnel et par dérogation, les dettes au titre des dépenses de fonctionnement effectives liées à l'exercice budgétaire antérieur, peuvent faire l'objet d'autorisation exceptionnelle de prise en charge délivrée par les services compétents du ministère des finances, sur les crédits budgétaires disponibles de l'exercice en cours et sur la base d'un rapport circonstancié et d'un certificat administratif.

L'autorisation délivrée dans le cadre de cette mesure ne décharge point la personne concernée ayant la qualité ou le pouvoir de sa responsabilité, quant au respect des règles et des procédures consacrées par la législation et la réglementation relatives à la dette, objet d'autorisation exceptionnelle de prise en charge.

Les cas de dépenses concernés par cette mesure et les conditions y afférentes sont fixées par arrêté du ministre chargé du budget.

Art. 187. — Les dispositions de l'*article 147* de la loi n° 90-36 du 31 décembre 1990 portant loi de finances pour 1991, sont abrogées.

Art. 188. — Il est mis en place un dispositif national de compensation monétaire au profit des ménages qui y sont éligibles, composé, notamment des départements ministériels concernés, d'experts économiques concernés, ainsi que d'organismes professionnels.

Les prix des produits subventionnés sont révisés et modifiés après définition des mécanismes et procédures par le dispositif suscité en vue de fixer les indemnités destinées au profit des familles habilités au transfert monétaire directe.

Les résultats des activités du mécanisme national sont soumis au Parlement sous forme de projet de loi pour y statuer, notamment la liste des produits subventionnés concernés par la révision des prix, les catégories des familles visées, les critères d'habilitation pour l'obtention de cette indemnité, ainsi que les modalités de transfert monétaire.

Art. 189. — Les dispositions de l'*article 100* de l'ordonnance n° 09-01 du 29 Rajab 1430 correspondant au 22 juillet 2009 portant loi de finances complémentaire pour 2009, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

« Art. 100. — Il est créé un fonds d'investissement par wilaya chargé de participer au capital des petites et moyennes entreprises créées par les jeunes entrepreneurs.

Une dotation de 58 milliards de dinars sera répartie entre ces fonds en fonction des besoins de chaque fonds.

Les fonds d'investissement dont la dotation allouée est totalement consommée dans des projets d'investissement locaux, peuvent bénéficier du renouvellement de la dotation.

La gestion de ces fonds est confiée par voie de convention aux sociétés de capital investissement, aux sociétés de gestion et aux banques et établissements financiers ».

Art. 190. — Il est institué une allocation chômage au profit des chômeurs primo-demandeurs d'emploi inscrits auprès des services de l'agence nationale de l'emploi.

Les conditions, les modalités et le montant de cette allocation, ainsi que les engagements des bénéficiaires sont fixés par voie réglementaire.

Art. 191. — Ont un caractère provisionnel, les crédits inscrits à des chapitres abritant les dépenses de fonctionnement énumérées ci-après :

1/ Traitements d'activités ;

2/ Indemnités et allocations diverses ;

3/ Personnel contractuel — Rémunérations — Prestations à caractère familial et cotisations de sécurité sociale ;

4/ Allocations familiales ;

5/ Sécurité sociale ;

6/ Bourses — Indemnités de stage — Présalaires et frais de formation ;

7/ Subventions de fonctionnement destinées à des établissements publics administratifs nouvellement créés ou mis en fonctionnement au cours de l'exercice ;

8/ Dépenses liées aux engagements de l'Algérie à l'égard d'organismes internationaux (contributions et participations).

Art. 192. — La présente loi sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 25 Joumada El Oula 1443 correspondant au 30 décembre 2021.

Abdelmadjid TEBBOUNE.

ANNEXES

ETAT « A »

RECETTES DEFINITIVES APPLIQUEES AU BUDGET DE L'ETAT POUR L'ANNEE 2022

RECETTES DE L'ETAT	MONTANTS (en milliers de DA)
1. RESSOURCES ORDINAIRES	
1.1. Recettes fiscales	
201.001 – Produits des contributions directes	1.191.069.477
201.002 – Produits de l'enregistrement et du timbre	95.364.049
201.003 – Produits des impôts divers sur les affaires	1.207.443.422
(dont TVA sur les produits importés)	453.109.392
201.004 – Produits des contributions indirectes	20.035.075
201.005 – Produits des douanes	343.948.793
Sous-total (1)	**2.857.860.816**
1.2. Recettes ordinaires	
201.006 – Produits et revenus des domaines	39.884.715
201.007 – Produits divers du budget	191.216.710
201.008 – Recettes d'ordre	50.000
Sous-total (2)	**231.151.425**
1.3. Autres recettes	
Autres recettes	490.300.000
Sous-total (3)	**490.300.000**
Total des ressources ordinaires	**3.579.312.241**
2. FISCALITE PETROLIERE	
201.011 – Fiscalité pétrolière	2.103.909.240
TOTAL GENERAL DES RECETTES	**5.683.221.481**

ETAT « B »

REPARTITION PAR DEPARTEMENT MINISTERIEL, DES CREDITS OUVERTS AU TITRE DU BUDGET DE FONCTIONNEMENT POUR 2022

DEPARTEMENTS MINISTERIELS	MONTANTS EN DA
Présidence de la République	15.201.224.000
Services du Premier ministre	4.551.727.000
Défense nationale	1.300.000.000.000
Finances	92.928.896.000
Affaires étrangères et communauté nationale à l'étranger	42.716.908.000
Intérieur, collectivités locales et aménagement du territoire	585.370.059.000
Justice	92.259.049.000
Energie et mines	86.329.388.000
Transition énergétique et énergies renouvelables	263.950.000
Moudjahidine et ayants droit	232.474.088.000
Affaires religieuses et wakfs	30.079.668.000
Education nationale	825.004.074.000
Enseignement supérieur et recherche scientifique	400.051.187.000
Formation et enseignement professionnels	60.564.109.000
Culture et arts	16.097.228.000
Jeunesse et sports	45.094.954.000
Numérisation et statistiques	819.770.000
Poste et télécommunications	2.723.347.000
Solidarité nationale, famille et condition de la femme	138.641.392.000
Industrie	4.891.391.000
Agriculture et développement rural	341.449.616.000
Habitat, urbanisme et ville	19.612.605.000
Commerce et promotion des exportations	20.874.651.000
Communication	18.515.988.000
Travaux publics	16.551.330.000
Transports	11.238.541.000
Ressources en eau et de la sécurité hydrique	21.267.065.000
Tourisme et artisanat	3.585.273.000
Santé	439.422.008.000
Travail, emploi et sécurité sociale	176.128.397.000
Relations avec le Parlement	233.453.000
Environnement	2.752.149.000
Pêche et productions halieutiques	2.749.210.000
Industrie pharmaceutique	527.000.000
Sous-total	**5.050.969.695.000**
Charges communes	1.260.562.742.000
TOTAL GENERAL	**6.311.532.437.000**

ETAT « C »

REPARTITION PAR SECTEUR DES DEPENSES A CARACTERE DEFINITIF POUR L'ANNEE 2022

(En milliers de DA)

SECTEURS	MONTANT A.P	MONTANT C.P
Industrie	3.210.827	4.797.017
Mines et énergie	1.755.000	1.755. 000
Agriculture et hydraulique	83.026.548	253.446.227
Soutien aux services productifs	5.249.200	36.536.643
Infrastructures économiques et administratives	479.429.806	736.118.670
Education - Formation	175.979.141	228.105.205
Infrastructures socio-culturelles	43.758.179	156.962.428
Soutien à l'accès à l'habitat	56.492.500	196.139.325
Divers	1.100.000.000	1.000.000.000
PCD	100.000.000	100.000.000
Sous-total investissement	2.048.901.201	2.713.860.515
Soutien à l'activité économique (Dotation aux comptes d'affectation spéciale et bonification du taux d'intérêt)	—	433.039.657
Dotation au Fonds d'investissement au profit des nouvelles wilayas	—	10.000.000
Provision pour dépenses imprévues	400. 000.000	390.000.000
Sous-total opérations en capital	**400.000.000**	**833.039.657**
Total budget d'équipement	**2.448.901.201**	**3.546.900.172**

Imprimerie Officielle - Les Vergers, Bir-Mourad Raïs, BP 376 - ALGER-GARE